هذا المشروع ممول
من الاتحاد الأوروبي

منظمة العمل الدولية

METI

تأثير السياسات التجارية والاستثمار على العمل المنتج واللائق

التقرير القطري لتونس

ليلى البغدادي
أستاذة الاقتصاد بجامعة تونس

هالة المنياوي
منظمة العمل الدولية

سبتمبر 2022

ملخّص عام

تنمية الصادرات والاستثمار ركيزة مهمة في استراتيجية النمو الوطنية التونسية. نفذت الحكومة التونسية منذ عدة عقود مجموعة من السياسات في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار التي ساهمت في التحرير التدريجي لاقتصادها وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وقد تم دعم هذه السياسات من خلال إنشاء العديد من المؤسسات لدعم تنمية الصادرات والاستثمار. ساهمت هذه الجهود في تطور هذه التدفقات حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

رغم هذا التقييم الإيجابي، لم ينجح معدل النمو في الحد من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد التونسي الذي يتمثل في انعدام المساواة بين الجهات ومعدلات البطالة التي بقيت مرتفعة، خاصة بالنسبة للنساء والشباب وأصحاب الشهائد العليا، مما يكشف عن عدم قدرته على تخفيف الضغط على سوق العمل. وتفاقمت هذه الاختلالات في أعقاب الصدمات الداخلية والخارجية المتتالية على مدى العقد الماضي. شكلت جائحة كوفيد-19 ضغطًا على النمو الاقتصادي الذي تراجع بنسبة 8.8 ٪.

ساهمت المطالب الاجتماعية للسكان للحصول على شغل لائق في بلورة سياسات التشغيل الوطنية كما توضحها خطة التنمية الوطنية 2016-2020. ومع ذلك، لم يثمر البرنامج الوطني للتشغيل حتى يومنا هذا.

تهتم هذه الدراسة، أولاً، بتطورات التدفقات التجارية والاستثمار والتشغيل في تونس وتُسلط الضوء على الاتجاهات الرئيسية خلال السنوات الماضية، ثم تقيم سياسات التجارة والاستثمار والتشغيل وتعرض الآليات المؤسسية المختلفة التي تم تنفيذها. أخيرًا، تعرض هذه الوثيقة التحديات التي تواجهها تونس وتُقدم توصيات تخص التجارة والاستثمار من أجل تمكين الاقتصاد من خلق المزيد من مواطن الشغل اللائقة والمنتجة.

يحدد الجزء الأول من هذه الدراسة فترتين لهما اتجاهات مختلفة في تطور الاستثمار الخارجي **المباشر والتدفقات التجارية والتشغيل**. استفادت الفترة حتى عام 2010 من عوامل ساعدت على نمو الاستثمار الخارجي المباشر مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي وازدهار الاقتصاد الأوروبي. كان هذا النمو مدفوعا بقطاعين على وجه الخصوص وهما الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. كما شهدت الصادرات زيادة مستمرة من عام 2000 إلى عام 2008 ثم انخفضت بشكل حاد في عام 2009 بنسبة 17.6٪، مما يؤكد أن الأزمة المالية أثرت في التدفقات التجارية أولاً قبل أن تمس المحركات الاقتصادية الأخرى. لم تتمكّن الصادرات التونسية من استعادة معدل نموها

قبل عام 2008، حيث ظل معدل منخفضًا للغاية باستثناء عام 2010 عندما وصل بشكل استثنائي إلى نسبة تفوق 10 ٪. تميز هذا العام بنهاية الانتقال السياسي الداخلي، وشهد تراجعا في الاستثمارات. منذ عام 2016، نلاحظ تحسنًا في الاستثمار الخارجي المباشر والصادرات مدفوعًة هذه المرة بالصناعات التحويلية، وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية. في عام 2020، أثرت الجائحة في الاستثمار الخارجي المباشر بشدة ونتج عن ذلك انكماش بنسبة الثلث بين عامي 2018 و 2020. أما القطاعات الأكثر تضررا فهي السياحة وقطاع العقارات، تليها الطاقة والصناعات التحويلية. وكان انكماش الصادرات في عام 2020 نتيجة انخفاض صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات والملابس والمناجم والفسفاط ومشتقاته، وكذلك الصناعات الغذائية الزراعية.

ترتبط بنية الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة التونسية ارتباطًا وثيقًا بالدول الأوروبية التي تظل أول المستثمرين والشركاء التجاريين الرئيسيين لتونس، تليها بعض الدول العربية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة وليبيا. رغم الهيمنة القوية للصادرات التونسية نحو الأسواق الأوروبية، لا تزال إمكانيات التصدير كبيرة. تتمتع تونس أيضًا بإمكانيات تصدير كبيرة إلى الأسواق الأخرى، ولا سيما بلدان اتحاد المغرب العربي، وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا الشمالية، ودول عربية أخرى (باستثناء اتحاد المغرب العربي)، والتي لا يزال مستوى تدفقات التجارة نحوها أقل بكثير من الإمكانيات المتوفرة. يوضح التحليل الذي تقدمه هذه الورقة أن قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية، يتمتع بفرص كبرى للتصدير لازالت غير مستغلة.

وفي الوقت نفسه، يتسم سوق الشغل بمعدل ضعيف لمشاركة الإناث ومعدل بطالة مرتفع نسبيًا، لا سيما بين النساء والشباب. أدت صدمة جائحة كوفيد 19 إلى تدهور شديد في مؤشرات سوق الشغل في تونس. ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2020 ليصل إلى ذروته عند 18٪ بعد أن كان مستقرا عند حوالي 15٪ خلال السنوات الخمس الماضية. غالبًا ما يُعزى ارتفاع مستوى البطالة بين النساء والشباب وأصحاب الشهائد العليا إلى الضغط القوي على سوق العمل، وعدم التناسب بين المهارات المطلوبة وتلك التي ينتجها نظام التعليم التونسي، وصلابة وعدم نجاعة النصوص الترتيبية والقوانين، إلى جانب الجمود النسبي الذي تتسم به المؤسسات المنظمة لسوق الشغل.

كما تم الاستشهاد بالديناميكية الضعيفة لنسيج المؤسسات في تونس، وهي من بين أسباب ضعف ديناميكية خلق فرص العمل في الاقتصاد التونسي. في الواقع، يتألف نسيج المؤسسات التونسي بشكل أساسي من الشركات الصغيرة جدا (97٪). يشمل العدد الباقي الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ومع ذلك، تغطي الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في تونس ما يقرب من 90٪ من مواطن الشغل الرسمية بأجر وحوالي 95٪ من صادرات السلع. على مستوى القطاع، تحتل الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 52٪ من إجمالي المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

في المرتبة الثانية، نجد الصناعات التحويلية التي تغطي 38٪ من إجمالي الشركات الصغرى والمتوسطة والكبرى. شهدت الشركات التونسية انتعاشًا في عام 2013، تلاه تدهور في أدائها في عام 2016 حيث تضررت جميع الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة منها، بسبب الجائحة في عام 2020 من حيث إنتاجية العمالة.

يصف الجزء الثاني الآليات المؤسسية والتحديات التي يجب على تونس مواجهتها. تم تسليط الضوء على العديد من الإصلاحات لتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للقدرة التنافسية والتشغيل من ناحية، ودور الدولة كمحفّز لتنمية القطاع الخاص من ناحية أخرى. تهدف هذه التوصيات إلى تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى التمويلات البنكية ونجاعة نظام ضمان القروض، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير من خلال الاعتراف بها كركيزة أساسية في سياسات الاستثمار وتنمية المهارات اللازمة في رأس المال البشري لتمتين هذه القطاعات، وترسيخ المنافسة، وأخيراً تحسين حوكمة الاستثمار. وفيما يتعلق بالصادرات، ستستفيد تونس من تخفيض حواجزها الجمركية وغير الجمركية لإطلاق طاقات هذه الشركات، ولا سيما الصغيرة منها جدا، وتعزيز قدرات الشركات من حيث رأس مالها البشري والقدرة على نقل واستيعاب التكنولوجيات. لذلك، يجب على تونس أن تضع استراتيجية صناعية تركز على هدف الارتقاء بقيمة المنتوجات في الأسواق.

وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتيسير التجارة بهدف تحقيق التقدم المطلوب في إطار الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية تيسير التجارة مع منظمة التجارة العالمية. سيكون لهذا التقدم آثار مفيدة بشكل خاص على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتخلص من الاختناقات على مستوى سلاسل التزويد. كما تواجه تونس تركيزًا مزدوجًا لصادراتها على مستوى شركائها وعلى مستوى قطاعات النمو فيها. إن تنويع الشركاء والمنتجات المصدرة، ضمن حدود مستدامة، يمكن أن يساعد تونس على التقليص من نقاط ضعفها. وهذا هو المنظور الذي اعتمده صناع القرار السياسي في تونس، كما تذكره الاتفاقيات التجارية الأخيرة التي تم التصديق عليها مع دول الجوار الجنوبي مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) أو منطقة التجارة الحرة القارية (ZLECAf). ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقيات لن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت مصحوبة باستراتيجية صناعية واستثمارية مثالية.

بالنظر إلى الفرص العديدة التي توفرها السوق الأوروبية، ينبغي على تونس أن تسعى للحصول على اتفاقيات تجارة واستثمار مع شريكها طويل الأمد مع التركيز على الارتقاء بالقيمة في الأسواق. يمكن أن تساعد هذه الاتفاقيات الجديدة الدولة في الحصول على قيمة مضافة أكبر في سلاسل القيمة العالمية مع ضمان استدامتها من خلال اعتماد معايير العمل اللائق، وهو ما سيمكنها من خلق المزيد من مواطن الشغل بما يتماشى مع قوتها العاملة المتعلمة.

شكر وتقدير

شارك في تأليف هذا التقرير ليلى البغدادي، مستشارة وهالة المنياوي (فريق الدعم الفني للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا ، المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية في مصر وإريتريا).

ليلى البغدادي، أستاذة الاقتصاد بالمدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس، جامعة تونس، حيث تتولى كرسي منظمة التجارة العالمية. وهي عضوة في مجلس إدارة البنك المركزي التونسي منذ أوت 2019، وعضوة في مجلس إدارة منتدى البحوث الاقتصادية ومحررة مشاركة في مجلة Middle East Development Journal.

تتقدم المؤلفتان بالشكر لكل من السيد ناصر بويحيى (فريق الدعم الفني للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية في شمال أفريقيا، المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية في مصر وإريتريا)، السيد مارتن أوستر‌مایر (Martin Ostermeier) (منظمة العمل الدولية لمشروع "ادراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي" في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف)، السيدة هيلما كوبيلا موت (Hilma Kupila Mote) والسيد محمد موامادزينجو (Mwamadzingo Mohammed) (مكتب الأنشطة العمالية لمنظمة العمل الدولية في جنيف) على ملاحظاتهم.

كما استفاد التقرير من تعليقات السيدة إلكترا تساكاليدو (Ilektra Tsakalidou) من المفوضية الأوروبية وكذلك من فريق بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس ووزارة التجارة وتنمية الصادرات في تونس.

نبذة عن برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي

برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي هو برنامج تُموّله المفوضية الأوروبية وتُنفّذه مُنظّمة العمل الدولية. ويهدف البرنامج إلى تمكين صانعي السياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من دمج منظور العمالة في سياسات التجارة والاستثمار، وذلك لدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار التي مِن شأنها زيادة فُرص العمل وتحسين نوعيّتها في المنطقة. وتُعدّ هذه الأهداف هي الأكثر إلحاحًا في سياق التعافي مِن آثار جائحة كوفيد-19. ويعمل البرنامج على تسهيل تفعيل خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى دعم التنمية الشاملة والمُستدامة لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط للاتحاد الأوروبي. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز الاستثمار العام والخاص لخلق المزيد مِن فرص العمل وتحفيز النمو لتحقيق مُستويات أعلى، والعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الأخرى للتنمية المستدامة. وقد أُطلق البرنامج في خريف 2020 وسيُواصل دعم صانعي السياسات لمدة أربع سنوات.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية: https://www.ilo.org/meti

ويتعاوَن البرنامج تعاونًا وثيقًا مع برنامجين آخرين مُموّلين مِن الاتحاد الأوروبي، يُنفّذهما مركز التجارة الدولي ومُنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويتمثّل الهدف العام لبرنامج مركز التجارة الدولي في المساهمة في تعزيز النّموّ الاقتصادي الشّامل والمستدام الذي يُركّز على خلق فرص عمل لائقة وتحقيق تكامل إقليمي أكبر مِن خلال تحسين عمليات صُنع السياسات التجارية والاستثمارية على نحو أكثر كفاءة في بُلدان جنوب البحر الأبيض المتوسّط. وتركّز البرامج على وجه الخصوص على (1) تعزيز الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. (2) تعزيز الشفافية على مستوى سياسات التجارة والاستثمار مِن خلال إتاحة الوصول الحر للمعلومات للمشغلين الاقتصاديين وصانعي السياسات.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: https://euromed.macmap.org/euromed/

وتُركِّز مُنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية على دعم مناخ الاستثمار لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط مِن خلال جذب استثمارات عالية الجودة وأكثر شمولًا، وتعزيز قدرة البلدان على التقييم الذاتي، وتنفيذ إصلاحات مناخ الاستثمار وتحسينها، ودعم النّمو المُستدام وخلق فرص العمل اللائقة. ويتضمّن البرنامج ثلاثة مخرجات رئيسية: (1) تقديم المشورة بشأن السياسات اللازمة لدعم تنفيذ إصلاحات مناخ الاستثمار، لا سيما الأبحاث والرؤى المتعلقة بالسياسات المعنية بقياس جودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها على سوق العمل وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية.

(2) إجراء حوار إقليمي ووطني بين القطاعين العام والخاص بشأن إصلاحات مناخ الاستثمار. (3) دعم رصد تنفيذ الإصلاحات المُحددة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

/https://www.oecd.org/mena/eu-oecd-mediterranean-investment

وتُحدِّد التقارير القطرية الخاصّة بالبرنامج القضايا والسياسات والتدابير الرئيسية في البلدان الشريكة الأربعة مِن أجل الاستفادة مِن الفرص المُحتمَلَة لخلق فرص عمل وتوسيع نطاق هذه الفرص، لا سيما تلك الفرص المُرتبطة بإنتاجيّة أعلى وظروف عمل لائق. وتختتم التقارير بإلقاء نظرةٍ عامّةٍ على تحديات السياسات المُتعلّقة بالتجارة والاستثمار والعمالة وتقدِّم التوجيه لصانعي السياسات. وسيتبع كل تقريرٍ تحليل مُتعمّق لسلسلة القيمة الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية، وسيُلقي مزيدًا مِن الضوء على العقبات القائمة أمام خلق فرص العمل في سلسلة القيمة وكيفية تحسين هذه الفرص، لا سيما للنساء والشباب وداخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على هذا العمل التحليلي، سيتولّى فريق عمل ثلاثي الأطراف معنيّ بالسياسة[1]وضع توصيات سياسية ملموسة لتحديد أفضل الطرق لتعزيز العمالة. وستغطّي هذه التوصيات تحقيق الارتقاء بالاقتصاد و/ أو تنويع بنية سلسلة القيمة، وربط صغار المنتجين بالأسواق الدولية والإقليمية، وصياغة خطط عمل من خلال التعاون الثلاثي مع القطاعين العام والخاص، وتشجيع الابتكار التكنولوجي والإداري مع تنفيذ التحسينات المرتبطة به على مستوى إنتاجية العمال. وسيتم نشر توصيات السياسة المُستخلَصَة في شكل نشرة مُوجزة للسياسات، ستكون بمثابة وثيقة مصاحبة للتقرير القطري، لتقديم التوجيه لأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن كيفيّة الاستفادة من سياسات التجارة والاستثمار والسياسات القطاعية والسياسات الخاصة بالعمالة والسياسات الأخرى ذات الصّلة لخلق المزيد مِن فرص العمل المُنتج واللائق للعاملين.

[1] يتألف فريق العمل المعنيّ بالسياسة مِن عددٍ من صانعي السياسات من الوزارات الحكومية ذات الصلة والوكالات الوطنية المتخصصة (مثل هيئة الجمارك ووكالات ترويج الصادرات ومجالس الاستثمار وغيرهم)، وممثلين مِن الشركاء الاجتماعيين (مثل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل)، وممثلي القطاع الخاص الآخرين والعاملين في مجال التنمية.

المحتويات

1. العلاقة بين التجارة والاستثمار والعمالة 15
2. تقييم تطور التجارة والاستثمار 21
1.2. تطور الاستثمار الخارجي المباشر في تونس: نظرة عامة والتوجهات السنوية 22
1.1.2 لمحة عامة عن الاستثمار الخارجي المباشر في تونس 22
2.1.2 تطور الاستثمار الخارجي المباشر حسب قطاع النشاط 24
3.1.2 تطور الاستثمار الخارجي المباشر حسب بلد المنشأ 25
4.1.2 سياسات تشجيع الاستثمار الخارجي المباشر 27
5.1.2 تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الخارجي المباشر 28
2.2. تطور التجارة الخارجية 29
1.2.2 نظرة عامة على التصدير 29
2.2.2 تحليل الصادرات حسب القطاع والمنتج 31
3.2.2 تحليل الصادرات حسب الوجهة 34
4.2.2 إمكانيات التصدير غير المستغلة 36
5.2.2 تأثير كوفيد-19 على الصادرات 38
3.2. نظرة عامة على سوق الشغل 40
1.3.2 تقديم عام 40
2.3.2 تأثير كوفيد-19 على التشغيل 42
4.2. نظرة عامة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم 43
1.4.2 تقديم عام 43
2.4.2 تأثير كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم 48
3. عرض السياسات ومناقشتها 51
1.3. تطور سياسات الاستثمار 51
2.3. تطور السياسات التجارية 54
3.3. تطور سياسات التشغيل 61

4.3. العلاقة بين التجارة والاستثمار والعمالة: سلاسل القيمة العالمية ودمج أحكام التشغيل في الاتفاقيات التجارية 66
4. **الآليات المؤسسية** 69
1.4. **سياسات الاستثمار** 69
1.1.4 **المجلس الأعلى للاستثمار (CSI)** 69
2.1.4 **الهيئة التونسية للاستثمار (ITI)** 69
3.1.4 **الصندوق التونسي للاستثمار (FTI)** 70
4.1.4 **الوكالات الحكومية الأخرى** 70
5.1.4 **آليات الصناديق والمساعدات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة** 70
2.4. **السياسات التجارية** 72
1.2.4 **وزارة التجارة وتنمية الصادرات** 72
2.2.4 **المؤسسات الحكومية الأخرى** 72
3.2.4 **الاتفاقات والترتيبات التجارية** 72
3.4. **سياسات التشغيل** 75
1.3.4 **وزارة التكوين المهني والتشغيل** (MEFP) 75
2.3.4 **الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل** (ANETI) 75
3.3.4 **المرصد الوطني للتشغيل والمؤهلات** (ONEQ) 75
4.3.4 **الصندوق الوطني للتشغيل** (FNE) 76
5.3.4 **البنك التونسي للتضامن** (BTS) 76
4.4. **مواثيق القدرة التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية** 76
1.4.4 **ميثاق القدرة التنافسية لصناعة السيارات** 78
2.4.4 **ميثاق القدرة التنافسية لقطاع الأدوية** 80
3.4.4 **ميثاق القدرة التنافسية لقطاع النسيج والملابس** 82
5. **تحديات السياسات الاقتصادية** 83
1.5. **تحديات الاستثمار** 83
2.5. **تحديات التجارة** 85
1.2.5 **النهوض بقدرات القوى العاملة** 86

2.2.5 الامتثال لمعايير الجودة العالمية..... 87

3.2.5 تشجيع الابتكار..... 87

4.2.5 تركيز الحوافز على أهداف السوق..... 87

5.2.5 إنشاء تجمعات ومناطق اقتصادية حرة من أجل إعادة اكتساح أفضل لسلاسل القيمة العالمية..... 88

6.2.5 تيسير التجارة..... 88

3.5. التجارة والاستثمار والعمالة: ثلاثية مستحيلة أم ثلاثية قابلة للتحقيق؟..... 88

قائمة الجداول

الجدول 1: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة	23
الجدول 2: تطور الاستثمار الخارجي المباشر حسب قطاع النشاط (بالمليون دينار)	24
الجدول 3: تطور الاستثمار الخارجي المباشر (باستثناء الطاقة) حسب بلد المنشأ (بالمليون دينار)	26
الجدول 4: قائمة الموافقات على المشروع	28
الجدول 5: تطور الصادرات في تونس	30
الجدول 6: هيكل الصادرات حسب قطاع النشاط	32
الجدول 7: توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم حسب قطاع النشاط – 2020	45
الجدول 8: عوائق ممارسة الأعمال التجارية (2020)	47
الجدول 9: الحوافز الرئيسية التي يقدمها نظام المؤسسات غير المقيمة	52
الجدول 10: طرق مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صياغة السياسة الوطنية للتشغيل	66
الجدول 11: الأحكام الخاصة بالشغل في الاتفاقيات التجارية – تونس	68
الجدول 12: الصناديق وآليات المساعدة التي تستهدف الصادرات	71
الجدول 13: الأهداف الكمية لعام 2025	78
الجدول 14: أهداف عام 2025	79
الجدول 15: الأهداف الرئيسية لعام 2022	81

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: الاستثمار الخارجي المباشر حسب قطاع النشاط	25
الرسم البياني 2: حصة الاستثمار الخارجي المباشر (باستثناء الطاقة) حسب بلد المنشأ	27
الرسم البياني 3: بنية الصادرات حسب مجموعات المنتجات	33
الرسم البياني 4: أهم 20 منتجًا صدرته تونس في 2020 (٪)	33
الرسم البياني 5: توزيع الصادرات حسب الوجهة	35
الرسم البياني 6: إمكانيات التصدير غير المستغلة حسب المنتج	37
الرسم البياني 7: إمكانيات التصدير غير المستغلة حسب المنطقة	38
الرسم البياني 8: معدل نمو الصادرات	39
الرسم البياني 9: تطور سعر الصرف الفعلي	39
الرسم البياني 10: معدل النشاط حسب الفئة العمرية والجنس	40
الرسم البياني 11: معدل البطالة (٪) حسب الجنس	41
الرسم البياني 12: معدل بطالة الشباب (٪) بين (15-24 سنة) حسب الجنس	41
الرسم البياني 13: توزيع العمالة الرسمية بأجر حسب قطاع النشاط	42
الرسم البياني 14: تطور معدل البطالة الفصلي	43
الرسم البياني 15: أداء الأعمال (2013-2020)	46
الرسم البياني 16: التغير في دخل الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب حالة التصدير (2018-2020)	48
الرسم البياني 17: التغير في دخل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب قطاع النشاط (2018-2020)	49
الرسم البياني 18: التغير في دخل الشركات الكبرى حسب حجم الشركة (2018-2020)	49
الرسم البياني 19: معدل الرسوم الجمركية المطبقة، المتوسط المرجح	56
الرسم البياني 20: إجراءات غير جمركية على الواردات والصادرات التونسية، 2017	56
الرسم البياني 21: التدابير غير الجمركية الفنية مقارنة بالتدابير غير الفنية في تونس، 2017	57
الرسم البياني 22: إجراءات تحرر المبادلات وأخرى ضارة	58
الرسم البياني 23: الإجراءات الضارة من قبل الشريك التجاري	59
الرسم البياني 24: تحرير التدابير حسب المنتج	60

الرسم البياني 25: التدابير الضارة حسب المنتج 60

الرسم البياني 26: المدة الزمنية لتنفيذ التصدير والتوريد – 2020 61

الرسم البياني 27: حصة الاتفاقيات التجارية التي تضمنت أحكاما تخص التشغيل -على المستوى الدولي (1990-2015) 67

الرسم البياني 28: ترتيب الدول حسب سهولة بيئة الأعمال 83

الرسم البياني 29: العوائق أمام ممارسة الأعمال التجارية في٪ (2020) 86

المقدمة

بعد عشر سنوات من الثورة، فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق أهداف تحرير الاقتصاد من أجل خلق فرص العمل والثروة.

بدأت عملية تحرير التجارة في تونس في التسعينيات بمرحلتين رئيسيتين: الفترة الأولى حتى عام 1995، والتي ظل خلالها تحرير التجارة محدودًا نسبيًا، وتلتها فترة أكثر نشاطًا من حيث تحرير التجارة مع دخول الاتفاقية الحرة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. منذ أكثر من 30 عامًا، تحاول تونس اتباع سياسات اقتصادية ليبرالية تهدف إلى تحفيز الاستثمار الخاص وضمان انفتاح أكبر على البيئة الإقليمية والدولية.

بدأت المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي في عام 2015 لإبرام اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA) ولا تزال متواصلة. كما وقعت تونس، على غرار بلدان أخرى، العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مختلفة. كانت تونس من أول دولتين تبنتا سياسات ترويج الاستثمار والصادرات في المنطقة في أوائل السبعينيات. ورافقت هذه السياسات في تونس إنشاء أول منطقتين للنشاط الاقتصادي في تونس عام 1993، وهما المنطقة الحرة للأنشطة الاقتصادية ببنزرت في الشمال ومنطقة الأنشطة الاقتصادية لجرجيس في الجنوب.

في عام 2019، تميز سوق الشغل في تونس بنسبة مشاركة تبلغ حوالي 51٪. يُعزى معدل النشاط المنخفض هذا بشكل أساسي إلى استمرار انخفاض مشاركة المرأة، على الرغم من الزيادة الطفيفة خلال العقدين الماضيين. في نفس السنة، كانت نسبة مشاركة المرأة في حدود 29٪ فقط مقارنة بـ 74٪ بالنسبة للرجال (المعهد الوطني للإحصاء، 2019).

في عام 2020، تفاقم عدم الاستقرار بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19. وسجل معدل النمو قيمة سلبية بلغت 8.8-٪ عام 2020 (البنك الدولي، 2020). يُقدر النمو في عام 2021 بنسبة 3٪، وهو أقل بكثير من التوقعات في بداية العام (البنك الدولي، 2021).

وبينما انتعش الاقتصاد بقوة في الربع الثالث من عام 2020، فإن تشديد إجراءات احتواء الجائحة بعد زيادة عدد حالات الإصابة أثر بشكل خاص على قطاعات الخدمات ذات العمالة الكثيفة (OECD، Economic Outlook، May 2021).

بسبب الوباء، انخفض الإنتاج في جميع القطاعات باستثناء الزراعة وصيد الأسماك. عانى قطاع الخدمات، وخاصة السياحة التي تعتبر تقليديا محرك النمو، من وطأة عواقب الوباء (البنك الأفريقي للتنمية، 2021). وبالفعل، تراجعت مداخيل قطاع السياحة بنسبة 64٪ في عام 2020 (البنك المركزي التونسي، 2021).

شهدت تونس انخفاضًا حادًا في النمو الاقتصادي مقارنة بمعظم بلدان المنطقة، بعد أن دخلت هذه الأزمة بمستوى نمو بطيء ونسبة دين مرتفعة. ارتفعت البطالة من 15٪ قبل الوباء إلى 18.4٪ في نهاية الربع الأول من عام 2021 (البنك الدولي،

2021). بالإضافة إلى ذلك، لا تزال البطالة تؤثر على النساء (24.9٪) والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 (40.8٪) على وجه الخصوص (البنك الدولي، 2021).

من المتوقع أن يرتفع الدين العام من 72٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 إلى 87٪ في 2020، وهو أعلى بكثير من العبء المعياري لديون الأسواق الناشئة البالغ 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي. حسب البنك الدولي، في عام 2019، سجل ميزان الدفوعات الجارية عجزا بنسبة 8.4-٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولمواجهة الجائحة، نفذت السلطات التونسية الإجراءات الصحية اللازمة، وأعلنت حالة الطوارئ الوطنية، واتخذت إجراءات احتواء عامة ، بما في ذلك العزل الصحي للعائدين من تونس لمدة 14 يومًا ، أو العزل التام لحالات الاشتباه بالعدوى مع حظر التجول ليلا وإغلاق الحدود وحظر السفر، باستثناء العودة إلى الوطن مع الحجر الصحي للتونسيين الذين تم اجلاءهم(المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجي ، 2020).

كما اعتمدت تونس سياسات مالية ونقدية للتخفيف من تأثير الوباء. أما بالنسبة لتدابير الميزانية، تم تعليق أو تخفيض مختلف الرسوم والخطايا المتخلدة لصالح الدولة. كما تم توفير قروض بنسب فائدة ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات في القطاعات المتضررة بشدة والأسر ذات الدخل المنخفض. فيما يتعلق بالإجراءات النقدية، تم التخفيض في نسب الفائدة الرئيسية وضخ السيولة في النظام المصرفي (صندوق النقد الدولي، 2020). تتناسب خطة التعافي من أزمة كوفيد-19 في عام 2020 (المقدرة بنحو 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مع نطاق النسب التي تم اعتمادها في بلدان المنطقة.

لقد كشفت الجائحة عن هشاشة جزء كبير من السكان أمام الصدمات الاقتصادية، فضلًا عن افتقار مواطن الشغل التي وفرها الاقتصاد التونسي للجودة وهشاشتها (اللاغة، غالي وهلال، 2021 (El Lahga, A., Ghali, S. and Helel, Y.)).

في هذا السياق، يهدف هذا التقرير القطري بشكل أساسي إلى تقييم تأثير سياسات التجارة والاستثمار على العمل المنتج واللائق في تونس، مع تحليل شامل لتأثير أزمة كوفيد-19 على التجارة والاستثمار والتشغيل. تم تنظيم بقية التقرير على النحو التالي. يستعرض القسم 1 الأدبيات الخاصة بالتجارة والاستثمار والتشغيل، فيما يقدم القسم 2 لمحة عامة عن بنية التجارة، بما في ذلك تحليل إمكانيات التصدير غير المستغلة، إلى جانب الخصائص الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل، مع التركيز على النساء والشباب. يهتم القسم 3 بالتطورات الأخيرة في سياسة التجارة والاستثمار، ويستعرض القسم 4 أدوار أصحاب المصلحة في تحقيق هذه الإمكانيات غير المستغلة. يسلط القسم الخامس الضوء على التحديات الرئيسية للسياسات الاقتصادية للدولة ويختتم القسم الأخير الدراسة.

1. العلاقة بين التجارة والاستثمار والعمالة

لتحديد تأثير التجارة على التشغيل، يمكن التعلل بعدة أطر نظرية (زكي، 2016). كان النموذج الريكاردي من أولى المحاولات لتحديد تأثير التجارة على التشغيل. وفقًا لهذا النموذج، تصدّر كل دولة السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية مقارنة مع السلع الأخرى، مما يؤدي إلى إعادة توجيه الصناعات المنافسة الموردة إلى الصناعات التصديرية. وهذا يعني أنه يجب إعادة تخصيص عوامل الإنتاج للقطاعات التي تتمتع بميزة نسبية تؤدي إلى خلق فرص العمل في هذه القطاعات وتدمير الوظائف في القطاعات الأخرى. على المدى الطويل، يجب أن يكون لمكاسب النجاعة الناتجة عن تحرير التجارة آثارا إيجابية على التشغيل بما أن البلد ينتج بشكل أكثر نجاعة.

ثانيًا، يجادل نموذج هاكشر-أوهلن-ساموبلسن (Samuelson-Ohlin-Heckscher (HOS)) بأنه في ظل التجارة الحرة، تميل البلدان إلى تصدير السلعة التي تستخدم بشكل مكثف عامل الإنتاج الوفير نسبيًا. وفقًا لتأثير ستولبر ساموبلسن (Samuelson-Stolper)، فإن الزيادة في السعر النسبي لسلعة (عندما يتمتع البلد فيها بميزة نسبية) ستؤدي إلى زيادة أكثر من تناسبية في العوائد الحقيقية للعامل المستخدم بشكل مكثف في إنتاج ذلك المنتوج، وعكس ذلك، ستؤدي إلى انخفاض في العائدات الحقيقية للعامل الآخر. تكون هذه التأثيرات صحيحة إذا افترضنا أن العوامل تتنقل بين القطاعات المختلفة. ومع ذلك، فإن تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات منخفض نسبيًا على المدى القصير.

ولهذه الأسباب، فإن الإطار الثالث هو نموذج العوامل المحددة الذي يمكن اعتباره المثال قصير المدى من نموذج HOS. يفترض هذا النموذج أن كل عامل إنتاج يخص صناعة معينة. إن التوجه نحو التجارة الحرة يرفع سعر السلع المصدرة ويخفض سعر السلع المستوردة. وعليه فإن عوائد العوامل المستخدمة في القطاعات المصدرة ستزداد بينما ستشهد العوامل المستخدمة في القطاعات المستوردة انخفاضاً في مداخيلها. التأثير الصافي على اليد العاملة مرتبط بحجم مكاسب الصادرات أو خسائر الواردات.

يوضح كروغمان (1979، 1980) (Krugman) أن النماذج الكلاسيكية السابقة لا تشرح بدقة هيكل وتدفقات التبادلات التجارية الحديثة، والتي تتميز بشكل متزايد بالتبادلات داخل الصناعة. من ناحية أخرى، يظهر كروغمان أنه من الأفضل اعتبار العوائد القياسية المتزايدة والمنافسة غير الكاملة لفهم تطور طبيعة التدفقات. وفقًا لهذا النموذج، تنشأ مكاسب الرفاهية من التجارة من ثلاثة مصادر، 1) إنتاج واستهلاك مجموعة أكبر من السلع، 2) الأجور أعلى في البلدان الأكبر، 3) وكل بلد يتخصص في الصناعة التي تتمتع بسوق أكبر ، وبالتالي تتحقق وفورات الحجم وتنقص تكاليف النقل.

في سياق هذه النماذج الحديثة ذات المنافسة غير الكاملة، يتبين أن نظرية التجارة الدولية، التي تسعى إلى شرح نقل الصناعات التحويلية والخدمية إلى الخارج والتي يقودها فينسترا (Feenstra)(2009)، أقرب إلى الحالة التونسية. في الواقع، تشمل التجارة الخارجية التونسية جزءًا مهمًا من هذه الشركات في ظل نظام الشركات غير المقيمة (offshore) ، أي نقل الشركات الأجنبية إلى تونس. يختلف نقل الإنتاج إلى الخارج عن نماذج الأعمال التقليدية لأنه يتضمن تدفقات من المدخلات

الوسيطة بدلاً من المنتجات النهائية. يتم تصنيف مراحل عملية الإنتاج في هذا النموذج وفقًا لمتطلبات اليد العاملة منخفضة المهارة مقابل اليد العاملة عالية المهارة. بناء على فرضية انخفاض مستوى أجور اليد العاملة نسبيًا في الاقتصادات الأقل تقدمًا، تقوم الشركة بنقل أنشطة الإنتاج التي تتطلب يدا عاملة كثيفة ذات مهارات منخفضة إلى البلدان الأقل نموًا وتواصل تركيز الأنشطة التي تتطلب يدا عاملة كثيفة ذات مهارات عالية في البلدان المتقدمة. يتضمن هذا النموذج زيادة في تشغيل اليد العاملة منخفضة المهارات في الاقتصادات الأقل تقدمًا على حساب اليد العاملة الماهرة. لعكس هذا الاتجاه، يجب على الاقتصادات الأقل تقدمًا أن تضع سياسات تستهدف جذب الأنشطة ذات العمالة الكثيفة الماهرة.

يجادل الجزء الأخير من نظرية التجارة الدولية "نظرية التجارة الجديدة" بأن الشركات غير متجانسة وأنه بدلاً من إعادة توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات، ستتم عملية إعادة التخصيص هذه داخل كل قطاع. ستخرج الشركات غير المنتجة من السوق، وستقوم الشركات المنتجة بخدمة السوق المحلية، وستكون الشركات الأكثر إنتاجية قادرة على المنافسة والتصدير إلى الأسواق الخارجية (ميليتز 2003 ،(Melitz)).

لعبت التجارة والاستثمار دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد التونسي. غالبًا ما تم تحديدهما على أنهما المحركان الرئيسيان، وإحدى الطرق المعترف بها على نطاق واسع لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة.

تبنت السلطات التونسية استراتيجية ترويج الصادرات منذ السبعينيات مع حوافز مالية وضريبية لصالح الشركات المصدرة. كما كثفت الدولة من مشاركتها في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية. وقد صاحب هذه الاتفاقيات المتعددة تحرير أحادي الجانب أدى إلى تخفيض كبير في التعريفات الجمركية. لعب التخفيف التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة وإنشاء نظام جذاب للشركات غير المقيمة، المعروفة باسم نظام (offshore) -دورًا حاسمًا (جومار، ضاوي، مورغافي، 2018 (Joumar, Dhaoui et Morgavi)). كما وضعت تونس، منذ عدة عقود، مجموعة من السياسات الصناعية والتجارية التي ساهمت في التحرير التدريجي لاقتصادها وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتنمية الصادرات كقوة دافعة للنمو والتشغيل (البغدادي، 2018).

حسب التقرير المنشور من قبل مؤسسة الإرث (2022)The Heritage Foundation حول مؤشر الحرية الاقتصادية، تحتل تونس المرتبة 28[1] من بين 177 دولة، كما تحتل الدولة المرتبة 10 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على الرغم من الجهود المبذولة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، فإن البيروقراطية وعدم اليقين السياسي يعيقان نمو الاستثمار طويل الأمد. لا يزال القطاع المالي الضعيف مجزأ وتهيمن عليه الدولة.

في الواقع، توجت الجهود المبذولة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي فيما يتعلق بتحرير الاقتصاد واستقرار إطار الاقتصاد الكلي وإصلاح التجارة الخارجية بانضمام تونس إلى اتفاقية الجات (GATT) في عام 1987، وإلى منظمة التجارة العالمية (OMC) في عام 1995 وإبرام مختلف اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية.

الهدف الرئيسي لسياسات تحرير التجارة هذه هو تسهيل الوصول إلى الأسواق وبالتالي تطوير التجارة ومشاركتها في شبكات الإنتاج العالمية من أجل الحد من الفقر وزيادة رفاهية التونسيين (البغدادي، 2016). ظل تحرير التجارة محدودًا نسبيًا خلال

الفترة الأولى (1995-1999)، حيث كانت الحكومة معنية بالحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وإعداد الشركات للمنافسة (مرواني ومويلحي، 2016). بعد عام 1995، تبنت الحكومة سياسة تحرير أكثر نشاطًا، خاصة مع الدخول التدريجي لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ (1996-2008). كما أجرت تونس إصلاحات في مجال العمل بهدف زيادة مرونة سوق العمل مع الحفاظ على شكل من أشكال حماية العمال.

لقد أثبتت الأدبيات الكثيرة الأثر الإيجابي للتجارة والاستثمار على التشغيل والأجور. على مستوى التجارة، أظهر حواص واليعقوبي وحشماتي (2003) (Haouas, Yacoubi et Hishmati) أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي على التشغيل بشكل عام. كما نجد هذا التأثير الإيجابي أيضًا في تقديرات معادلات الأجور. أظهرت نتائج هذا النموذج أن الانفتاح الذي يقاس باعتماد درجة اختراق الواردات للسوق له تأثير حقيقي على ديناميكيات الأجور. كما لوحظ نفس التأثير الإيجابي على الأجور من خلال ديناميكيات الصادرات، ولكن بمعدل أقل.

كما تم قياس تحرير التجارة من خلال انخفاض مستوى الحماية والذي من المرجح أن يؤدي، بالتساوي مع جميع العوامل الأخرى، إلى تحسّن في تشغيل اليد العاملة غير الماهرة. كما لوحظ، وفقًا لنتائج التقديرات على مستوى العمالة المؤهلة، تحسّن في التشغيل في علاقة بانفتاح التجارة. (مولهي، Mouelhi 2003).

يحدد مولهي Mouelhi (2007) العلاقة بين التغيرات في السياسات التجارية والتشغيل في التصنيع على مستوى المؤسسة وحسب المهارات. أظهرت النتائج أن تأثير تحرير التجارة على طلب اليد العاملة يعتمد على خصائص الشركة. وعلى وجه الخصوص، أظهرت التقديرات التي تم الحصول عليها أن تحرير التجارة له آثار مفيدة على التشغيل في الشركات المصدرة. وعلى العكس من ذلك، فإن تحرير التجارة له آثار سلبية على التشغيل في الشركات المنتجة للسوق المحلي.

سعت التقديرات الاقتصادية القياسية التي أجراها غزالي (2009) إلى تحديد مدى مساهمة الانفتاح على التجارة في زيادة التفاوت في الأجور بين اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة. وأظهرت نتائج هذا التحليل أن التخفيض في الرسوم الجمركية خلال هذه الفترة قد أثر بشكل إيجابي وكبير على الفجوة في متوسط الأجر بين اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة. يمكن أن يكون لتحرير التجارة بالفعل تأثير إيجابي على متوسط مستوى الأجور نتيجة لزيادة الطلب على اليد العاملة، دون استبعاد الآثار المتباينة وفقًا لكل فئة من فئات العمل التي تدرس على حدة.

يبدو أن نمذجة التوازن العام التطبيقي هي مقاربة جديرة بالاهتمام لدراسة تأثير تحرير التجارة على التشغيل. استخدم مرواني Marouani(1999) نموذج توازن عام قابل للحساب لتقييم تأثير الانفتاح التجاري على التشغيل من خلال النظر في سوق عمل مجزأ بأجور فعالة وفقًا لمتغيرين: يعتبر المتغير الأول أن فجوات الأجور بين القطاعات خارجية، بينما يفترض الثاني أن هذه الفجوات داخلية المصدر،. مع إضفاء الطابع الرسمي على الهجرة بين المناطق الريفية والحضرية. تهدف عمليات المحاكاة التي أجريت وفقًا للمتغيرين إلى تقييم تأثير إلغاء الرسوم الجمركية لجميع قطاعات النشاط على التشغيل والأجور، باستثناء القطاع الزراعي وفقًا للاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي. يُستنتج من هذه النتائج أن الانفتاح التجاري يفيد بشكل عام

التشغيل في أنشطة التصدير مثل المواد الكيميائية والنسيج والتعدين وحتى السياحة. الخاسرون الرئيسيون هم العمال ذوي المهارات العالية بسبب تخصصهم الذي يقلل من تنقلهم على المدى القصير.

حسب مرواني ، ولومينه ، ومارشالين، (2020) (Marouani, Le Minh et Marshalien) ، النتيجة الرئيسية هي انخفاض عدم المساواة في الدخل بشكل كبير خلال فترة المسح في تونس بسبب انخفاض منح التعليم بشكل أساسي. يتماشى هذا مع رأي أوتر (2014) Autor ، الذي يعتبر تطور منح التعليم هو المحدد الرئيسي لعدم المساواة في الأجور. والنتيجة الثانية هي أن تونس مرت بتحول نحو الوظائف التي تتطلب مهارات عالية حتى الثورة، ثم انعكس هذا التوجه. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على الاستقطاب على مستوى الأجور، ولكن على عكس البلدان المتقدمة، يبدو أن الاستقطاب التونسي كان مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة في الأجور المنخفضة.

يقدّر غزالي ومولهي Ghazali et Mouelhi(2018) كثافة التشغيل للنمو بين القطاعات الإنتاجية التونسية لتحديد القطاعات الرئيسية كثيفة العمالة. على المستوى الكلي، وجد المؤلفان أن المرونة الإجمالية للتشغيل تشهد انخفاضًا بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة. على المستوى القطاعي، حدد هذا البحث فئتين من القطاعات. تشمل الفئة الأولى القطاعات التي تتمتع بمرونة عالية نسبيًا ومتزايدة في إنتاج العمالة: القطاعات غير الصناعية، والبناء، والتجارة، والسياحة، والزراعة، وصيد الأسماك. هذه القطاعات واعدة من حيث القدرة القوية على استيعاب اليد العاملة غير الماهرة في بلد مثل تونس. ومع ذلك، فهي من بين القطاعات الأقل إنتاجية في تونس (مرواني ومولهي(2016) (Marouani et Mouelhi) وتعاني من ضعف القدرة على تطوير ونقل واستيعاب التكنولوجيا. تشمل الفئة الثانية من القطاعات التي أبرزتها هذه الدراسة التصنيع والنقل والاتصالات والتمويل. تُظهر هذه القطاعات مرونة منخفضة نسبيًا وتراجعاً في إنتاجية العمالة، لكنها من بين أكثر القطاعات إنتاجية في تونس ولديها القدرة على خلق فرص عمل لائقة، لا سيما للكتلة الكبيرة من خريجي الجامعات الشبان إذا تم تنفيذ استراتيجية تصنيع جادة.

سعى ساسي وقعيد (2016) (Sassi et Goaied) إلى تحديد القطاعات التونسية الأكثر كثافة في العمالة من منظور طويل الأمد. وأظهرت النتائج أن القطاعات الأكثر كثافة في العمالة في تونس على المدى الطويل هي الخدمات (التجارية والمتنوعة على وجه الخصوص) والأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير (الصناعات الميكانيكية والكهربائية، والتكرير والكيماويات، والصناعات التحويلية المختلفة). وفقًا للمؤلفين، سيكون من المناسب تخصيص ائتمان كافٍ لهذه القطاعات وتزويدها بإطار تنظيمي قوي، الذي من شأنه أن يعزز الاستثمار الخاص.

تم إيلاء اهتمام متزايد لمحددات وأثر التجارة على النمو الاقتصادي والعمالة. ومع ذلك، تم إيلاء اهتمام أقل لتأثير التدويل على نمو الأعمال والعمالة. درس بن سليمان والبغدادي (2019) (Slimane et Baghdadi) تأثير التدويل على التوزيع المشروط لمعدل نمو الشركات في ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بينها تونس. استخدم المؤلفان أربعة مقاييس للتدويل وهي: (1) حالة التصدير، (2) التجارة ثنائية الاتجاه، (3) كثافة التصدير و (4) تجربة التصدير. تظهر النتائج الرئيسية أن حالة التصدير وتجربة التصدير تلعبان دورًا مهمًا في تحسين التشغيل ونمو المبيعات بكميات مختلفة. حقق انفتاح تونس على التجارة الدولية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية تقدمًا قويًا منذ منتصف التسعينيات، مما يدل على

المزايا النسبية للبلاد. هذا الأداء الجيد هو في الأساس نتيجة للشركات غير المقيمة (المعروفة باسم offshores) ، والمندمجة جيدًا في سلاسل القيمة العالمية التي زادت مساهمتها في خلق الوظائف الرسمية (جومارد ، ضووي ومورجافي ،(Joumard, 2018 (Dhaoui et Morgavi).

ترتبط دينامية الصادرات وتقدم تونس في سلاسل القيمة العالمية ارتباطًا وثيقًا بالاستثمار الخارجي المباشر والشركات المصدرة كليا أو غير المقيمة. هذه الشركات معفاة من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، وتستفيد من معدل ضريبي منخفض، وأهم من ذلك، من الإجراءات الإدارية المبسطة لمرور البضائع عبر الجمارك وتحسين الوصول إلى خدمات النقل. تضاعف نصيبها في الوظائف الرسمية بأجر في القطاع الخاص تقريبًا بين عامي 1996 و2016 لتصل إلى 34٪ (إحصائيات تونس).

رافق الحضور القوي للشركات الأجنبية ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة، مما يؤكد جاذبية تونس وقدرتها التنافسية. في الواقع، أعطى قانون 1972 مزايا للاستثمار الأجنبي وقطاع التصدير من خلال نظام خاص يهدف، بفضل إنشاء شركات مصدرة كليا، إلى تشجيع الشركات على الاستثمار وخلق فرص العمل والتصدير. وقد تعززت هذه المزايا بإصدار قانون حوافز الاستثمار عام 1993. سيؤدي تنفيذ قانون الاستثمار الجديد اعتبارًا من عام 2017 إلى تقليل القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018)، مما يمهد الطريق لزيادة أخرى في الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر في القطاعات ذات الإمكانيات العالية من حيث الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والمكانة الدولية. قامت دراسة حديثة أجراها مرواني ومارشالين (2020) (Marouani et Marshalien) بقياس تأثير برنامج التحديث الصناعي في تونس، الذي تم تنفيذه في التسعينيات لتسهيل اندماج البلاد في الاقتصاد العالمي. لاحظ المؤلفان أن الشركات الصغرى التي تمت دراستها توظف قوة عاملة أكبر وأكثر مهارة.

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا كبيرة، مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنه يوفر تدفقًا ماليًا مستقرًا نسبيًا، ويساعد على زيادة القدرة الإنتاجية ويعزز العمالة والتجارة في البلد المضيف (جين وسالمونك، قارسية (Anyanwu, Yaméogo et Ben Ali) (2016) أظهرت دراسة أنيانو وياموغو وبن علي .(Garcíaa، Jin and Salomonc، 2013) على وجه الخصوص أن البلدان المستوردة للبترول كليا في منطقة MONA مثل مصر والأردن والمغرب وتونس تعتمد بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة لتمويل استثماراتها في البنية التحتية. وبالتالي، تحتاج هذه البلدان إلى أن يكون مناخ الاستثمار - بما في ذلك، على وجه الخصوص، الاستقرار السياسي والاقتصادي وسهولة ممارسة الأعمال التجارية –مساعدا وأن يتطور من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أكد الأحمدي ((2019) Al Ahmdi) الذي يحلل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل التونسي، وجود علاقة إيجابية وهامة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات على التشغيل في الصناعات التحويلية التونسية. ومع ذلك، فإن هذا التأثير غير مباشر لأن التجارة الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر هي مصدر خلق فرص العمل في جميع الصناعات التحويلية تقريبًا.

أظهرت نتائج دراسة حديثة أجراها بن ميم وهادي وبن علي (2021) (Ben Mim, Hedi et Ben Ali) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجتذبها البلدان الأقل تصنيعًا من أجل الاستفادة من مجال صناعي بكر تقريبًا. مقارنة بالدول الأخرى في العينة،[2] فإن المغرب وتونس ومصر هي دول صناعية بدرجة عالية إلى حد ما حيث يبلغ متوسط نصيب قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على التوالي 16.45٪ و16.16٪ و16.60٪، وهي نسبة أعلى من المعدل المتوسط للعينة (11.42٪). توفر هذه النتيجة مزيدًا من الدعم لفرضية الاستبعاد[3]، حيث لم يتم الكشف عن تداعيات إيجابية عندما تكون الصناعات المحلية متطورة للغاية.

[2] يأخذ الإطار التجريبي لهذه الدراسة في الاعتبار عينة من 46 دولة أفريقية خلال الفترة 1998-2019.

[3] تشير فرضية الاستبعاد المذكورة في هذه الدراسة إلى انخفاض الاستثمار المحلي بسبب دخول الشركات الأجنبية ذات التكنولوجيا المتقدمة والموارد المالية العالية والخبرة الفنية المعترف بها. لذلك يصعب على الشركات الوطنية التنافس مع هذه الشركات.

2. تقييم تطور التجارة والاستثمار

بعد عرض الجوانب الرئيسية للأدبيات حول تأثير التجارة الخارجية على سوق العمل في تونس، يعرض هذا القسم الخصائص الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (PMGEs)[4] وسوق العمل في تونس، مع التأكيد على تأثير جائحة كوفيد 19 على البلاد.

منذ عام 2007، تطور الاقتصاد التونسي في بيئة اتسمت بآثار تعاقب الصدمات الداخلية والخارجية وتكاثر الأزمات والتحديات.

وعلى الصعيد الدولي، تميز السياق بشكل خاص بالأزمة المالية الدولية التي اندلعت منذ عام 2008 وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على حركة رأس المال والتجارة الخارجية. ثم تلت أزمة الديون عام 2010 في دول منطقة اليورو مرحلة طويلة من النمو البطيء في هذه المنطقة، وارتفعت أسعار السلع الأساسية، التي بقيت في مستويات عالية، وخاصة أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2010-2014. أدت البيئة الإقليمية الصعبة، وتحديداً المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالصراع في ليبيا والهجمات الإرهابية والتهديدات، إلى خلق حالة أمنية متوترة. وتسببت هذه التوترات في تحديات كبيرة للاقتصاد التونسي تطلبت جهودًا كبيرة لمكافحة التهديدات الإرهابية وضمان الأمن الداخلي باعتبارهما أولوية رئيسية على الرغم من التحديات الكبيرة في الميزانية.

على الصعيد الداخلي، تتجاوز ديناميكيات السياق الاقتصادي الذي تطورت فيه تونس منذ عام 2011 المفهوم الاقتصادي المجرد. الاقتصاد التونسي له مظاهره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحددة التي أعاقت استدامة وربحية الاستثمارات والنمو. وتفاقمت هذه التحديات بسبب التحديات العديدة الأخرى مثل التفاوت بين الجهات والتوترات الاجتماعية وعدم المساواة الإقليمية وبطالة الشباب. يمكن أن تفسر هذه العوامل الهيكلية المختلفة خسارة الإنتاجية خلال العقد الماضي، والتي بدورها يمكن أن تعكس انخفاضًا في النشاط الاقتصادي. (البنك الدولي ، 2019).

تم تحديد فترتين لهما اتجاهان مختلفان. تمتعت الفترة حتى عام 2010 بعدة عوامل ساعدت على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي وازدهار الاقتصاد الأوروبي. كانت هذه الزيادة مدفوعة بقطاعين على وجه الخصوص: الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. تميز عام 2010، الذي شهد الانتقال السياسي داخليًا وتداعيات الأزمة المالية الخارجية، بانقطاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي شهدت تراجعا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة. منذ عام 2016، نلاحظ تحسنًا مدفوعًا هذه المرة بالصناعات التحويلية. وتبقى الدول الأوروبية في مقدمة المستثمرين في تونس، تليها دول عربية قليلة مثل قطر والإمارات العربية المتحدة وليبيا. ضربت الجائحة في عام 2020 الاستثمار الأجنبي المباشر بشدة

[4] وفقًا لبيانات السجل الإحصائي للمؤسسات، فإن أكثر من ثلثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، أي (69٪) صغيرة (5 إلى 19 عاملا)، و 23٪ متوسطة الحجم (20 إلى 99 عاملا) و 8٪ فقط كبيرة (100 عامل أو أكثر).

وقدر الانكماش ب 26 ٪ مقارنة بعام 2019. كانت السياحة والعقارات القطاعان الأكثر تضررا، تليهما الطاقة والصناعات التحويلية.

وفي الوقت نفسه، اتسم سوق العمل بانخفاض معدل مشاركة الإناث ومعدل بطالة مرتفع نسبيًا، لا سيما بين النساء والشباب. أدت صدمة جائحة كوفيد-19 إلى تدهور شديد في مؤشرات سوق العمل في تونس. ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2020 ليصل إلى ذروته عند 18٪ بعد أن كان ثابتًا عند حوالي 15٪ خلال السنوات الخمس السابقة. غالبًا ما يُعزى ارتفاع مستوى البطالة بين النساء والشباب والأكثر تعليماً إلى الضغط القوي على سوق العمل، وعدم التوافق بين المهارات المطلوبة وتلك التي ينتجها نظام التعليم التونسي، وصلابة الإجراءات والقوانين وعدم فاعليتها، كما أن المؤسسات المتحكمة في سوق العمل تتسم نسبيا بالجمود.

كما تم الاستشهاد بالديناميكية الضعيفة لنسيج المؤسسات في تونس كسبب يفسر عجز الاقتصاد التونسي عن خلق فرص عمل كافية. في الواقع، يتألف نسيج المؤسسات التونسي بشكل أساسي من الشركات الصغيرة جدا (97٪)، ويشمل الباقي الشركات الصغرى والمتوسطة والكبيرة. ومع ذلك، تغطي الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في تونس ما يقرب من 90٪ من العمالة الرسمية بأجر وحوالي 95٪ من صادرات السلع. على مستوى القطاعات، تحتل الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 52٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تليها في المرتبة الثانية الصناعات التحويلية التي تغطي 38٪ من إجمالي الشركات الصغرى والمتوسطة والكبيرة. شهدت الشركات التونسية انتعاشًا في عام 2013، تلاه تدهور في أدائها في عام 2016. تضررت جميع الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة جدا، بشدة من آثار جائحة كوفيد-19 في عام 2020 من حيث إنتاجية العمالة.

1.2. تطور الاستثمار الخارجي المباشر في تونس: نظرة عامة والتوجهات السنوية

1.1.2 لمحة عامة عن الاستثمار الخارجي المباشر في تونس

أظهرت تونس منذ سنوات اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار الأجنبي المباشر، معتبرةً أنه محرك أساسي للنمو. قبل الثورة، شجعت عدة عوامل المستثمرين الأجانب على الاستثمار في تونس. وتشمل هذه العوامل بشكل أساسي الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والقرب من الأسواق الأوروبية، والعمالة الماهرة والحوافز التي تساعد على الاستثمار. وفقًا للبيانات التي نشرها البنك المركزي التونسي (BCT)، وصل الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته في عام 2006، فقد تضاعف أكثر من ثلاثة مرات من 1016 مليون دينار تونسي في 2005 إلى 4403 مليون دينار تونسي[5] في 2006. وهكذا ارتفعت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 2.7٪ إلى 10.6٪ خلال نفس الفترة.

ويمكن تفسير هذا المستوى خاصة بجاذبية قطاع الاتصالات مع الخصخصة الجزئية لـ 35٪ من المشغل العام "اتصالات تونس" بمبلغ 2.972 مليار دينار. تم تسجيل ذروة ثانية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 مع 3399 مليون دينار (6.1 ٪

[5] كمؤشر ، بلغ سعر الدينار التونسي بالدولار الأمريكي 1.3294 في 2006/12/31.

من الناتج المحلي الإجمالي). منذ نهاية عام 2010، شهدت تونس احتجاجات اجتماعية تلتها ثورة أثرت سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد. وبالتالي، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضًا بنسبة 25.4 ٪ في عام 2011، حيث تراجع من 2165 مليون دينار في عام 2010 إلى 1616 مليون دينار في عام 2011. على الرغم من الانتعاش المسجّل في عام 2012 (زيادة بنسبة 55٪ مقارنة بعام 2011)، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى لكنه ظل أقل من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة 2013-2020. شهد عام 2020 انخفاضًا حادًا في الاستثمار الأجنبي المباشر (26-٪) مما يعكس صدمة الوباء (انظر الجدول 1).

◂ الجدول 1: تطور الاستثمارات الخارجية المباشرة

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دينار)	معدل النمو (٪)	الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي (٪)
2004	796	-	2,3
2005	1 016	27,6	2,7
2006	4 403	333,4	10,6
2007	2 071	53,0-	4,2
2008	3 399	64,1	6,1
2009	2 279	33,0-	3,9
2010	2 165	5,0-	3,4
2011	1 616	25,4-	2,5
2012	2 504	55,0	3,6
2013	1 814	27,6-	2,4
2014	1 806	0,4-	2,2
2015	1 967	8,9	2,3
2016	1 901	3,4-	2,1
2017	2 132	12,2	2,2
2018	2 742	28,6	2,6
2019	2 479	9,6-	2,2
2020	1 834	26,0-	1,7
*2021	1 845	0,6	-

المصدر: البنك المركزي التونسي ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، ديسمبر 2021.

2.1.2 تطور الاستثمار الخارجي المباشر حسب قطاع النشاط

يُظهر تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط أن الاستثمارات الأجنبية تتركز بشكل أساسي في قطاعي الطاقة والتصنيع. حتى عام 2015، كان قطاع الطاقة يمثل أهم قطاع من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ ذروته أي 1934 مليون دينار في عام 2008. منذ عام 2016، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة في الانخفاض ليحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعات التحويلية. من ناحية أخرى، شهدت هذه الصناعات زيادة تدريجية منذ عام 2016 لتحتل المركز الأول من حيث المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2016-2020. سجلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع ذروة بلغت 1249 مليون دينار في عام 2019 (انظر الجدول 2)، حيث تضاعفت حصتها تقريبًا من 28.8٪ في عام 2015 إلى 56٪ في عام 2020 (انظر الرسم البياني 1).

◄ الجدول 2: تطور الاستثمار الخارجي المباشر حسب قطاع النشاط (بالمليون دينار)

قطاع النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021 (ديسمبر)
الزارعة	10	7	14	8	19	17	2	2	4	12	8	9	21	26	77	19	17	7
الطاقة	274	386	940	1 359	1 934	1 234	1 317	1 063	886	1 077	892	970	796	810	910	909	621	541
الصناعة التحويلية	312	375	347	486	642	772	574	331	532	507	454	566	802	975	1 129	1 249	1 027	952
السياحة والتنمية العقارية	22	17	18	72	199	85	95	23	77	19	52	86	107	130	134	202	17	*345
الاتصالات	121	99	3 056	80	40	154	127	194	758	88	83	98	109	76	103	66	71	
القطاع المالي	38	120	22	0	371	0	0	0	243	99	226	156	5	84	386	0	1	
خدمات أخرى	19	12	6	66	194	17	50	3	4	12	91	82	61	31	3	34	80	
المجموع	796	1 016	4 403	2 071	3 398	2 278	2 164	1 616	2 504	1 814	1 806	1 967	1 901	2 132	2 742	2 479	1 834	1 845

المصدر: البنك المركزي التونسي ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،

*مجموع السياحة والعقارات والاتصالات والقطاع المالي والخدمات الأخرى.

الرسم البياني 1: الاستثمار الخارجي المباشر حسب قطاع النشاط

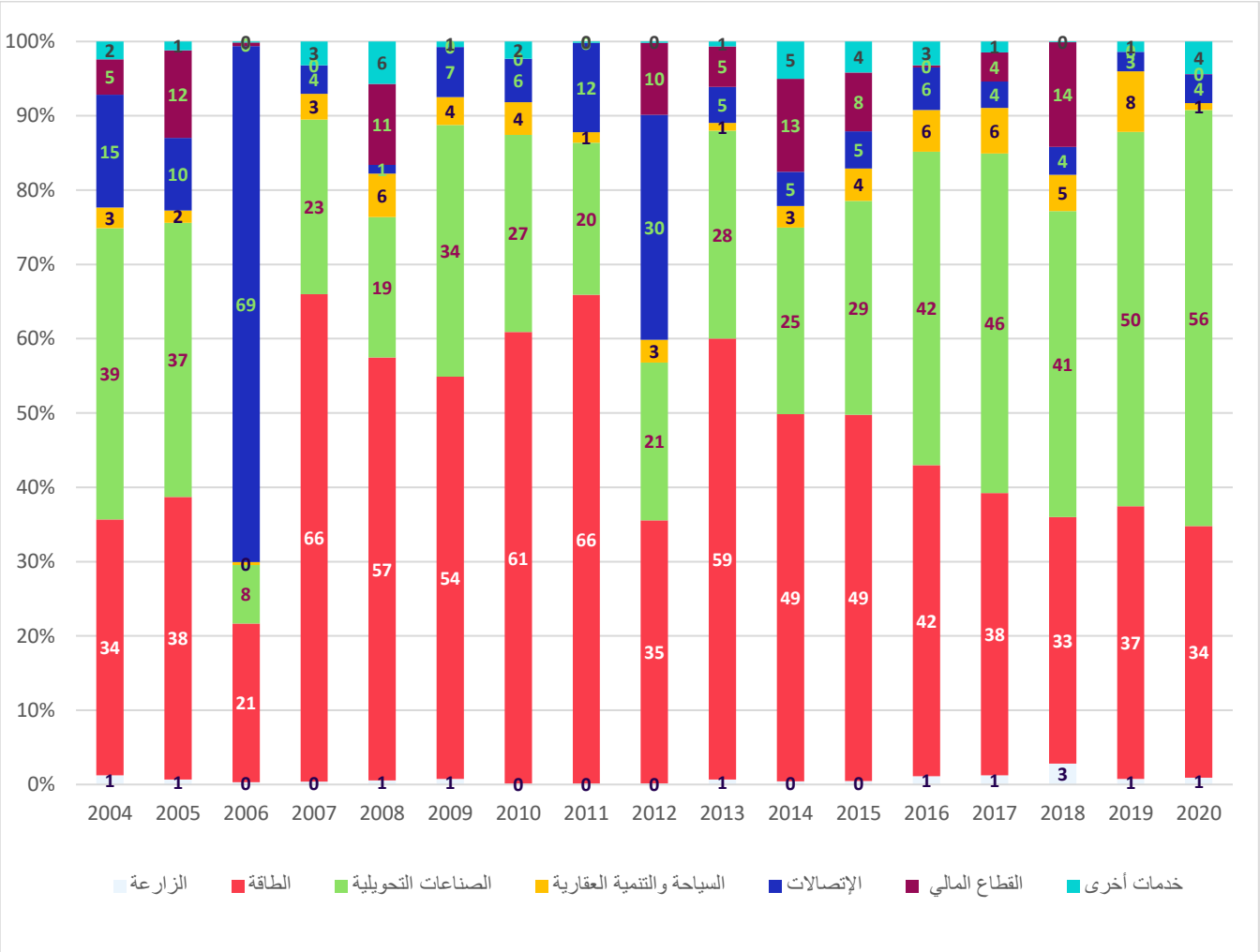

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات من البنك المركزي التونسي

3.1.2 تطور الاستثمار الخارجي المباشر حسب بلد المنشأ

يوضح تحليل الاستثمارات الأجنبية حسب بلد المنشأ هيمنة الدول الأوروبية من حيث المشاركة في الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس. في الواقع، تحتل فرنسا المرتبة الأولى بحوالي ثلث إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس. تُفسّر هذه الهيمنة بشكل أساسي بالروابط التاريخية بين هذين البلدين بالإضافة إلى قربهما الجغرافي. تم تصنيف العديد من الدول الأوروبية الأخرى من بين أفضل 10 دول مساهمة في الاستثمار الخارجي المباشر في تونس، بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا ولوكسمبورغ. على مستوى البلدان العربية، فإن الاقتصادات الأكثر مساهمة في تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر في تونس هي قطر والإمارات العربية المتحدة وليبيا (انظر الجدول 3 والرسم البياني 2).

◄ الجدول 3: تطور الاستثمار الخارجي المباشر (باستثناء الطاقة) حسب بلد المنشأ (بالمليون دينار)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021 (الثلاثي الأول)
فرنسا	278,7	364,5	585,1	626,9	540,6	462,4	222,2
قطر	89,7	59,5	83,1	479,7	152,9	51,9	24,3
ألمانيا	71,7	155,5	136,7	136,5	180,7	104,5	40,3
إيطاليا	76,1	54,8	97,6	154,5	173,7	164,0	84,8
الإمارات العربية المتحدة	138,7	55,6	21,3	88,1	32,0	17,2	15,7
المملكة المتحدة	13,8	92,0	15,1	82,6	30,1	87,4	4,5
إسبانيا	44,2	36,6	77,2	20,3	50,4	23,3	28,2
النمسا	7,4	8,0	4,6	49,5	146,0	17,3	8,0
لوكسمبورغ	7,2	6,7	46,0	4,1	23,1	107,6	0,7
ليبيا	18,7	81,3	35,1	15,7	11,9	14,5	6,1
سويسرا	12,5	12,5	49,5	33,3	27,5	30,4	16,0
هولندا	27,7	26,5	64,9	19,1	4,7	12,8	3,8
الولايات المتحدة	13,3	8,7	12,5	28,0	17,5	24,8	37,0
مالطا	70,9	11,1	2,3	0,1	14,4	3,6	0,3
المملكة العربية السعودية	52,9	2,8	1,3	6,5	7,1	10,1	8,7
المغرب	5,4	46,8	0,1	6,8	0,4	1,0	4,5
سنغافورة	8,4	1,9	0,0	5,4	25,5	9,5	10,7
تركيا	0,5	31,0	1,7	0,1	0,9	5,4	12,2
الكويت	1,2	2,0	23,2	4,0	5,4	2,2	5,5
قطاعات أخرى	55,7	39,0	61,1	71,1	125,0	63,9	137,87
المجموع	**994,7**	**1 096,9**	**1 318,2**	**1 832,1**	**1 569,7**	**1 213,8**	**662,37**

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

الرسم البياني 2: حصة الاستثمار الخارجي المباشر (باستثناء الطاقة) حسب بلد المنشأ

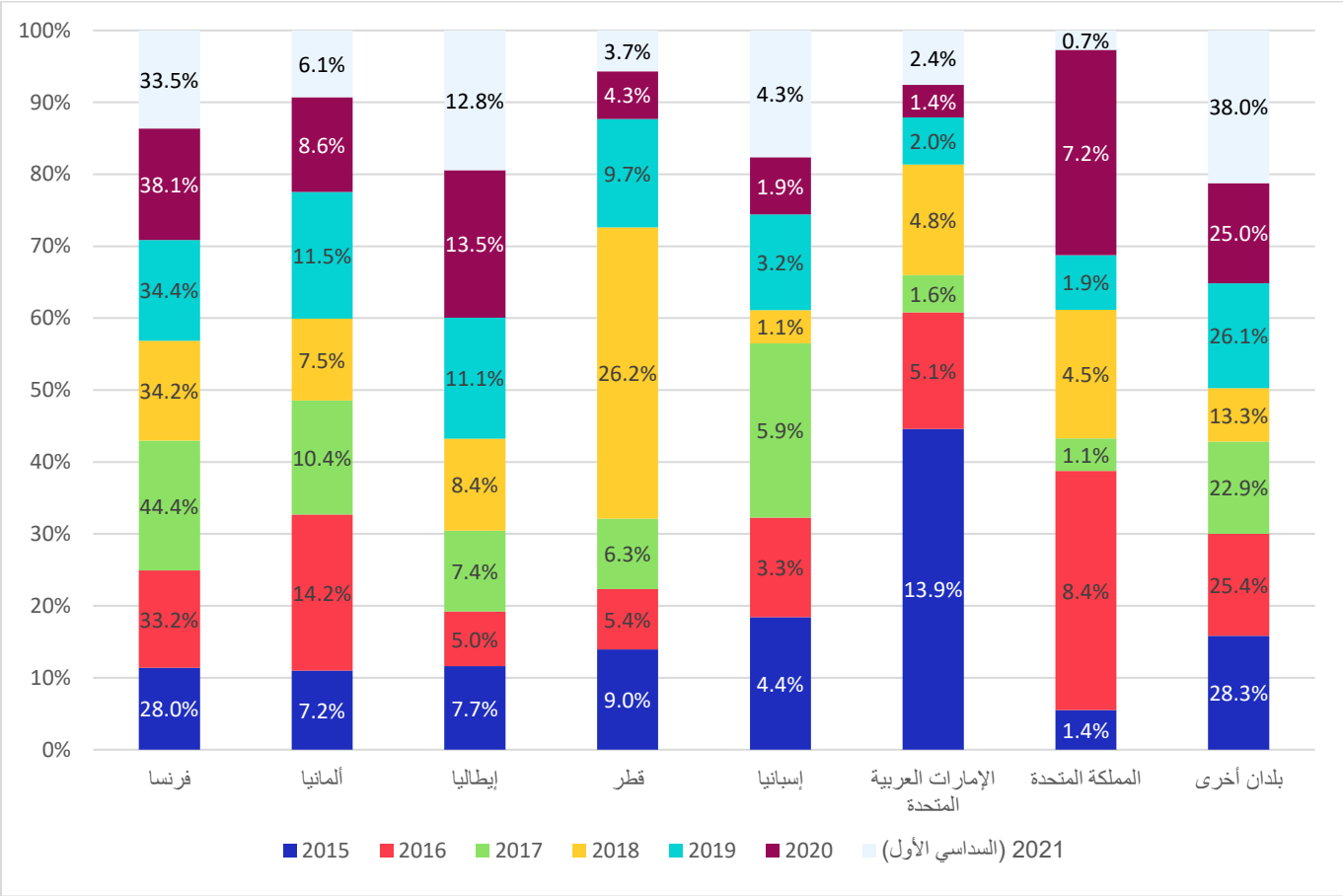

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

4.1.2 سياسات تشجيع الاستثمار الخارجي المباشر

لقد بذلت تونس جهودا كبيرة من أجل تعزيز جاذبيتها وتعزيز مصادر التمويل الخارجي. على مدى العقود الماضية، نفذت تونس عدة سياسات تحفيزية لتوجيه قرارات المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في تونس. كان الغرض الرئيسي من وضع قانون تشجيع الاستثمار، الذي يحتوي على مجموعة من المزايا المالية والضريبية، وكذلك إنشاء وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA) هو تشجيع الاستثمار الخارجي المباشر وجذب المستثمرين الأجانب. في الآونة الأخيرة، التزمت الدولة بالعديد من الاستثمارات العامة الوطنية مع الاستفادة من مساهمة المانحين الدوليين. يوضح الجدول 4 بعض الأمثلة على المشاريع التي تم تمويلها جزئيًا من قبل الاتحاد الأوروبي.

◄ **الجدول 4: قائمة المشاريع المصادق عليها**

سنة المصادقة	عنوان المشروع	القطاع	التكلفة الإجمالية للمشروع (مليون يورو)
2017	برنامج إنعاش الاستثمار وتحديث المستغلات الفلاحية (PRIMEA)	الزارعة	300,8
2017	بروفيل 2	حضري، اجتماعي	235,59
2019	تحديث المدارس (المرحلة الثانية)	التعليم	161,65
2019	آليات الاستثمار لتشجيع الشركات الناشئة (صناديق أموال ANAVA)	القطاع الخاص	100,9
2019	تحسين نظام المياه في تونس	المياه/الصرف	405,91
2019	تحسين أداء شبكة توزيع المياه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	المياه/الصرف	82,8

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام التقرير التشغيلي للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، 2019

5.1.2 تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الخارجي المباشر

أثرت جائحة كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس. في الواقع، سُجل انخفاض كبير بمقدار ثلث الاستثمار الخارجي المباشر بين عامي 2018 و 2020. تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 2742 مليون دينار في 2018 إلى 2479 مليون دينار في 2019 وإلى 1834 مليون دينار في 2020. على المستوى القطاعي، احتل قطاع السياحة والعقارات المرتبة الأولى من حيث انخفاض الاستثمار الخارجي المباشر بنسبة بلغت 92٪ في عام 2020 مقارنة بعام 2019. ثم نجد قطاع الطاقة الذي سجل انخفاضًا بنسبة 32٪ في الاستثمار الخارجي المباشر في عام 2020. وسجلت الصناعات التحويلية بدورها معدل نمو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 18-٪ في عام 2020. من المحتمل أن يكون لهذا الانخفاض في الاستثمار الخارجي المباشر أثر على الأنشطة التجارية وخلق فرص العمل.

2.2. تطور التجارة الخارجية

تولي السياسة التجارية التونسية أهمية خاصة للانفتاح على الأسواق العالمية للسلع والخدمات، وتعمل على تعزيز اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي وتحسين وصول المنتجات والخدمات التونسية إلى الأسواق.

وفي هذا السياق، يمثل تطوير الصادرات التونسية ركيزة مهمة لاستراتيجية النمو الوطنية. تم اتخاذ العديد من الإجراءات في العقود الأخيرة لتحسين تنويع المنتجات المصدرة، وتوجيه الصادرات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، والانفتاح على العالم الخارجي، وتنويع الأسواق. كل هذه الإجراءات نجحت في ترويج الصادرات التونسية خلال العشرين سنة الماضية. وهكذا، سجل الاقتصاد التونسي معدل نمو إيجابي لصادراته خلال الفترة بأكملها تقريبًا، باستثناء انخفاضين رئيسيين سُجلا على التوالي في عامي 2009 و 2020. الصادرات التونسية مدفوعة بشكل أساسي بالصناعات التحويلية مع قطاعين رائدين هما الصناعات الميكانيكية والكهربائية، يليهما قطاع المنسوجات والملابس والجلود والأحذية. شهد قطاع الطاقة وزيوت التشحيم في المركز الثاني حتى عام 2014 انخفاضًا مقارنة بعام 2015، مما أفسح المجال لقطاع الزراعة والصناعات الغذائية. يوضح تحليلنا أن هذه القطاعات توفر إمكانات تصدير كبيرة غير مستغلة. يبدو أن الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك لتونس. وتعتبر فرنسا وألمانيا وإيطاليا البلدان الرئيسية المتلقية للصادرات التونسية، تليها إسبانيا عن قريب. تمثل دول اتحاد المغرب العربي الوجهة الثانية للصادرات التونسية. بشكل عام، لا تزال حصة الصادرات التونسية أقل من الإمكانيات المتوفرة.

1.2.2 نظرة عامة على التصدير

حسب البيانات التي نشرها البنك المركزي التونسي وفقًا للجدول 5، ارتفعت قيم الصادرات من 8005 مليون دينار في عام 2000 إلى 43855 مليون دينار في عام 2019. تم تسجيل أول انخفاض كبير في الصادرات في عام 2009، حيث انخفضت قيمة المنتجات المصدرة بنسبة 17.6٪ مقارنة بعام 2008. يمكن تفسير هذا التراجع بالأزمة المالية التي مرّ بها الاقتصاد العالمي. تسببت هذه الأزمة في انكماش الطلب العالمي وكذلك انخفاض أسعار المنتجات المصدرة. عانت تونس كغيرها من دول العالم من تأثير هذه الأزمة التي أثرت سلباً على قيمة الصادرات في عام 2009. في عام 2020، أثرت صدمة وباء كوفيد-19 في سلاسل القيمة العالمية والتي اشتركت فيها معظم البلدان. حسب منظمة التجارة العالمية (WTO)[6]، انخفض حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة 9.2٪ في عام 2020. في نفس الوقت، تراجعت الصادرات التونسية بنسبة 11.7٪ مقارنة بعام 2019، وتراجعت قيمة المنتجات المصدرة من 43855 مليون دينار تونسي في عام 2019 إلى 38706 مليون دينار تونسي في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، أظهر تقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2020) أن تونس من بين الدول العشرين الأكثر تضررًا من انقطاع الإمدادات في الصين. يعتمد التحليل على تقييم تكامل كل دولة وصناعة في الاقتصاد الصيني باستخدام مؤشر Grubel-Lloyd Intra Industry Trade Index (GLI). ويشير التقرير، على سبيل المثال، إلى أن انخفاض الصادرات الصينية من المنتجات الوسيطة في قطاع الآلات الكهربائية بنسبة 2٪ سيكلف الاقتصاد التونسي 27

[6] https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr862_e.htm#:~:text=The%20WTO%20now%20forecasts%20a,and%20government%20responses%20to%20it

مليون دولار. تدعم هذه النتيجة أيضًا دراسة لفريدت و زانغ (2020) (Friedt Zhang)، حيث اهتم المؤلفان بالتأثير الإجمالي لكوفيد-19 على الصادرات الصينية من خلال التمييز بين صدمة العرض المحلي وصدمة الطلب الدولي وتأثيرات عدوى سلاسل القيمة العالمية. وتبين أن تونس من بين الدول الأكثر تعرضا لانقطاع الإمدادات في الصين، إلى جانب دول أمريكا الجنوبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرنسا وبولندا وزامبيا وعدة دول مجاورة للصين (أي الهند وباكستان وتايلاندا ولاوس وفيتنام وما إلى ذلك).

◂ الجدول 5: تطور الصادرات في تونس

السنة	الصادرات بالمليون دينار	الزيادة السنوية
2000	8 005	14,9
2001	9 536	19,1
2002	9 749	2,2
2003	10 343	6,1
2004	12 055	16,6
2005	13 794	14,4
2006	15 558	12,8
2007	19 410	24,8
2008	23 637	21,8
2009	19 469	-17,6
2010	23 519	20,8
2011	25 092	6,7
2012	26 548	5,8
2013	27 701	4,3
2014	28 407	2,5
2015	27 607	-2,8
2016	29 146	5,6
2017	34 427	18,1
2018	40 987	19,1
2019	43 855	7
2020	38 706	-11,7
*2021	46 654	20,5

* المصدر: البنك المركزي التونسي

* المصدر: إحصائيات تونس

2.2.2 تحليل الصادرات حسب القطاع والمنتج

يبرز تحليل الصادرات التونسية على المستوى القطاعي أن الصناعات التحويلية تحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات. كما تبرز التفاصيل الأخرى أن الصناعات الميكانيكية والكهربائية تواصل تمثيل القطاع بأعلى مستوى من الصادرات بحصة تتراوح بين 37 و47 في المائة من إجمالي الصادرات خلال العقد الماضي. سجل هذا القطاع نموًا إيجابيًا طوال الفترة 2011-2019، باستثناء انخفاض طفيف في عام 2015، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 9278 مليون دينار في عام 2011 إلى 20428 مليون دينار في عام 2019، ووصلت في عام 2021 إلى 21408 مليون دينار. يحتل قطاع المنسوجات والملابس والجلود والأحذية المرتبة الثانية بصادرات بلغت حوالي 9227 مليون دينار في عام 2021، أي 20٪ من إجمالي الصادرات. تغطي الصناعات التحويلية الأخرى ما بين 8 و12 في المائة من الصادرات خلال الفترة 2011-2021، وشهدت قيمة الصادرات نمواً مستمراً بين عامي 2011 و2019 لتصل إلى 5280 مليون دينار ثم تراجعت في عام 2020 إلى 4355 مليون دينار قبل أن تتعافي من جديد في عام 2021 حيث وصلت الصادرات إلى 5596 دينار. حتى عام 2014، احتل قطاع الطاقة وزيوت التشحيم المرتبة الثانية بعد الصناعات التحويلية بحصة من الصادرات تتراوح بين 13 و17 في المائة. انخفضت حصة هذا القطاع بشكل كبير منذ عام 2015 حيث بلغت نسبة التراجع ما بين 6 و7 في المائة طوال الفترة 2015-2020. من ناحية أخرى، تمكّن قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، الذي تطورت صادراته من تحقيق قيمة بلغت 5069 مليون دينار في عام 2021، بعد أن كانت حوالي 2592 مليون دينار في عام 2011. أخيرًا، هناك قطاع التعدين والفسفاط ومشتقاته، والذي يغطي حصة تتراوح بين 3 و6 في المائة من إجمالي الصادرات. شهد هذا القطاع اضطرابًا على مستوى الصادرات طوال الفترة 2011-2020 وبلغت 1667 مليون دينار في عام 2019. تعافى هذا القطاع في عام 2021 وبلغت صادراته 2307 مليون دينار (انظر الجدول 6).

من خلال تحليل بنية الصادرات التونسية حسب المنتج خلال الفترة 2015-2021، نرى أن السلع الاستهلاكية لا تزال تحتل المرتبة الأولى بحصة تتراوح بين 31 و 35 في المائة من إجمالي الصادرات (الرسم البياني 3). في المرتبة الثانية، وليس بعيدًا عن السلع الاستهلاكية، نجد المواد الخام والمنتجات شبه المصنعة التي تمثل ما بين 29٪ و35٪ من إجمالي الصادرات. سجلت حصة منتجات التجهيز، التي كانت حوالي 17 في المائة في عام 2015، زيادة طفيفة لتبلغ 19 في المائة في عام 2021. تأتي بعد ذلك المنتجات الغذائية، والتي تمثل ما بين 9 و13 في المائة من الصادرات. أخيرًا، نجد منتجات الطاقة، التي تغطي حصة ثابتة تبلغ 6 في المائة من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2016-2021، بعد أن كانت حوالي 7 في المائة في عام 2015.

الجدول 6: هيكل الصادرات حسب قطاع النشاط

مجالات الأنشطة	تصدير بالمليون دينار										
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة وتجهيز الأغذية	2 592	2 577	2 741	2 297	4 009	3 083	3 726	5 410	4 709	5 275	5 069
	% 10	% 10	% 10	% 8	% 15	% 11	% 11	% 13	% 11	% 14	% 11
الطاقة وزيوت التشحيم	3 650	4 450	4 210	3 742	1 986	1 643	2 047	2 329	2 418	2 191	3 047
	% 15	% 17	% 15	% 13	% 7	% 6	% 6	% 6	% 6	% 6	% 6
المناجم والفوسفاط ومشتقاته	1 301	1 650	1 658	1 618	1 110	1 434	1 412	1374	1 667	1 259	2 307
	% 5	% 6	% 6	% 6	% 4	% 5	% 4	% 3	% 4	% 3	% 5
النسيج والملابس والجلود والأحذية	6 378	5 928	6 227	6 461	6 003	6 502	7 565	8 974	9 354	8 062	9 227
	% 25	% 22	% 22	%23	% 22	% 22	% 22	% 22	% 21	% 21	% 20
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	9278	9715	10 365	11 574	11 451	13 251	15 594	18 197	20 428	17 563	21 408
	% 37	% 37	% 37	% 41	% 41	% 45	46	% 44	% 47	% 45	% 46
الصناعات التحويلية الأخرى	1 894	2 228	2 501	2 715	3 048	3 233	3 723	4 705	5 280	4 355	5 596
	% 8	% 8	% 9	%10	% 11	% 11	% 11	% 11	% 12	% 11	% 12
المجموع	**25 092**	**26 548**	**27 701**	**28 407**	**27 607**	**29 146**	**24 427**	**40 987**	**43 855**	**38 706**	**46 654**
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

* المصدر: إحصائيات تونس

الرسم البياني 3: بنية الصادرات حسب مجموعات المنتجات

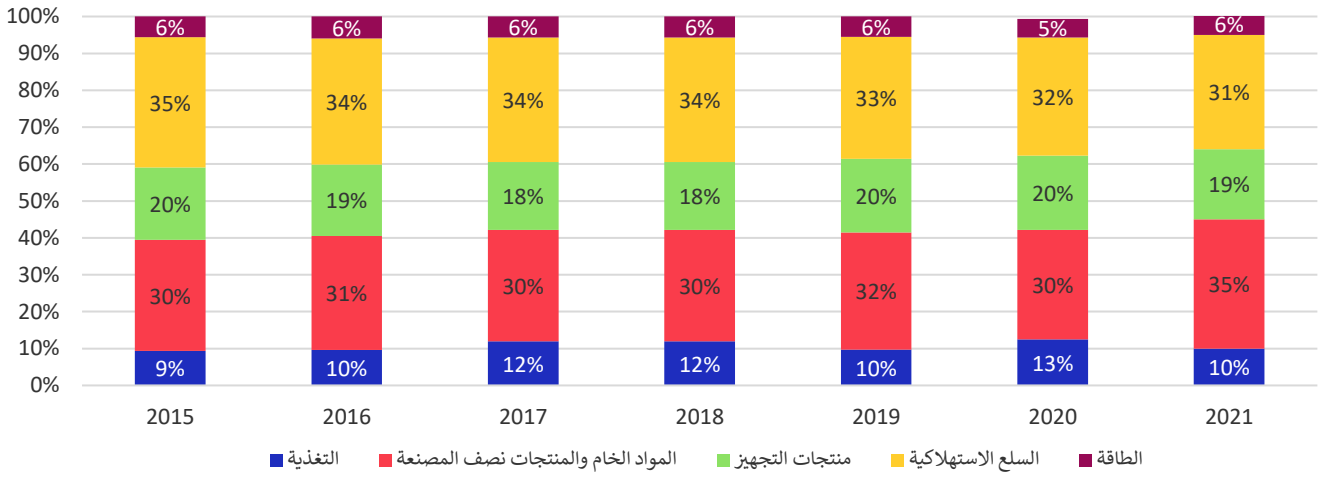

المصدر: وزارة التجارة وتنمية الصادرات

تظهر البيانات التي نشرها مركز التجارة الدولي حول أكثر المنتجات التونسية تصديرا في 2020 أن الأسلاك والكابلات الكهربائية احتلت صدارة القائمة بحصة 12.1٪ من إجمالي الصادرات. وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الجاهزة والتي تغطي 10.5٪ من الصادرات. يأتي بعد ذلك زيت الزيتون، الذي يغطي وحده 5.9٪ من الصادرات. ثم النفط الخام الذي يمثل 3.9٪ من إجمالي الصادرات. كما بلغت نسبة المنتجات المحبوكة بدورها 3.5٪ من الصادرات. وبعد ذلك نجد على التوالي الأصناف البلاستيكية (3.1٪) والأقمشة (2.8٪) والمحولات (2.5٪) وإطارات وقطع الغيار (2.3٪) والتمور (1.9٪) (انظر الرسم البياني 4).

الرسم البياني 4: أهم 20 منتجًا صدرته تونس في 2020

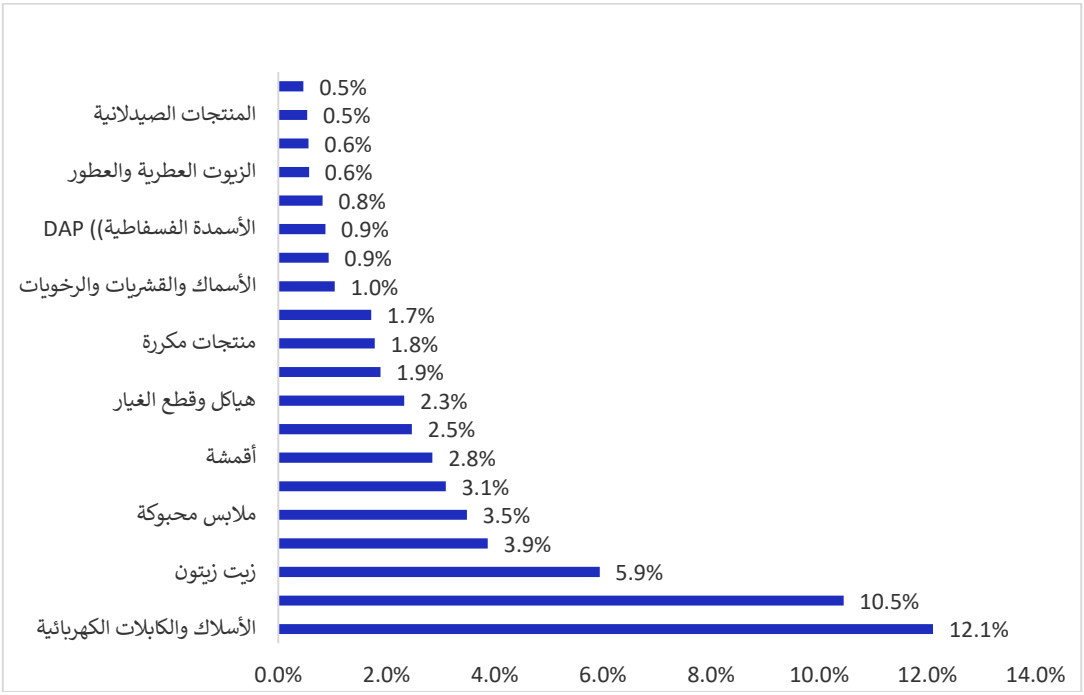

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات مركز التجارة الدولي

3.2.2 تحليل الصادرات حسب الوجهة

يُظهر تحليل الصادرات حسب الوجهة أن دول الاتحاد الأوروبي هي المهيمنة بحصة من 73.2 إلى 74.2 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات بين عامي 2010 و2020. في عام 2021[7]، كانت حصة هذه البلدان 70.2 في المائة من إجمالي الصادرات التونسية. من حيث القيمة، سجلت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي زيادة هامة خلال الفترة 2010-2019 قبل أن ترتفع قيمتها من 17211.9 مليون دينار في عام 2010 إلى 32401.8 مليون دينار في عام 2019، ثم شهدت انخفاضًا في عام 2020 لتصل إلى 28733.1 مليون دينار تونسي. أثر هذا الانخفاض على شركاء تونس التجاريين الرئيسيين في هذه المنطقة، ولا سيما فرنسا (20.8-٪) وألمانيا (15.2-٪) وإيطاليا (8-٪). من ناحية أخرى، شهدت الصادرات إلى إسبانيا زيادة كبيرة بنسبة 37.2٪ في عام 2020، وهو ما يفسره التحسن المكثف في مبيعات زيت الزيتون. في عام 2021، زادت قيمة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة بعام 2020 لتصل إلى 32741.1 مليون دينار. وانخفضت حصة الصادرات إلى الدول الأوروبية الأخرى في عام 2015 (1.9٪) مقارنة بعام 2010 (3.2٪)، ثم ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى 2.1٪ في عام 2019 و2.5٪ في عام 2020. تنعكس الزيادة المسجلة في عام 2020 في التحسن في قيمة الصادرات المخصصة لهذه المنطقة، ولا سيما الصادرات إلى سويسرا التي زادت بنسبة 37.7٪ (من 253 مليون دينار في عام 2019 إلى 348.3 مليون دينار في عام 2020) وتلك الموجهة إلى تركيا التي حققت زيادة عالية نسبتها 13.1٪ (من 395.8 مليون دينار في عام 2019 إلى 447.6 مليون دينار تونسي في عام 2020). في عام 2021، تضاعفت حصة الصادرات إلى البلدان الأوروبية الأخرى تقريبًا لتصل إلى 4.9 في المائة. تدهورت الصادرات إلى دول اتحاد المغرب العربي في عام 2020، حيث انخفضت قيمتها من 3475.5 مليون دينار في عام 2019 إلى 2701.2 مليون دينار تونسي في عام 2020. وانخفضت حصة هذه المنطقة من 7.9٪ في 2019 إلى 7٪ في 2020 و6.9٪ في 2021. ومع ذلك، حافظت دول اتحاد المغرب العربي على مكانتها كوجهة ثانية للصادرات التونسية. تمثل الدول الآسيوية باستثناء الدول العربية 2.6٪ من الصادرات التونسية في 2020.

كانت الصادرات التونسية نحو هذه المنطقة في عام 2020 بشكل أساسي إلى الهند (193.1 مليون دينار) والصين القارية (123.1 مليون دينار تونسي) واليابان (102 مليون دينار تونسي) وكوريا الجنوبية (54.4 مليون دينار تونسي). أما بالنسبة لقيمة الصادرات إلى الدول الأفريقية باستثناء الدول العربية، فقد ارتفعت بشكل طفيف بنسبة 0.1٪ في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة الصادرات إلى الكاميرون (+ 11.6٪) وغينيا (+ 36٪) وبوركينا فاسو (+ 44.3٪). وانخفضت حصة الصادرات نحو هذه المنطقة من 2.4٪ في 2019 إلى 2.7٪ في 2020. من حيث القيمة، زادت الصادرات إلى هذه المنطقة بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت من 525.6 مليون دينار في عام 2010 إلى 1045.5 مليون دينار في عام 2020. من ناحية أخرى، انخفضت الصادرات إلى الدول العربية الأخرى باستثناء اتحاد المغرب العربي بنسبة 5.2٪ في عام 2020، حيث تراجعت قيمتها من 807.1 مليون دينار في عام 2019 إلى 675 مليون دينار في عام 2020.

[7] بيانات وزارة التجارة والنهوض بالصادرات لعام 2021.

خص هذا الانخفاض في الصادرات بشكل رئيسي المملكة العربية السعودية (39.7-٪) ومصر (13.4-٪) والإمارات العربية المتحدة (13.1-٪).

وانخفضت حصة هذه المنطقة انخفاضا طفيفا مقارنة بالقيمة الإجمالية للصادرات التونسية حيث كانت 1.8٪ في 2019 و1.7٪ في 2020. تضاعفت الصادرات إلى بقية العالم خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت من 1627.9 مليون دينار في عام 2010 إلى 3578.5 مليون دينار في عام 2020. وزادت حصة هذه البلدان من 6.9٪ في عام 2010 إلى 9.2٪ في عام 2020.

الرسم البياني 5: توزيع الصادرات حسب الوجهة

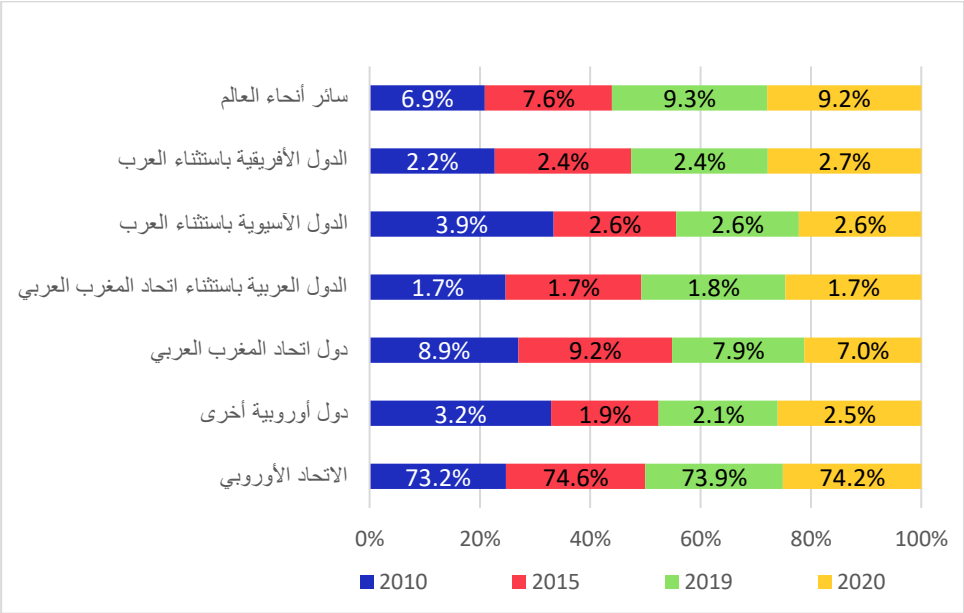

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات البنك المركزي التونسي

حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021)، تحسنت الصادرات البينية لمعدات النقل داخل الاتحاد من أجل المتوسط تدريجيا. كان أداء المغرب وتونس، من بين دول أخرى (الجبل الأسود وتركيا)، جيدًا بشكل خاص في هذا القطاع: ارتفعت معدات النقل، التي كانت تمثل في السابق أقل من 5٪ من صادرات سلع هذه البلدان، إلى أكثر من 20٪ في نهاية الفترة. يبدو أن المغرب، على وجه الخصوص، قد استفاد بشكل كبير من الاستثمار الخارجي للشركات الأوروبية متعددة الجنسيات للاندماج في سلاسل قيمة معدات النقل في الاتحاد الأوروبي، مع التوسع أيضًا في مصر وتركيا.

كما تضاعفت قيمة الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط من الآلات والآلات الإلكترونية سبعة مرات منذ عام 1995، ونجد المغرب وتركيا وتونس في الريادة.

بالنسبة للمنتجات الزراعية والتعدينية، حسّنت المغرب وتونس ومصر، من بين دول أخرى (مثل البوسنة والهرسك وتركيا)، نتائجها بشكل ملحوظ، فيما بقيت نتائج الأردن ولبنان دون التوقعات.

في الوقت نفسه، ساهمت تونس -وبدرجة أقل مصر والمغرب -إلى حد كبير في تكامل أكبر لشمال إفريقيا مع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، على الرغم من تخصصها في منتجات مختلفة. بينما ساهم كل من المغرب وتونس في الاندماج الكبير الذي خص قطاعات معدات النقل والآلات والإلكترونيات، شهدت مصر تحسنًا كبيرًا في المواد الكيميائية.

4.2.2 إمكانيات التصدير غير المستغلة

أنجز مركز التجارة الدولية مؤشر إمكانات التصدير غير المستغلة، ويقدّر هذا المؤشر باستخدام نموذج هيكلي يحدد أولاً قيم التصدير المحتملة في البلد المصدر، وثانيًا شروط الطلب في السوق المستهدفة، وأخيراً يقوم بالمطابقة بين الاثنين. تشير التقديرات إلى أن أهم القطاعات الفرعية من حيث إمكانات التصدير هي:

- الآلات والكهرباء (قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية والكهربائية)
- الملابس (قطاع النسيج والملابس والصناعات الجلدية)
- زيوت ودهون نباتية (قطاع الصناعات الغذائية والزراعية)
- الأحذية (قطاع النسيج والملابس والصناعات الجلدية)
- البصريات والساعات والأدوات الطبية (قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية والكهربائية)
- الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها (قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية والكهربائية)
- السيارات وقطع الغيار (قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية والكهربائية)
- البلاستيك والمطاط (قطاع الصناعات المتنوعة)
- المعدات الالكترونية (قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية والكهربائية)
- الغلال (قطاع الزراعة والثروة السمكية)

وفقًا للمصدر نفسه، يوضح الرسم البياني 6 المنتجات التونسية التي تتمتع بإمكانيات تصدير الأكبر غير مستغلة. في الرتبة الأولى، نجد الأحذية، الأجزاء المعدنية الواقية، النعال، إلخ. وتقدر إمكانياتها غير المستغلة ب 69٪[8]. مع ذلك، لا تمثل هذه المجموعة من المنتجات سوى 1٪ من الصادرات التونسية. تمثل قطع غيار الطائرات والمروحيات 4٪ من إجمالي الصادرات التونسية لكن إمكانياتها التصديرية غير المستغلة تبلغ حوالي 66٪. تأتي في المرتبة الثالثة الأدوات المستخدمة في العلوم الطبية بإمكانيات غير مستغلة تقدر ب 58٪. ثم نجد لوحات التحكم الكهربائية وأجهزة الاستقبال الخاصة بالتلفزيون بإمكانيات غير مستغلة بنسبة 51٪ لكل منها. على الرغم من أن زيت الزيتون يغطي 9٪ من إجمالي الصادرات، إلا أنه يتمتع بإمكانيات

[8] إن وجود إمكانات غير مستغلة يعني أن الصادرات الحالية أقل من إمكانات التصدير وبالتالي هناك فرصة لنمو الصادرات.

غير مستغلة تبلغ 50٪. كما تقدر الإمكانيات غير المستغلة للأحذية والنعال المطاطية/البلاستيكية والأجزاء العلوية الجلدية ب 50٪. تمثل التمور الطازجة أو المجففة 5٪ من إجمالي الصادرات ولكن إمكانياتها غير المستغلة تبلغ 47٪. كما تظل إمكانيات المنتجات الأخرى في قطاع الكهرباء والإلكترونيات والآلات والمركبات غير المستغلة هامة جدا أيضا.

الرسم البياني 6: إمكانيات التصدير غير المستغلة حسب المنتج

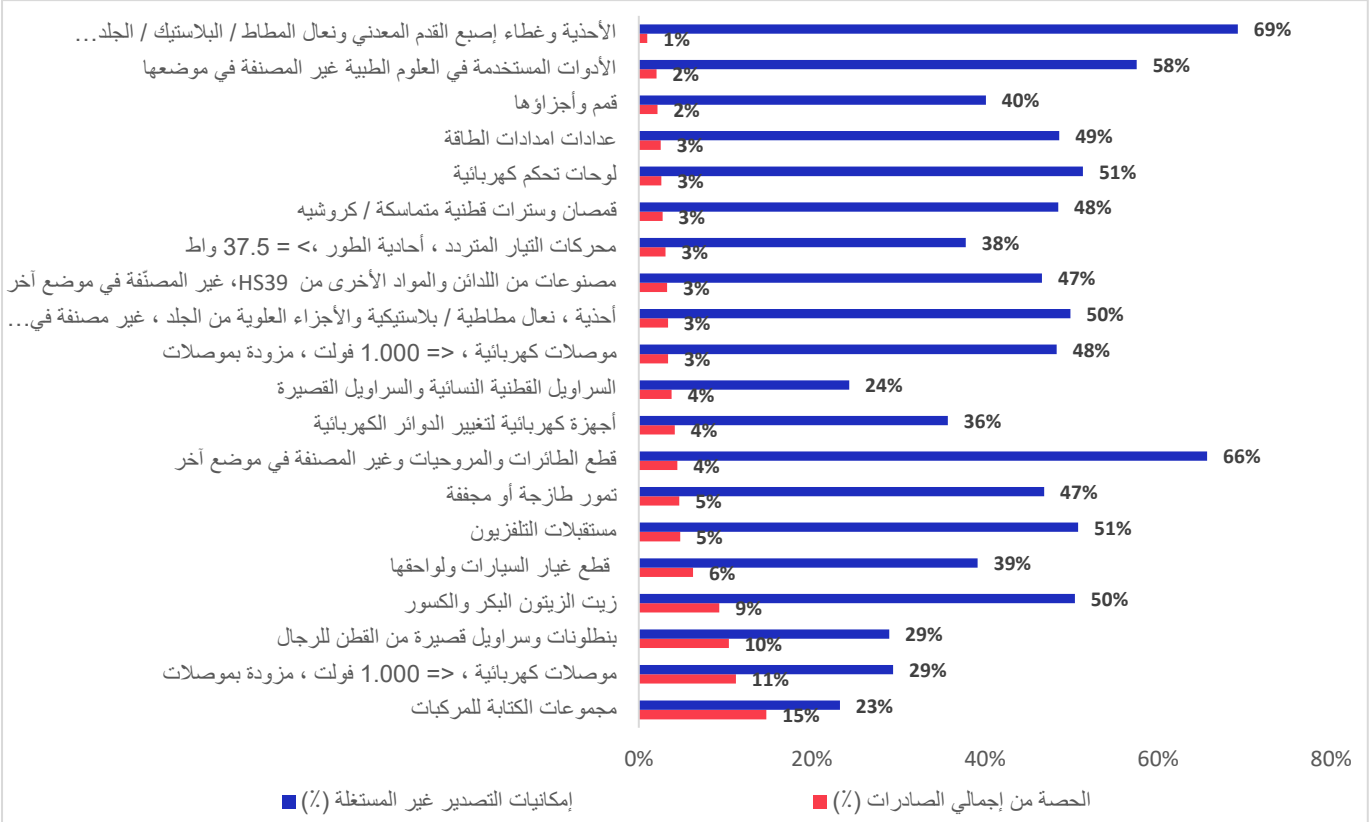

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات مركز التجارة الدولي

يظهر التحليل على المستوى الإقليمي أن الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية يمثلان الوجهة الأولى للصادرات التونسية. رغم ذلك، فإن إمكانيات التصدير غير المستغلة نحو هذه المنطقة لا تزال كبيرة وتقدر بحوالي 42 ٪. تبلغ حصة الصادرات التونسية إلى شرق آسيا 13٪ وتبرز إمكانية تصدير غير مستغلة تبلغ 49٪. تبلغ حصة صادرات تونس إلى الشرق الأوسط 8٪ مع إمكانية تصدير غير مستغلة تبلغ 49٪. حصة الصادرات إلى أمريكا الشمالية منخفضة (3٪) على الرغم من إمكانيات تقدر بنسبة 49٪. لا تزال حصة صادرات تونس إلى دول شمال إفريقيا (2٪) أقل بكثير من إمكاناتها غير المستغلة (61٪). كما تجدر الإشارة إلى أن حصة صادرات تونس إلى إفريقيا لا تزال منخفضة للغاية رغم إمكانات التصدير الكبيرة غير المحققة. من الواضح إذا، أن تونس يمكن أن تغتنم الفرص في إطار عضويتها في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAf) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا). كما تبين أن أعلى إمكانات التصدير غير المستغلة مسجلة في المناطق التي تغطي أقل من 0.1٪ من الصادرات التونسية، ولا سيما منطقة البحر الكاريبي بنسبة إمكانيات غير مستغلة تقدر ب 94٪، وإفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 80٪، والمحيط الهادئ 76٪، وأفريقيا الوسطى 67 ٪. (انظر الرسم البياني 7).

الرسم البياني 7: إمكانيات التصدير غير المستغلة حسب المنطقة

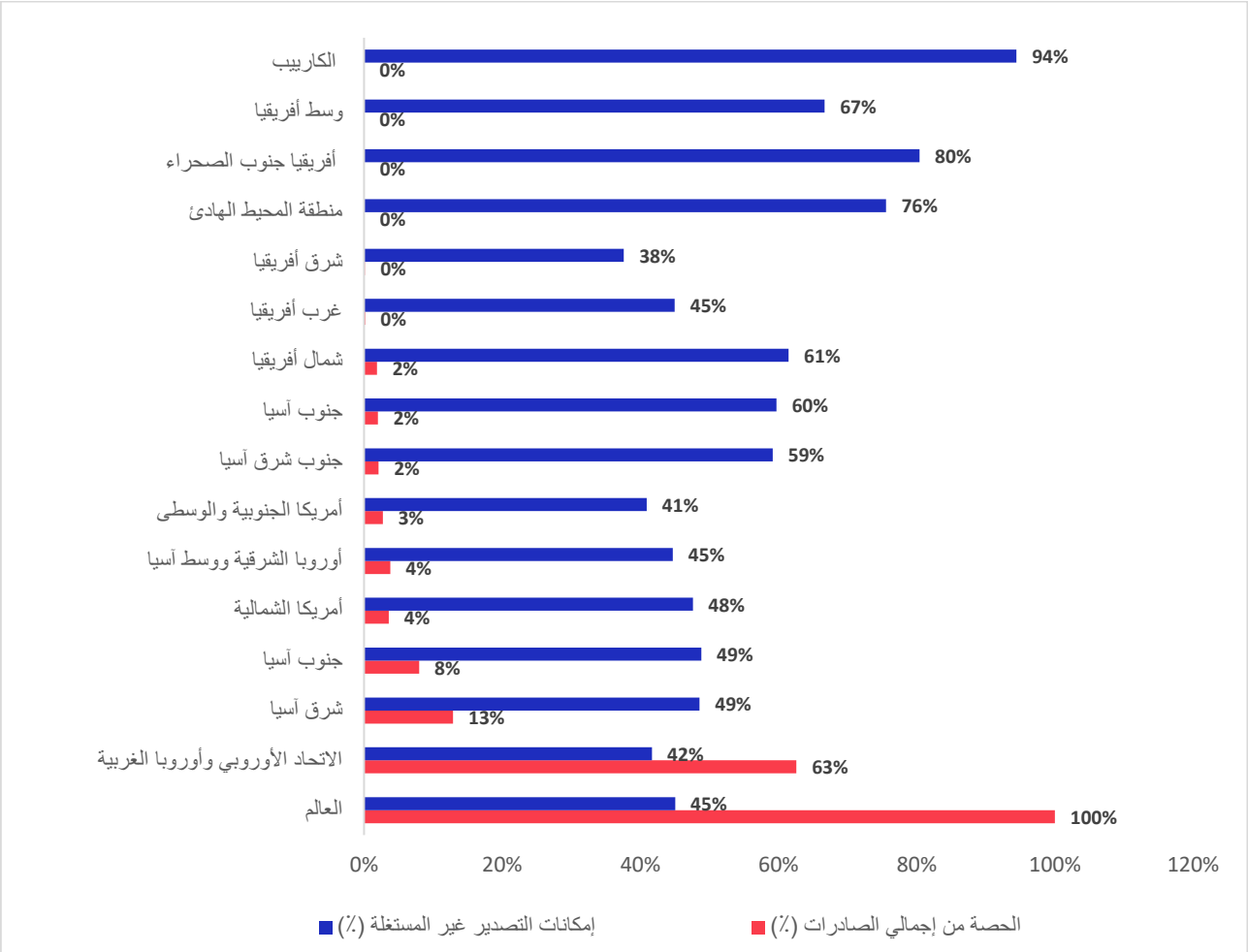

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات مركز التجارة الدولي

5.2.2 تأثير كوفيد-19 على الصادرات

شكّلت جائحة كوفيد-19 صدمة لكل من العرض والطلب. كانت للجائحة آثار سلبية على التجارة الخارجية بسبب العديد من التدابير الصحية الاستثنائية التي تم تنفيذها مثل إغلاق الحدود. تظهر البيانات التي نشرها البنك المركزي التونسي أن الصادرات التونسية تدهورت بنسبة 12-٪ في عام 2020، بعد أن سجلت معدل نمو إيجابي خلال الفترة 2016- 2019 وصل إلى 19٪ في عام 2018، وهي أعلى نسبة لها (انظر الرسم البياني 8). ويمكن تفسير ذلك بانكماش الطلب الخارجي، وخاصة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، التي تستوعب سوقها ما يقرب من ثلاثة أرباع الصادرات التونسية.

حسب دراسة أنجزها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (2020)، استناداً إلى البيانات التي نشرتها إحصائيات تونس، فإن أهم القطاعات تأثراً بانكماش وتيرة الصادرات هي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات والملابس والمناجم والفوسفاط ومشتقاته، ونضيف إليها الصناعات الغذائية والزراعية.

الرسم البياني 8: معدل نمو الصادرات

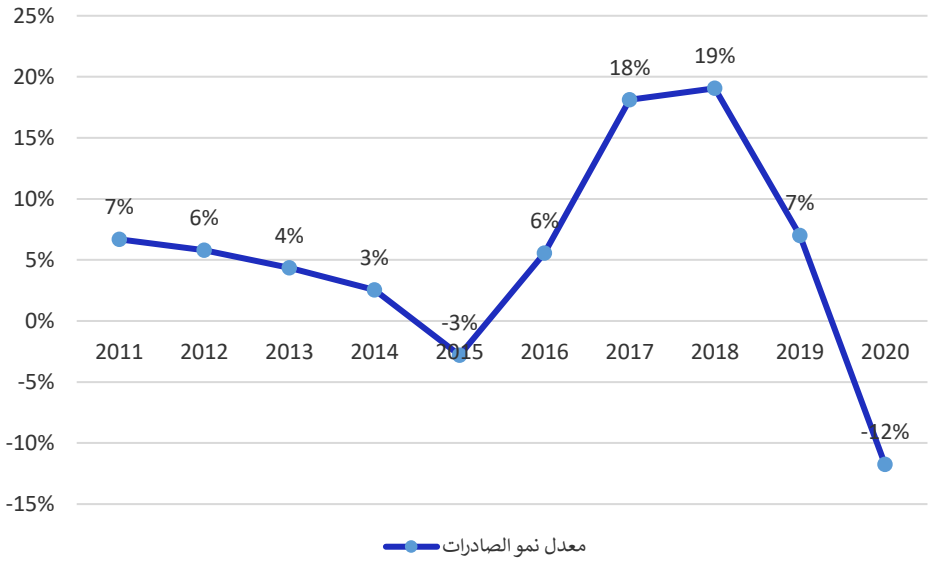

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات البنك المركزي التونسي

من ناحية أخرى، تُظهر البيانات التي نشرها صندوق النقد الدولي أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي في تونس انخفض من 100.53 في نوفمبر 2015 إلى 73.26 في فيفري 2019. بعد ذلك، ارتفعت قيمة العملة مرة أخرى حتى أكتوبر 2020، ووصلت إلى سعر صرف فعلي حقيقي قدره 86.12، قبل أن تنخفض قليلا حتى أفريل 2021. نلاحظ أن انخفاض سعر الصرف الفعلي اعتبارًا من عام 2015 يتزامن مع زيادة معدل نمو الصادرات التونسية حتى عام 2018 (انظر الرسم البياني 9).

الرسم البياني 9: تطور سعر الصرف الفعلي

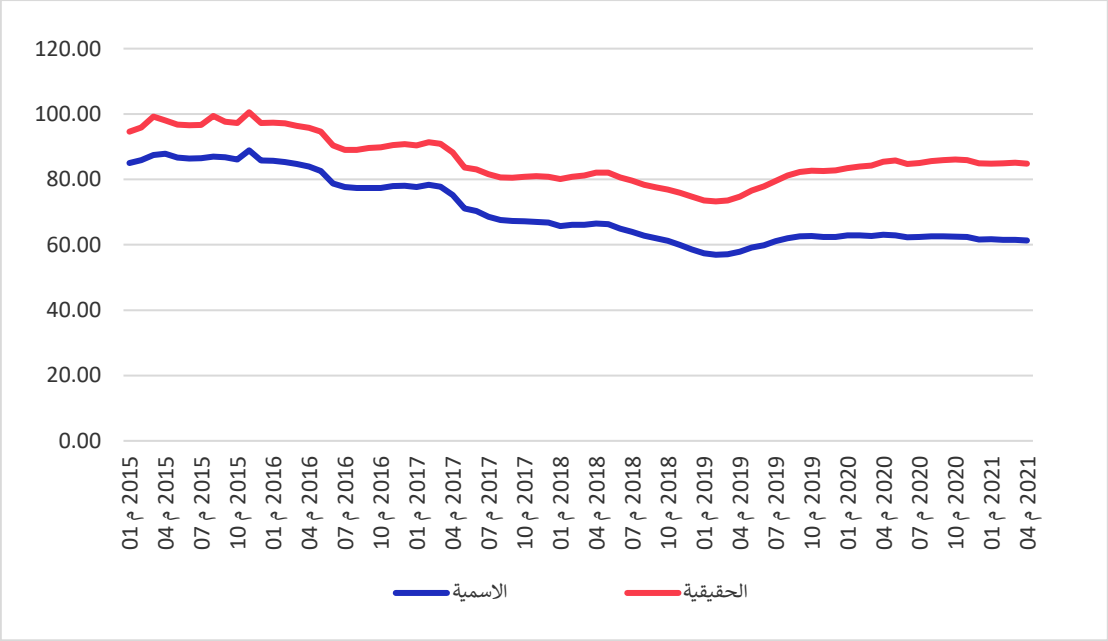

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي

3.2. نظرة عامة على سوق الشغل

1.3.2 تقديم عام

يتميز سوق الشغل في تونس، مثل العديد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بانخفاض معدل مشاركة الإناث ومعدل بطالة مرتفع نسبيًا، خاصة بين النساء والشباب. كما يتميز سوق الشغل بعدم التوافق بين مهارات الشباب من أصحاب الشهائد واحتياجات المؤسسات. هؤلاء الشباب، وخاصة المتخرجون الجدد، قلقون بشكل متزايد بشأن مستقبلهم. حسب بيانات التعداد الوطني للسكان والتشغيل الذي أنجزته إحصائيات تونس، فإن نسبة مشاركة الرجال كانت 74.6٪ بينما كانت نسبة مشاركة النساء 29.4٪. عموما، يوضح الرسم البياني 10 أن هناك ركودًا ملحوظًا في معدل نشاط الأشخاص في سن العمل (15-64 عامًا)، حيث بقي المعدل حوالي 51 ٪ طوال الفترة 2010-2017.

الرسم البياني 10: معدل النشاط حسب الفئة العمرية والجنس

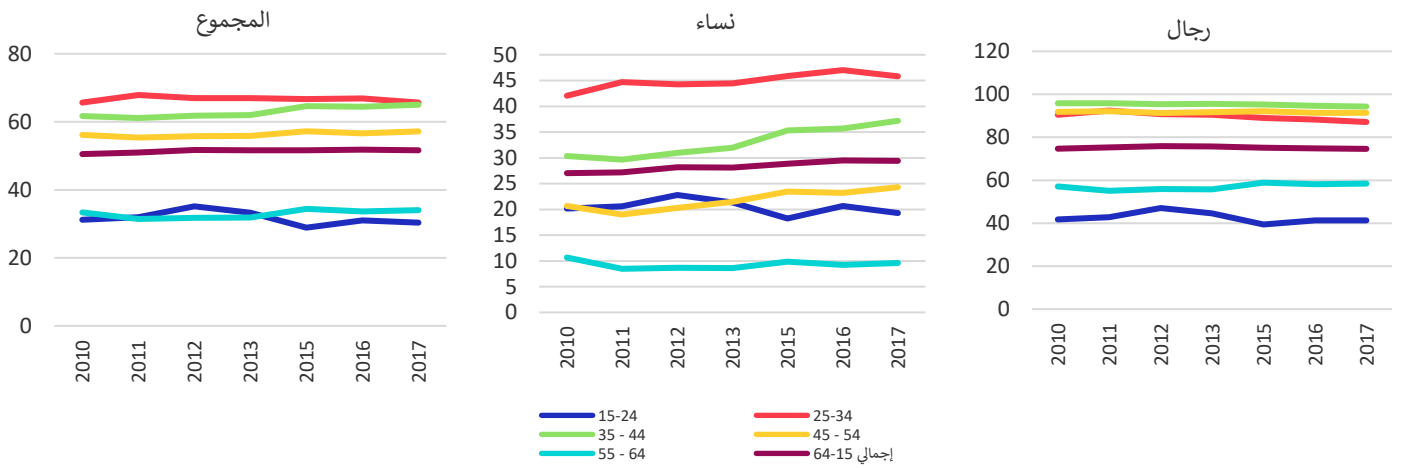

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات نشرتها منظمة العمل الدولية

تبرز بيانات إحصائيات تونس أن معدل بطالة النساء أعلى بكثير من بطالة الرجال. فعلا، بلغ معدل بطالة النساء 23.6٪ في عام 2021 مقابل 15.4٪ للرجال (انظر الرسم البياني 11). تقلصت الفجوة بين نسب بطالة الإناث والذكور من الشباب، ومع ذلك، في عام 2017، نجد فجوة إجمالية قدرها 10.2 نقاط بين الجنسين مقابل فجوة قدرها 3.4 نقاط فقط بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، خلال نفس العام. بشكل عام، يعتبر معدل بطالة الشباب مرتفعًا بنسبة 34.9٪ مقارنة بالمعدل العام للبطالة الذي بلغ حوالي 15.3٪ في عام 2017 (انظر الرسم البياني 12). وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة العام ارتفع من 15.3٪ عام 2019 إلى 18٪ عام 2020. يؤكد بوغزاله (2019) أن البطالة في تونس مرتفعة، لا سيما بين النساء والشباب والأكثر تعليماً، ويفسر ذلك بعوامل ثلاثة. العامل الأول هو الضغط على عرض اليد العاملة، حيث دائمًا ما يكون عدد الأشخاص الذين يطلبون عملًا أكبر من عدد الوظائف التي تم إنشاؤها في القطاعين العام والخاص. ويرجع ذلك أولاً إلى تغيير كبير في تكوين سوق العمل مع زيادة هامة في عرض العمالة الماهرة مقارنة ببقية القوى العاملة والطلب على العمالة الماهرة. ثانيًا،

تؤدي الزيادة المستمرة في مخزون العاطلين عن العمل يومًا بعد يوم إلى زيادة الضغط على سوق العمل. ثالثًا، تؤدي زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى زيادة الضغط على عرض العمالة بشكل كبير. ويوضح الكاتب أن ارتفاع معدل بطالة النساء الحاصلات على تعليم عال يرجع، من بين أسباب أخرى، إلى القيود المفروضة على تنقلهن. أما العامل الثاني للبطالة بين المتخرجين، وخاصة بين الشباب والنساء، هو ضعف الطلب على العمالة الماهرة والفجوة بين المهارات المطلوبة وتلك التي ينتجها نظام التعليم التونسي. في الواقع، لا يخلق الاقتصاد التونسي مواطن شغل كافية، التي تتسم، رغم قلتها، بإنتاجية وأجر منخفضين وبالتالي فهي لا تستهوي المتخرجين. أما العامل الثالث فهو جمود الأنظمة والمؤسسات التي تحكم سوق العمل وعدم كفاءتها.

الرسم البياني 11: معدل البطالة (٪) حسب الجنس

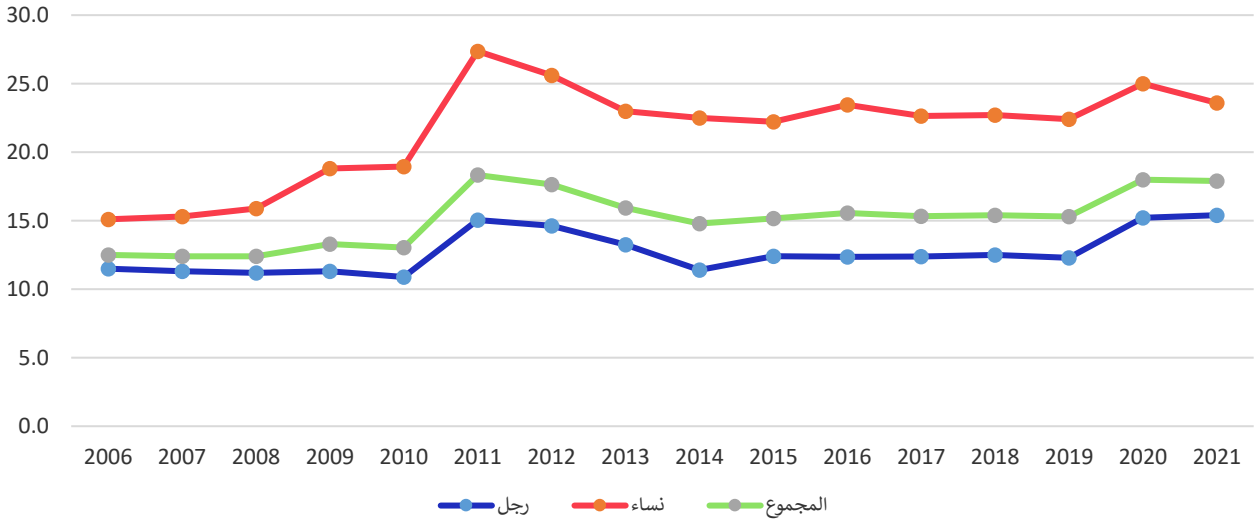

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات إحصائيات تونس

الرسم البياني 12: معدل بطالة الشباب (٪) بين (15-24 سنة) حسب الجنس

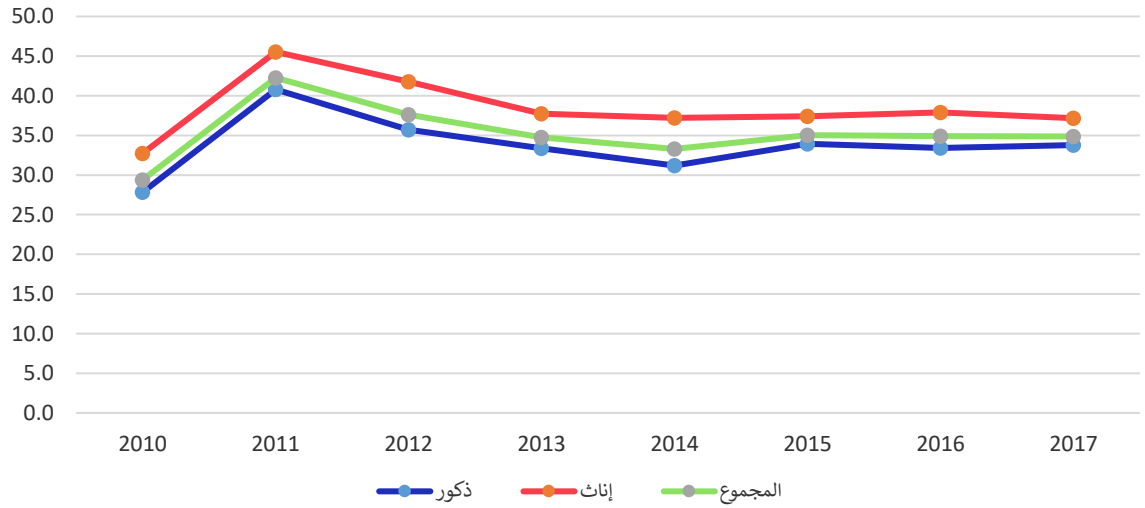

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات نشرتها منظمة العمل الدولية

على المستوى القطاعي، تُظهر البيانات من السجل الإحصائي للمؤسسات أن التشغيل الرسمي بأجر في القطاع الخاص، باستثناء المستثمرين الفلاحيين، يتركز بشكل أساسي في قطاع الصناعة التحويلية، والذي يمثل وحده ما يقرب من نصف المُشغَلين. وللتذكير، يأتي هذا القطاع في المرتبة الأولى من حيث الصادرات، كما هو مبين في الأقسام السابقة، ثم تليه في المرتبة الثانية الخدمات بنسبة 14٪ للتجارة و8٪ للنقل والتخزين والإقامة والتموين. رغم أن قطاع البناء يشغل عددًا كبيرًا جدًا من العمال، إلا أنه لا يغطي سوى 4٪ من العمالة الرسمية بأجر. مع ذلك، يبلغ معدل العمالة غير الرسمية في هذا القطاع حوالي 70٪، وفقًا لمذكرة نشرتها إحصائيات تونس (2019).

الرسم البياني 13: توزيع العمالة الرسمية بأجر حسب قطاع النشاط

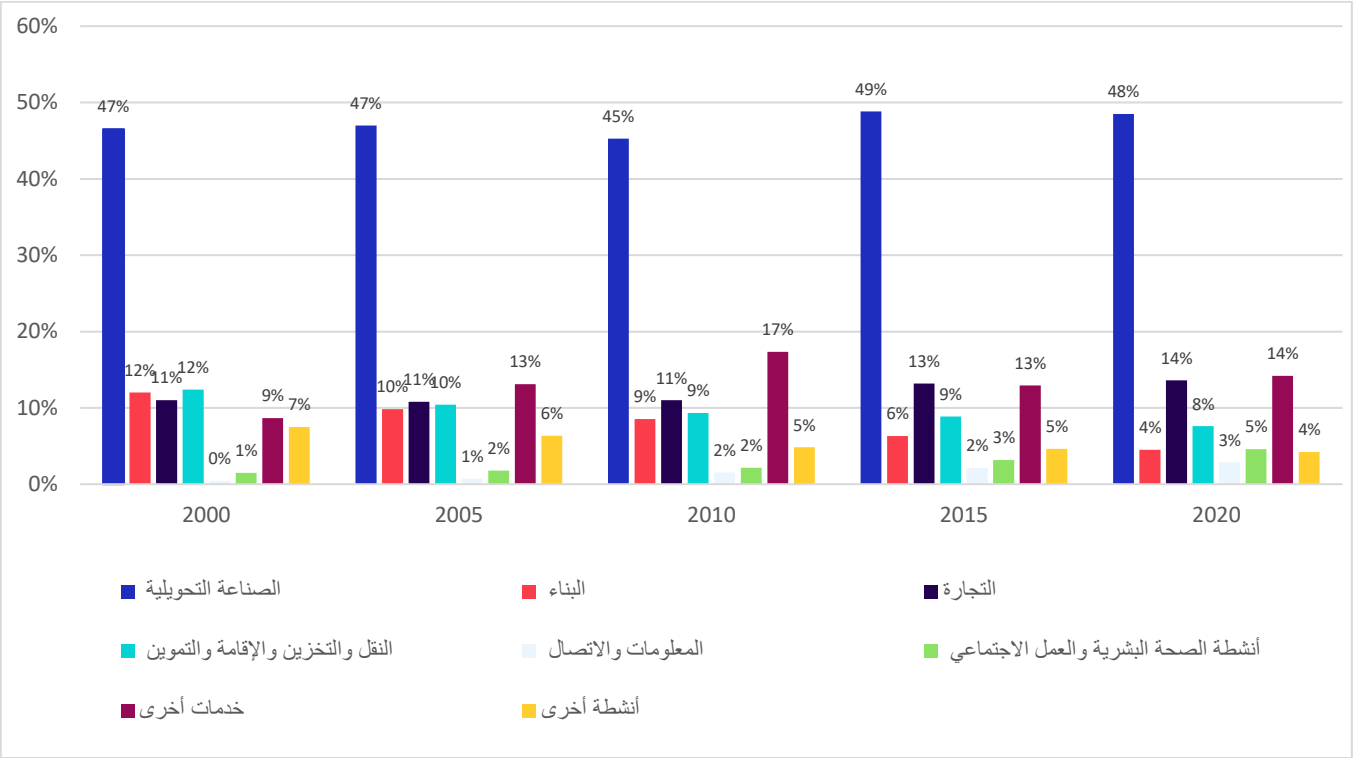

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات من إحصائيات تونس

2.3.2 تأثير كوفيد-19 على التشغيل

كان لصدمة جائحة كوفيد-19 تأثير سلبي أيضًا على سوق الشغل في تونس. ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2020 ليصل إلى ذروته عند 18٪ بعد أن كان ثابتًا عند حوالي 15٪ خلال السنوات الخمس السابقة. أثر هذه الارتفاع في مستويات البطالة على عطالة الذكور والإناث. وبالفعل، ارتفع معدل بطالة الذكور من 12.3٪ في الربع الأول من عام 2020 إلى 15.2٪ في الربع الثاني من عام 2020. كما زادت بنسبة 3٪ بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة حيث ارتفع هذا المعدل من 22٪ إلى 25٪.

استخدم كرافت وأسد ومرواني (Krafft, Assad et Marouani) (2021) بيانات "استطلاعات مراقبة كوفيد-19" الصادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) التي تظهر أن العمال بأجر في تونس خلال أول صدمة وبائية في ربيع 2020 فقدوا وظائفهم،

وتم تسريحهم مؤقتًا، وعانوا من انخفاض ساعات العمل والأجور وتأخر الجرايات. تشير نتائج هذه الدراسة أنه في حين كان تأثير كوفيد-19 على العمال بأجر في القطاع العام ضئيلًا، إلا أنه كان هاما بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص والعاملين في القطاع غير الرسمي. هذه النتائج مدعومة بنتائج دراسة أجراها ورغي و زيد (2021) حول قطاع النسيج والملابس التونسي. استنادًا إلى نتائج مسح شمل 248 شركة موزعة على 9 مناطق و7 قطاعات إنتاجية، تظهر الدراسة انخفاضًا حادًا في معدل رقم المعاملات مع فقدان 4900 موطن شغل حسب التقديرات.

الرسم البياني 14: تطور معدل البطالة الفصلي

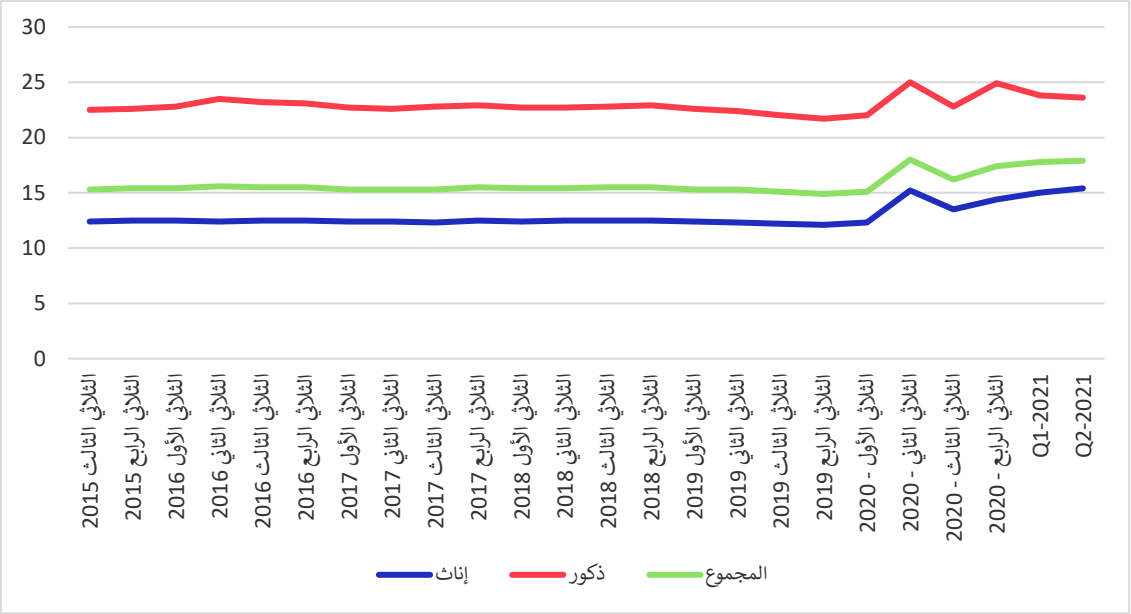

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات من إحصائيات تونس

4.2. نظرة عامة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم

1.4.2 تقديم عام

وفق بيانات إحصائيات تونس، وبناءً على مؤشرات السجل الإحصائي للمؤسسات، تعمل أكثر من 800.000 شركة في القطاع الخاص حتى 31 ديسمبر من العام 2020. وبحسب المصدر نفسه، فإن 97٪ من شركات القطاع الخاص تشغل أقل من 5 عمال ويطلق عليها شركات متناهية الصغر. تمثل هذه الشركات المتناهية الصغر نسبة لا تفوق 3٪ من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، ولكن من ناحية أخرى، فإن أهميتها في النسيج الاقتصادي، من حيث مواطن الشغل والصادرات، أكبر بكثير. تغطي الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في تونس ما يقرب من 90٪ من العمالة الرسمية بأجر وحوالي 95٪ من صادرات السلع. حسب بيانات السجل الإحصائي للمؤسسات، فإن ثلثي الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم صغيرة، أي (69٪) من العدد الإجمالي للمؤسسات (وتشغل من 5 إلى 19 عاملا)، و23٪ منها متوسطة الحجم (تشغل من 20 إلى 99 عاملا) و8٪ فقط منها كبيرة الحجم (أي تشغل 100 عامل أو أكثر).

على مستوى القطاع، تحتل الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 52٪ من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال هذا القطاع يجمع أكبر عدد من الشركات بغض النظر عن حجمها، وبالتالي يشمل 58٪ من الشركات الصغيرة و41٪ من الشركات المتوسطة الحجم و35٪ من الشركات الكبيرة. في المرتبة الثانية، نجد الصناعات التحويلية التي تغطي 38٪ من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم. نلاحظ أن صناعة النسيج والملابس، وهي قطاع فرعي للصناعات التحويلية، تغطي 10٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا القطاع يتكون في أغلبه من مؤسسات متوسطة (18٪) وكبيرة (25٪) مقارنة بالشركات الصغيرة التي لا تتجاوز حصتها في هذا القطاع 6٪. يلي ذلك قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات الذي يتكون من 9٪ من الشركات الصغيرة و5٪ من الشركات المتوسطة و7٪ من الشركات الكبيرة. يمثل هذا القطاع 8٪ من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. يعتبر التعدين وتصنيع المنتجات المعدنية من القطاعات المهمة في الاقتصاد التونسي، حيث تبلغ حصته 4٪ من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. من ناحية أخرى، تعد الصناعة الكيميائية والصيدلانية قطاعًا آخر له وزنه، حيث تبلغ نسبة الشركات العاملة في هذا القطاع حوالي 2 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم. تشمل الصناعات التحويلية المتبقية 8٪ من الشركات الصغيرة، و14٪ من الشركات المتوسطة والكبيرة، وبذلك يمثل القطاع 11٪ من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم. أما القطاع الفلاحي فهو حاضر بنسبة 2٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم. وأخيرًا، تغطي الصناعات الاستخراجية 1٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم (انظر الجدول 7).

يعرض الرسم البياني 15 بعض المؤشرات حول أداء شركات القطاع الخاص في تونس. نلاحظ أن جميع المؤشرات سجلت نموًا إيجابيًا خلال عام 2013، بغض النظر عن حجم الشركة. وبالفعل زادت مبيعات الشركات الصغيرة والكبيرة بنسبة 8٪ و5٪ بالنسبة للشركات المتوسطة الحجم. أما من حيث خلق فرص التشغيل، سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة نموا بنسبة 1٪ بينما كانت 2٪ بالنسبة للشركات الكبيرة. كما زادت الأجور ب 11٪ بالنسبة للشركات الصغيرة، و12٪ بالنسبة للشركات المتوسطة الحجم و15٪ للشركات الكبيرة. وسجلت إنتاجية العمالة بدورها تحسناً بنسبة 6٪ بالنسبة للشركات الصغيرة والكبيرة و4٪ بالنسبة للشركات المتوسطة الحجم. خلال عام 2016، تم تسجيل تدهور في مؤشرات أداء الشركات الصغيرة. وبالفعل سجلت هذه الفئة من الشركات انخفاضًا بنسبة 4٪ في المبيعات مقابل زيادة مستمرة في الوظائف (1+٪) والأجور (10+٪) مما أثر بالسلب على إنتاجيتها حيث قدر الانخفاض ب 6٪. من ناحية أخرى، استمر النمو الإيجابي للشركات المتوسطة والكبيرة من حيث المبيعات وخلق فرص العمل والأجور والإنتاجية. خلال عام 2020، وبعد انتشار جائحة كوفيد-19، تأثرت إنتاجية جميع الشركات، لكن الشركات الصغيرة كانت الأكثر تضررًا. وبالفعل، فقد تراجعت إنتاجية الشركات الصغيرة بنسبة 22٪، بينما كانت 8٪ في الشركات المتوسطة الحجم، و6٪ في الشركات الكبيرة. ويفسر هذا التراجع بالدرجة الأولى الانخفاض الكبير في المبيعات مع انخفاض أقل نسبيًا في عدد العمال ونمو إيجابي طفيف في أجور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

◄ الجدول 7: توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم حسب قطاع النشاط - 2020

قطاع النشاط	صغيرتي (19-5)	متوسط (99-20)	كبير (100 = <)	المجموع
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	% 2	3	% 2	% 2
الصناعات الاستخراجية	%1	% 2	%0	%1
صناعات الأغذية والمشروبات	%9	% 5	% 7	% 8
صناعة المنسوجات والملابس	%6	18%	%25	%10
صناعة الجلود والأحذية	%1	%3	%3	%1
النجارة وصناعة أغراض من الخشب والفلين، باستثناء الأثاث؛ تصنيع أغراض من الألياف والمواد المضفورة	%1	%0	%0	%0
صناعة الورق والكرتون. طباعة واستنساخ التسجيلات	%1	% 2	%1	% 2
الصناعة الكيميائية والصيدلانية	%1	% 2	% 2	% 2
تصنيع منتجات المطاط والبلاستيك	%1	3	% 2	% 2
صناعة المنتجات المعدنية غير الفلزية الأخرى	% 1	% 2	% 3	% 2
الحدادة؛ تصنيع المنتجات المعدنية باستثناء الآلات والمعدات	3	% 4	% 4	% 4
صنع أجهزة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية؛ تصنيع المعدات والآلات والمعدات الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	% 2	% 4	% 7	% 3
الصناعات التحويلية الأخرى	3	% 4	% 5	% 4
البناء	% 8	% 5	% 3	% 7
الخدمات	%58	%41	% 35	% 52
أنشطة أخرى	%1	%1	% 1	%1
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات إحصائيات تونس

◄ الرسم البياني 15: أداء الأعمال (2013-2020)

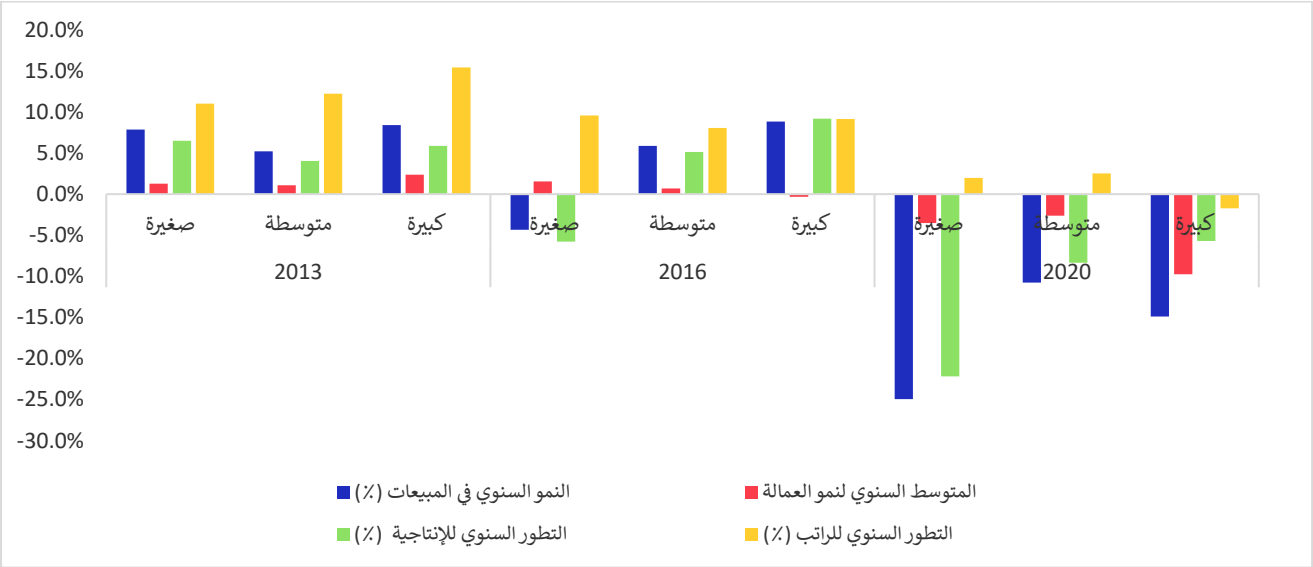

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات من إحصائيات تونس

تؤكد نتائج دراسة نوسيفورا وفروند والعروي وريكرز (Rijkers و Arouri و Freund و (2014) Nucifora) على العلاقة بين ديناميكيات الشركات الضعيفة وعدم كفاية خلق فرص العمل الصافية في تونس. يشير التوزيع غير المتناظر بين هيمنة الشركات الصغيرة جدًا مقارنة بعدد صغير جدا من الشركات الكبيرة إلى أن الشركات في تونس تفشل في التطور والنمو. إن أهمية العمل الحر في خلق فرص العمل، مع وجود مؤشرات قليلة على النمو حتى بين الشركات الأكثر إنتاجية وربحية، تدل على هذه الديناميكية الضعيفة، التي يرى المؤلفون أنها وراء ضعف القدرة على خلق فرص عمل في تونس. من جانبهما، أظهر بن سليمان والبغدادي ((Slimane et Baghdadi (2019) أن التدويل يساعد الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منخفضة النمو على زيادة مبيعاتها. ومع ذلك، تشير نتائجها إلى أنه على الرغم من إمكانياتهم، فإن صعوبة الحصول على التمويل تشكل عائقًا أمام نمو هذه الشركات. علاوة على ذلك، يظهر أن هذه الشركات تتأثر بشكل خاص بعدم الاستقرار السياسي. إلى جانب ذلك، يظهر كروز والبغدادي والعروري (2021) (Cruz, Baghdadi et Arouri) أن الشركات ذات النمو العالي[9] تخص في تونس بشكل أكبر الشركات الصغيرة والشابة والشركات الأجنبية والشركات العاملة في التجارة الدولية (الشركات غير المقيمة offshores ، والشركات التي تستورد و / أو تصدر). وبالتالي، يمكن للسياسات التجارية مثل التدابير غير الجمركية أن تبطئ نمو الشركات بشكل خاص، وخاصة الصغيرة جدا من بينها.

تلخص الدراسة التي أجراها البنك الدولي "مسح المشاريع" في 2020 أهم الحواجز التي تعيق نشاط الأعمال في تونس. تركز استطلاعات الأعمال هذه على العديد من الجوانب البيئية. حسب هذه الدراسة، فإن الحصول على التمويل يمثل أكبر مشكلة بمعدل يتجاوز 39٪. ثانياً، نجد الفساد الذي يمثل 15٪ من المشاكل التي تواجهها الشركات. في المرتبة الثالثة نجد عدم الاستقرار السياسي بنسبة 11.5٪. كما يمثل القطاع غير الرسمي عائقا رئيسيا للشركات التونسية بنسبة 8.3٪. وتخص مشكلة

[9] هذه هي الشركات التي تحقق أداء ونموًا استثنائيًا من حيث حجم الأعمال أو عدد العمال.

العمالة غير الماهرة أيضًا 5.4٪ من الشركات، نضيف إليها اللوائح الجمركية والتجارية بالنسبة ل 5.4٪ من الشركات، تليها التراخيص التجارية والتصاريح بحصة 4.9٪. ثم هناك معدلات الضريبة (3.2٪) وقوانين الشغل (3.1٪). كما توجد قيود أخرى أقل أهمية مثل الإدارة الضريبية (1٪)، والكهرباء (0.6٪)، والحصول على الأراضي (0.5٪)، ووضع البلد (الجريمة والسرقة والفوضى) بنسبة 0.4٪ (انظر الجدول 8).

◄ **الجدول 8: عوائق ممارسة الأعمال التجارية (2020)**

الفئة	النسبة (في المائة)
الحصول على التمويل	39,4
الحصول على الأراضي	0,5
الجريمة والسرقة والفوضى	0,4
الكهرباء	0,6
الأحكام التنظيمية لقانون العمل	3,1
عدم الاستقرار السياسي	11,5
المحاكم	0,5
التراخيص والتصاريح التجارية	4,9
الفسـاد	15,0
اللوائح الجمركية والتجارية	5,4
العمالة غير الماهرة	5,4
ممارسات القطاع غير الرسمي	3,8
إدارة الضرائب	1,0
نسب الضريبة	3,2
النقل	0,8

المصدر: البنك الدولي -مسح المشاريع في تونس 2020

2.4.2 تأثير كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم

أثرت جائحة كوفيد-19 في الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم. يوضح الرسم البياني 16 أنه بغض النظر عن حالة التصدير، حققت 30٪ فقط من الشركات زيادة في المداخيل بين عامي 2018 و2020. من ناحية أخرى، انخفض دخل غالبية الشركات بنسبة 58٪ للشركات الناشطة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، وتسمى الشركات المقيمة Onshore، و65٪ للشركات المصدرة بالكامل المستفيدة من العديد من المزايا والإعفاءات، تسمى شركات غير مقيمة Offshore. على المستوى القطاعي، يوضح الرسم البياني 17 أن الخدمات هي الأكثر تضررًا من انخفاض الدخل لأنه القطاع الأكثر تضررًا من جائحة كوفيد-19، بعد إجراءات الحجز وحظر التجول. بالنظر إلى حجم الشركات (الرسم البياني 18)، نلاحظ أنه كلما كبرت الشركات، زادت خسارة المداخيل. في الواقع، سجلت 59٪ من الشركات الصغيرة خسارة في المداخيل بين عامي 2018 و2020، مقارنة بـ 60٪ من الشركات متوسطة الحجم و65٪ من الشركات الكبيرة.

◄ **الرسم البياني 16: التغير في دخل الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب حالة التصدير (2018-2020)**

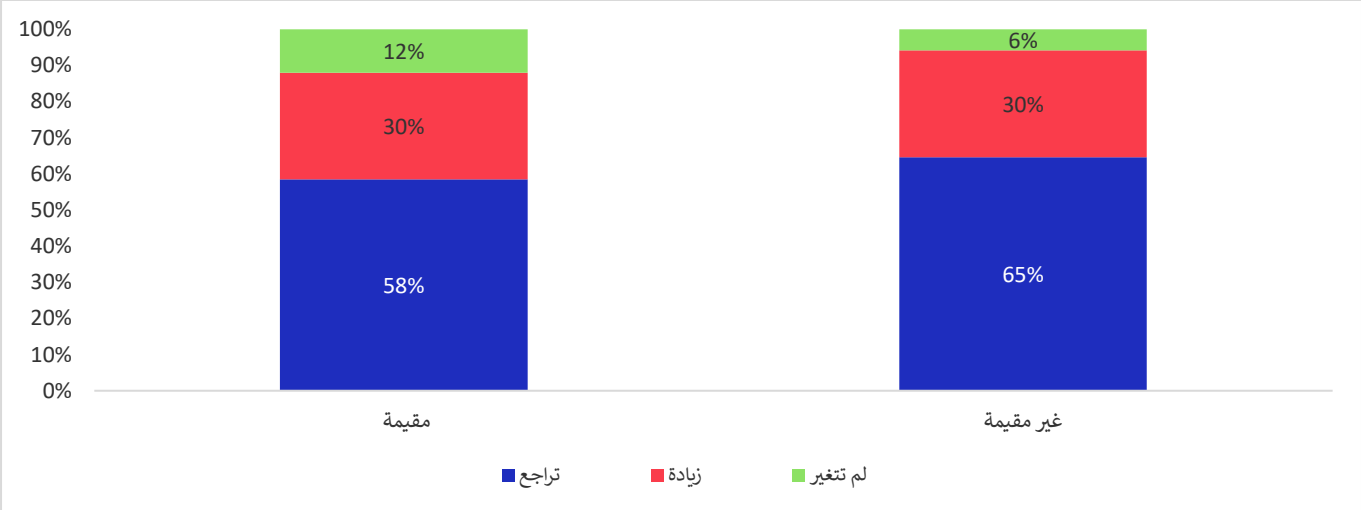

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات إحصائيات تونس

◄ الرسم البياني 17: التغير في دخل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب قطاع النشاط (2018-2020)

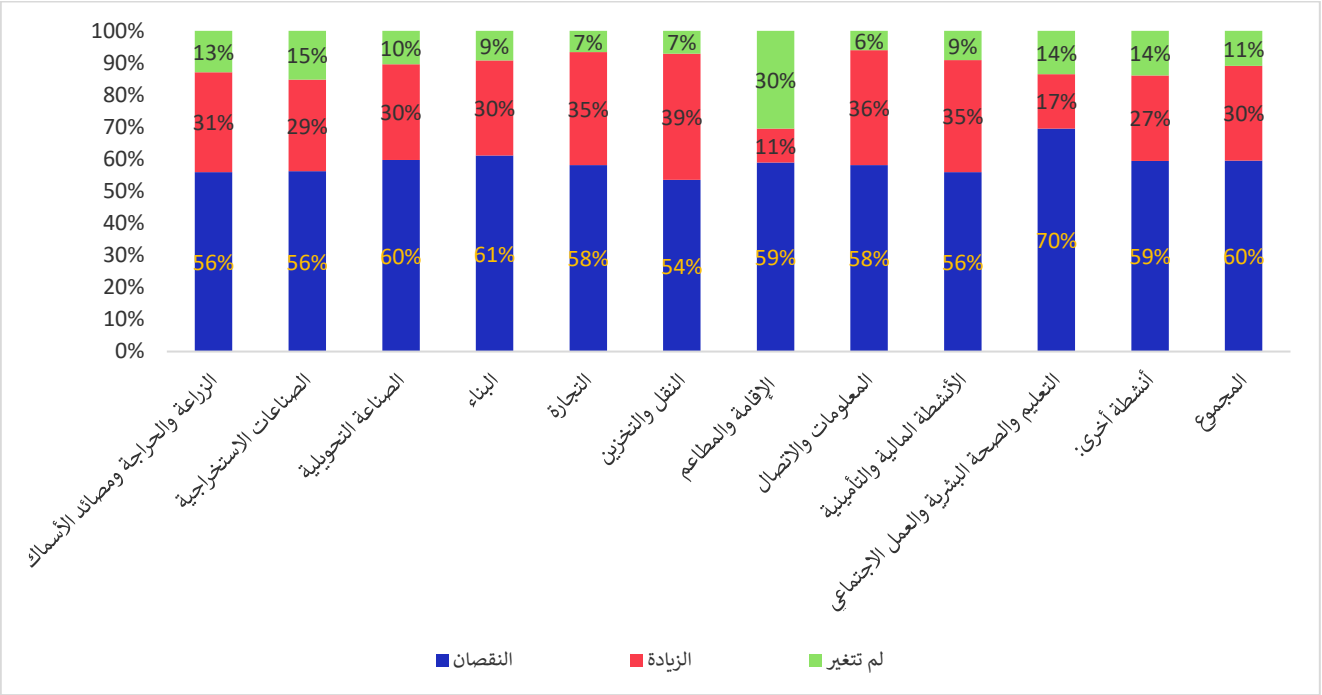

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات إحصائيات تونس –السجل الإحصائي للمؤسسات

◄ الرسم البياني 18: التغير في دخل الشركات الكبرى حسب حجم الشركة (2018-2020)

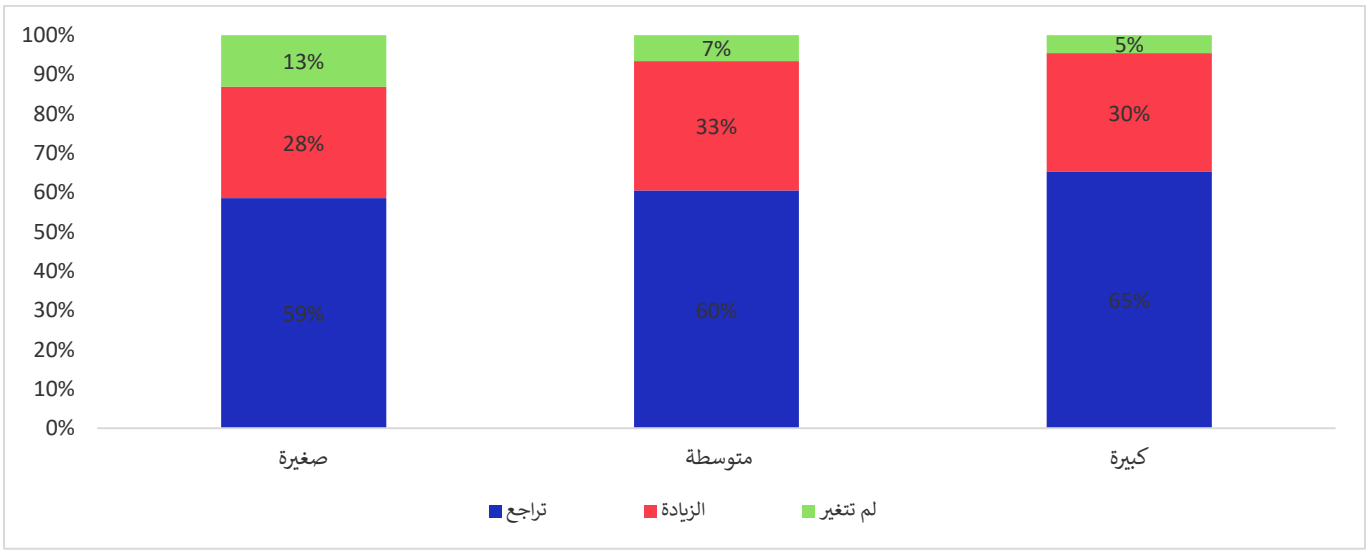

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات إحصائيات تونس

في الختام، يوضح هذا القسم أن القطاع المهيمن، من حيث الصادرات أو الاستثمار الخارجي المباشر أو التشغيل، هو قطاع الصناعات التحويلية التي تمثل 56٪ من الاستثمار الخارجي المباشر، و48٪ من العمالة الرسمية بأجر، و77.5٪ من الصادرات في عام 2020. بالنسبة للبطالة، نلاحظ أن الإناث هن الأكثر تضررا حيث بلغ معدل بطالتهن 25٪ مقابل 15.2٪ للذكور عام 2020. وبالمثل، يعاني الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا أكثر بكثير من البطالة بمعدل 34.9٪ مقابل معدل عام

قدره 15.3٪ (في عام 2017). بالنسبة لتأثير جائحة كوفيد-19، نلاحظ أن جميع مؤشرات أداء الأعمال قد تأثرت سلبًا، بدءاً من الصادرات التي انخفضت من 40987 مليون دينار تونسي في عام 2018 إلى 38706 مليون دينار تونسي في عام 2020. وبالمثل، تراجع الاستثمار الخارجي المباشر بشكل كبير من 2742 مليون دينار في عام 2018 إلى 1834 مليون دينار في عام 2020. نلاحظ أيضًا نموًا سلبيًا في إنتاجية الشركات بغض النظر عن حجمها. سجل سوق الشغل بدوره تدهورًا في أعقاب الوباء. وبالفعل، ارتفع معدل البطالة بنسبة 2.7٪ بين الذكور و2.3٪ بين الإناث بين عامي 2018 و2020.

3. عرض السياسات ومناقشتها

1.3. تطور سياسات الاستثمار

أولت تونس منذ استقلالها مكانة مهمة لسياستها في تشجيع الاستثمار. يتضح تطور سياسات الاستثمار التونسية من خلال التغييرات التي أدخلت على مجلة الاستثمارات. رافق إصدار هذه القوانين إنشاء المؤسسات الرئيسية لدعم الاستثمار، وخاصة وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII)، ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (APIA)، والديوان الوطني التونسي للسياحة (ONTT) ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA) والهيئة التونسية للاستثمار (TIA).

كما وضعت الدولة التونسية مجموعة شاملة من المساعدات الضريبية والحوافز المالية الموجهة لمرافقة ودعم الشركات في كل مرحلة من مراحل تطورها. وفي هذا الإطار، تم إنشاء صندوق تشجيع اللامركزية الصناعية (FOPRODI) في عام 1973، الذي يقدم مساعدة مالية لدعم إنشاء الشركات. اعتمدت تونس في عام 1995 برنامج تأهيل من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتسريع عملية تحديث المؤسسات. في هذا السياق، يقدم صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (FODEC)، الذي تم إنشاؤه في عام 1995، مساعدات مالية لتطوير القدرة التنافسية للشركات الصناعية من خلال استهداف تحسين جودة المنتجات الصناعية وإعادة الهيكلة الصناعية والدراسات القطاعية الاستراتيجية.

أطلقت تونس عدة مبادرات لتعزيز القدرات التصديرية للشركات. تم إنشاء صندوق النهوض بالصادرات (FOPRODEX) في عام 1984 بهدف تقديم الدعم المالي للشركات لمساعدتها على التصدير. ثم طورت تونس صندوق النفاذ إلى الأسواق الخارجية (FAMEX 1) خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تم تجديد هذا الصندوق في عام 2014 (FAMEX 2) بهدف زيادة وتنويع صادرات الشركات المدعومة.

كما تم وضع آليات دعم محددة لدعم البحث والتطوير والابتكار من خلال البرنامج الوطني للبحث والتجديد (PNRI)، الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 2011-1084 المؤرخ في 29 جويلية 2011، ومنحة الاستثمار في البحث والتطوير(PIRD)، ومنحة الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية من بين عدة آليات أخرى تم انشاؤها بموجب المرسوم رقم 2010-656 المؤرخ في 5 أفريل 2010. استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة من آليات ضمان الائتمان بفضل الصندوق الوطني للضمان (FNG) عام 1984، ثم الشركة التونسية للضمانات (SOTUGAR) في عام 2006، وتمكنت من الاعتماد على التمويل من بنك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (BFPME) الذي تم إنشاؤه في 2005.

ساهم نظام الشركات غير المقيمة، الذي تم إنشاؤه بموجب القانون 72-38 مساهمة كبيرة في دعم الاستثمار الخارجي المباشر في الإنتاج الموجه للتصدير.

يمثل هذا النظام مع الحوافز الضريبية المقدمة للشركات أهم سياسات التصنيع في تونس. كان لهذا النظام مساهمة كبيرةً في تنمية الصادرات وتدويل الشركات ودمجها في سلاسل القيمة العالمية. يخضع نظام المؤسسات غير المقيمة الآن لقانون النهوض بالاستثمار. يقدم هذا المخطط العديد من الحوافز لما يسمى الشركات المصدرة كليا، المعروفة بالشركات غير المقيمة، كما هو موضح في الجدول 9 أدناه[10]:

◄ **الجدول 9: الحوافز الرئيسية التي يقدمها نظام المؤسسات غير المقيمة**

الحوافز	غير مقيمة	مقيمة
الإعفاءات الضريبية على الأرباح والدخل	إعفاء تام خلال السنوات العشر الأولى من نشاطها، وتخفيض بنسبة 50 بالمائة لمدة عشر سنوات أخرى. 10٪ ضريبة على أرباح الصادرات بعد 1 جانفي 2014 ، باستثناء الشركات التي لم تنهي فترة الإعفاء التام (10 سنوات).	فقط على أرباح عائدات التصدير. نفس الشروط المفروضة على المؤسسات غير المقيمة.
الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية والمدخلات المستوردة	الإعفاء التام	فقط في أنشطة التصدير.
الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك على المدخلات والسلع الرأسمالية	الإعفاء التام	فقط في أنشطة التصدير.

المصدر: مجلة النهوض بالاستثمارات 1994

تميز مجلة النهوض بالاستثمارات، وكذلك قوانين سعر الصرف، بين الشركات "المقيمة" و "غير المقيمة" إذ يجب أن يكون ما لا يقل عن 66٪ من رأس مال الشركات غير المقيمة ملكا لغير المقيمين. يتعين على الشركات غير المقيمة المصدرة بالكامل إعادة أرباحها إلى أوطانها الأصلية.

[10] نتبع تصنيف إحصائيات تونس من خلال اعتبارها شركات خارجية مصدرة بالكامل سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة في تونس.

حققت هذه الاستراتيجية المزدوجة بعض النجاح منذ بدايتها لأن الشركات غير المقيمة شغلت اليد العاملة المتوفرة وذات المهارات المنخفضة وطورت الصادرات من المنتجات المصنعة. يدرس البغدادي وبن خضر والعروري ((Slimane et (2019) Ben Kheder et Arouri تأثير نظام المؤسسات غير المقيمة على حجم الأعمال والإنتاجية والأجور وبقاء الشركة باستعمال البيانات الخاصة بهذه الشركات (من السجل الإحصائي للمؤسسات)، حيث يستنتج المؤلفون أن جميع المؤشرات تؤكد على حسن أداء هذه الشركات. وتبرز الدراسة أن المؤسسات غير المقيمة قد ساهمت بشكل كبير في ازدهار الصادرات التونسية خلال الفترة 2002-2014. في الواقع، بقي معدل نصيب المؤسسات غير المقيمة من الصادرات نصيبا مستقرا حيث بلغ حوالي 73.9٪ من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة، مع ذروتين في 2003 و2014 (79٪ و80٪) وحد أدنى في 2008 (69٪). أما بالنسبة لحصة الشركات الخارجية في إجمالي المبيعات والأرباح، فهي تقارب 18٪ و25.3٪ على التوالي. منذ تطبيق نظام المؤسسات غير المقيمة قبل ما يقرب من ثلاثين عامًا، استقطب قطاع المنسوجات ذو العمالة الكثيفة الحصة الأكبر من الاستثمار الخارجي المباشر. يبدو أن الشركات الخارجية أقل انجذابًا لقطاعات الخدمات مثل "أنشطة الخدمات الإدارية والدعم"، "أنشطة الخدمات المهنية والعلمية والتقنية"، "خدمات المعلومات والاتصالات"، "تجارة الجملة والتفاصيل"، إلخ. يُظهر البغدادي وبن خضر والعروري (2019) أن حصة صغيرة نسبيًا من المؤسسات غير المقيمة (بمعدل 2.79 ٪ من إجمالي عدد المؤسسات) تشغل عموما أكثر من خمس إجمالي اليد العاملة (21.25٪).

ومع ذلك، عندما يفحص المؤلفون الحالة الخاصة للمؤسسات غير المقيمة التي تصدر وتستورد في نفس الوقت، وجدوا أن أداءها أضعف من أداء نظيراتها المقيمة (المحلية). تشير الإنتاجية المنخفضة للمؤسسات غير المقيمة، التي تستورد وتصدر في نفس الوقت، إلى أن أداء هذه الشركات ضعيف وأنها تختار نظام المؤسسات غير المقيمة لتغطية التكاليف الثابتة لصادراتها. يؤكد التحليل فرضية قوية وهي مغادرة هذه الشركات السوق بمجرد انتهاء صلاحية التعريفات الجمركية وامتيازات الإعفاء الضريبي، عادةً بعد 10 سنوات. وبالتالي، فإن الحوافز المقدمة في قانون الاستثمار التونسي تجذب بشكل أساسي الشركات في المستويات الضعيفة من سلاسل القيمة العالمية.

في ديسمبر 2017، وضع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي تونس على القائمة السوداء كنظام قضائي غير متعاون في المسائل الضريبية لعدة أسباب، بما في ذلك المزايا الضريبية الممنوحة لشركات التصدير غير المقيمة. من أجل الخروج من هذه القائمة، يخطط مشروع قانون التمويل لعام 2019 للزيادة في معدل الضريبة على الشركات المصدرة بالكامل إلى 13.5٪ بهدف التقريب بين نظامي المؤسسات المقيمة وغير المقيمة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا الإجراء بشكل فعال بسبب الصعوبات التي واجهتها الدولة. كما دعمت الدولة المؤسسات غير المقيمة في مواجهة كوفيد-19. من أجل تعزيز صمودها، مكّنت الدولة الشركات المذكورة العاملة في قطاعي الأغذية والصحة من بيع 100٪ من إنتاجها في السوق المحلي خلال عام 2020 فيما سمحت للشركات العاملة في القطاعات الأخرى ببيع ما يصل إلى 50٪ من منتوجها في السوق المحلي.

من أجل الحفاظ على النسيج الصناعي التونسي ومساعدة الشركات على مواجهة صدمة الوباء، وضعت الدولة تدابير مالية وضريبية استثنائية جديدة. وفي هذا السياق، تقرر إعادة جدولة الديون الضريبية لجميع الشركات لمدة تصل إلى سبع سنوات وإعادة خصم ضريبة القيمة المضافة، دون تطبيق شرط الستة أشهر، خلال مدة أقصاها شهر واحد. كما سنت الدولة سلسلة

من تدابير الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة مثل إنشاء صندوق دعم بقيمة 300 مليون دينار، وتتحمل الدولة ما يصل إلى 3 ٪ من سعر الفائدة على القروض الاستثمارية.

على الرغم من صدور قانون الاستثمار الجديد، القانون 2016-71 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016، بالإضافة إلى مجلة النهوض بالاستثمار التي تهدف إلى منح مزايا للأنشطة والقطاعات التي تعتبر من أولويات البلاد، يتسم مناخ الاستثمار في تونس بالبطء في تنفيذ الإصلاحات المختلفة. تم تأكيد هذه الملاحظة في أحدث دراسة أجراها البنك الدولي (2022)، حيث أفادت أن تونس تواجه صعوبات اقتصادية متزايدة بعد عقد من الثورة. لا تزال البلاد مغلقة نسبيًا أمام الاستثمار والتجارة وغير جاهزة للاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد العالمي.

تم إحراز بعض التقدم في إزالة الحواجز أمام المنافسة في السوق الداخلية ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود. في الواقع، تعيق أنظمة التراخيص للوصول إلى الأسواق والضرائب المعقدة ريادة الأعمال والاستثمار (OECD ، 2022).

2.3. تطور السياسات التجارية

تعكس السياسة التجارية التونسية ارتباطها المتواصل بتحرير التجارة وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحفيز النمو والتنمية، لا سيما من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة جذب الاستثمار الخارجي المباشر.

والواقع أن انفتاح الاقتصاد التونسي هو أحد المحاور الاستراتيجية للخطة الإنمائية للبلد، من خلال تحسين القدرات التصديرية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة، والتحرير التدريجي للتجارة. وبالتالي، واصلت تونس ومنذ ذلك التاريخ انتهاج سياسة استباقية للانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- تهدف سياسة التجارة الخارجية التونسية بشكل أساسي إلى: تقليص العجز التجاري الناجم جزئياً عن العجز في ميزان الطاقة.

- تحسين أداء الصادرات، وعلى وجه الخصوص القدرة التنافسية للشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة من حيث العرض القابل للتصدير، والهدف هو تحقيق صادرات بنسبة 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2020؛

- تنويع وإثراء المنتجات المصدرة من خلال تموقع تونس في منافذ الإنتاج الجديدة ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي عالي يسمح للبلد بالاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية؛

- تنويع وجهات التصدير.

- بعد إصلاح السياسة التجارية الذي بدأ في أوائل السبعينيات من القرن الماضي مع إنشاء نظام المؤسسات غير المقيمة، شهدت الثمانينيات إنشاء برنامج التأهيل الهيكلي (PAS). وقد تم تبني إصلاحات رئيسية مثل تحرير الرسوم

الجمركية من جانب واحد، وإصلاح إجراءات الاستيراد، وإزالة العديد من القيود الكمية على الواردات. انضمت تونس أيضًا إلى منظمة التجارة العالمية المنشأة حديثًا في عام 1995.

زادت تونس من تكثيف عملية تحرير التجارة من خلال التفاوض حول العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية. على المستوى الثنائي، يتعلق هذا بشكل خاص باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (1995)، حيث تمثل هذه الاتفاقية إحدى أهم اتفاقيات التجارة التفضيلية. بعد المصادقة عليها، أدت الاتفاقية إلى إزالة حواجز التعريفة الصناعية للمنتجات الصناعية التونسية الرئيسية اعتبارًا من 1 جانفي 2008، ثم نجد اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين تونس والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة المصادق عليها في 2005/05/17 واتفاقيات التجارة الحرة مع الأردن (التبي دخلت حيز التنفيذ في 1999)، ومع مصر (التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1998)، ومع ليبيا (التي دخلت حيز التنفيذ في 2002/02/19) ومع المغرب (1999) ومع تركيا (التي دخلت حيز التنفيذ في 2005/07/1) والمملكة المتحدة (2020). على المستوى الإقليمي، انضمت تونس أيضًا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GZALE) مع 17 دولة عربية ووقعت في عام 2004 اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية (المغرب ومصر والأردن)، والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2007. انضمت تونس أيضًا إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2020.ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 جانفي 2021.

تبنت الحكومة عددًا من برامج تنمية الصادرات وأنشأت العديد من مؤسسات دعم التجارة، مثل مركز النهوض بالصادرات الذي أنشئ في عام 1973. كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى تسهيل التجارة ودعم الشركات المصدرة. وقد أدت إلى انخفاض كبير في مستويات التعريفة بالإضافة إلى زيادة كبيرة في التدفقات التجارية، مما أثر بشكل رئيسي على القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى السياسات المؤيدة لمزيد من تحرير التجارة، فإن العديد من منظمات أصحاب العمل والجمعيات المهنية مثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات، أو المنظمات الإقليمية مثل مجلس الأعمال التونسي الأفريقي، تساهم في مساعدة الشركات في تنميتها من خلال تقديم المساعدة والدعم.

أدت هذه السياسات التجارية المختلفة التي اتخذتها تونس إلى تطبيق تعريفات منخفضة نسبيًا. يوضح الرسم البياني 19 تطور التعريفة المطبقة على القطاعين الأولي والصناعي. في حين انخفضت الرسوم الجمركية في قطاعات التصنيع لتصل إلى 2.91٪ في عام 2015، ارتفعت بشكل طفيف في عام 2016 حيث وصلت إلى 9.46٪. يوضح البغدادي ومارتينيز زرزوزو وكروس (2016) (Baghdadi, Martinez-Zarzozo et Kruse) أن تطبيق التخفيضات الجمركية على أسعار السلع الاستهلاكية في تونس يبلغ حوالي 10٪ في المتوسط للفترة 2000-2008. وبعبارة أخرى، أدى تخفيض التعريفة الجمركية إلى انخفاض طفيف للغاية في أسعار السلع الاستهلاكية (حوالي 10٪) مقارنةً بنقل التعريفات الجمركية المنفذة في البلدان النامية الأخرى. تظهر الدراسة أن هذا الضعف في تحويل التعريفة إلى أسعار المنتجات التونسية المحلية يرجع بشكل رئيسي إلى تحكم شركات قليلة في السوق، وهذا الضعف يحرم المستهلكين من الاستفادة من سياسات تحرير التجارة. درس مارتينيز زارزوسو والبغدادي وكروسه (2018)(Zarzoso, Baghdadi et Kruse) عواقب تطبيق هذه الإصلاحات التجارية على الأسعار المحلية وعلى رفاهية الأسر التونسية من خلال دراسة آثار التوزيع على الأسر كمستهلكين ومنتجين. تظهر الدراسة أن انخفاض أسعار السلع

المتداولة يحسن رفاهية جميع الأسر، وهذا التحسّن بسبب انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية أهم بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض مقارنة بالأسر ذات الدخل المرتفع. كما أن الزيادة في الرفاه بسبب تأثيرات الدخل إيجابية أيضًا، وهي أكبر بالنسبة للفقراء منها بالنسبة للأثرياء.

◄ الرسم البياني 19: معدل الرسوم الجمركية المطبقة، المتوسط المرجح

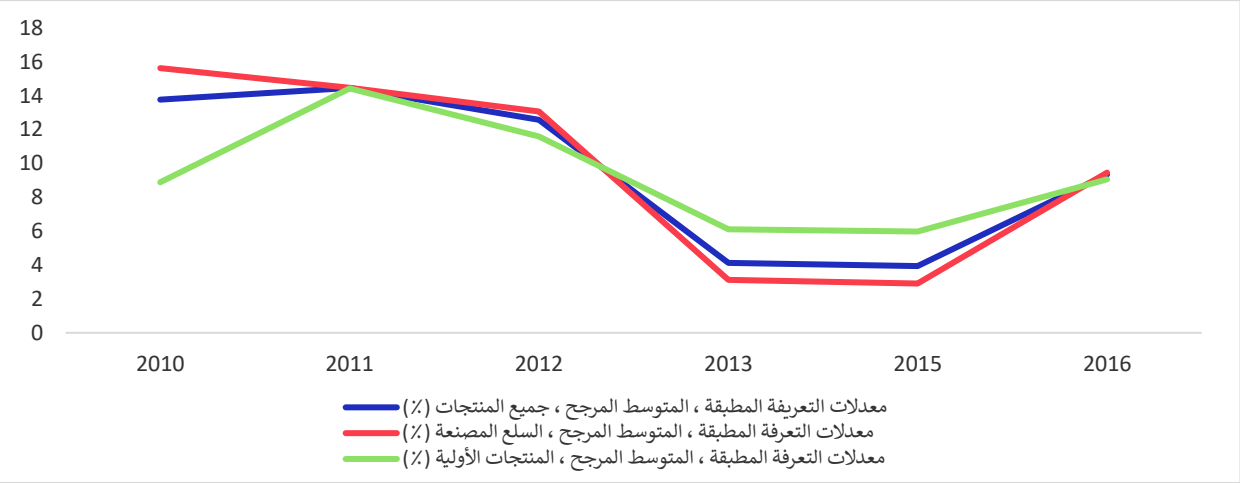

المصدر: من إنجاز المؤلفتين باستخدام بيانات البنك المركزي التونسي

على عكس التعريفات التي شهدت انخفاضًا كبيرًا في العقود الأخيرة، تتمتع تونس بمستوى عالٍ نسبيًا من التدابير غير الجمركية وأقل قليلاً من المتوسط العالمي (انظر الرسم البياني 20). في تونس، عادة ما تكون مؤشرات التغطية[11] والتكرار بالنسبة للواردات أعلى من الصادرات، ومعدل التغطية أعلى من مؤشر التكرار، مما يعني أن حصة التجارة الخارجية الخاضعة للتدابير غير الجمركية أعلى من حصة المنتجات الخاضعة للتدابير غير الجمركية. يبقى مؤشر انتشار تدابير الحواجز غير الجمركية على الصادرات أعلى قليلاً من المتوسط العالمي وهو حوالي 0.67 في تونس مقابل 0.48 في جميع أنحاء العالم.

◄ الرسم البياني 20: إجراءات غير جمركية على الواردات والصادرات التونسية، 2017

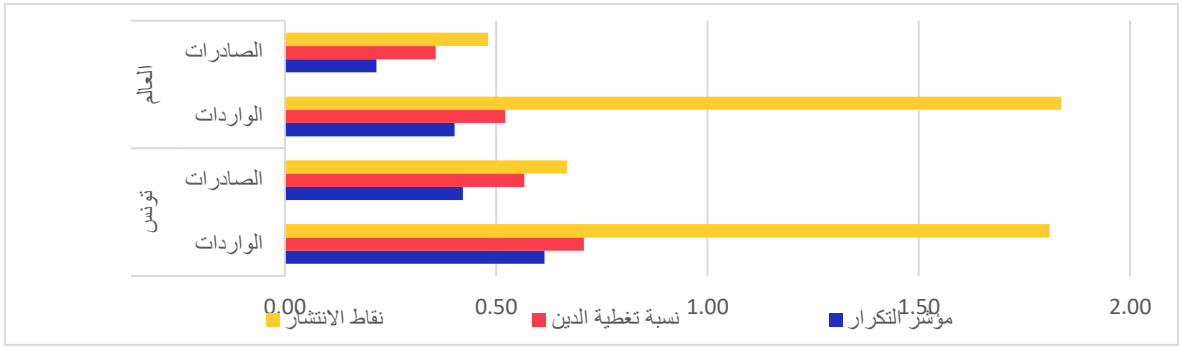

المصدر: من جمع المؤلفتين باستخدام بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[11] يقيس معدل التغطية النسبة المئوية للتجارة الخاضعة للتدابير غير الجمركية (MNT). يشير مؤشر التكرار إلى النسبة المئوية للمنتجات التي تنطبق عليها التدابير غير التعريفية. درجة الانتشار هي متوسط عدد التدابير غير التعريفية المطبقة على المنتجات.

يوضح الرسم البياني 21 أن مؤشر التكرار ونسبة التغطية أعلى بالنسبة للتدابير الفنية غير الجمركية مقارنة بالإجراءات غير الفنية غير الجمركية، مما يشير إلى أن المعايير والقواعد لا تزال تمثل مشكلة بالنسبة لتونس. درس البغدادي وبن خضر والعروري 2019)(B (Baghdadi, Ben Kheder et Arouri تأثير الإجراءات غير الجمركية على واردات الشركات التونسية خلال الفترة 2000-2009. استخدم الباحثون بيانات على مستوى المؤسسات (السجل الإحصائي للمؤسسات) لمراعاة عدم تجانس المؤسسات وتطرقوا إلى تأثير التدابير غير الجمركية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النظر في التأثير المتباين للتدابير غير التعريفية. تحتوي بعض التدابير، التي تعرف بالتقنية، على محتوى إعلامي وتساعد في تقليل عدم تناسق المعلومات مثل تدابير الصحة والصحة النباتية أو الحواجز التقنية أمام التجارة. تُظهر نتائجهم تأثيرًا إيجابيًا عامًا للتدابير غير التعريفية، ولا سيما التدابير غير التعريفية ذات المحتوى الإعلامي على الواردات، وخاصة واردات الشركات المتوسطة والكبيرة. يُظهر تحليل أكثر تعمقًا يفصل فقط الشركات المستوردة عن الشركات المستوردة والمصدرة في نفس الوقت أن كلا النوعين من الشركات يستفيدان من التدابير غير التعريفية. استنتج المؤلفون أن التدابير غير التعريفية تحمي بشكل أساسي الشركات العاملة بالفعل في هذه الأسواق من خلال نيل حصة أكبر من سوق واردات المنتجات عالية الحماية على وجه الخصوص. وبالتالي، فإن هذه التدابير غير التعريفية تفضل الواردات من قبل الشركات الناشطة. ومع ذلك، لاحظ المؤلفون اختلافًا بين هذه التدابير غير التعريفية. في حين أن بعضها له تأثير على حماية الشركات التي تتمتع بوضع جيد بفعل تفضيل وارداتها من خلال زيادة الحواجز أمام الدخول، فإن التدابير غير التعريفية الفنية لها محتوى إعلامي ويجب أخذها في الاعتبار عند الحاجة بشكل أكبر. وبدلاً من القضاء عليها، قد تكون الجهود المبذولة للتنسيق أو المعاملة بالمثل بين البلدان خيارًا أفضل. في ضوء هذه النتائج، يقترح المؤلفون أيضًا دعمًا أكبر للشركات الصغيرة للتعامل مع التدابير غير التعريفية التي يمكن أن تضر بها من خلال جعل دخول سوق معينة أكثر صعوبة.

◄ الرسم البياني 21: التدابير غير الجمركية الفنية مقارنة بالتدابير غير الفنية في تونس، 2017

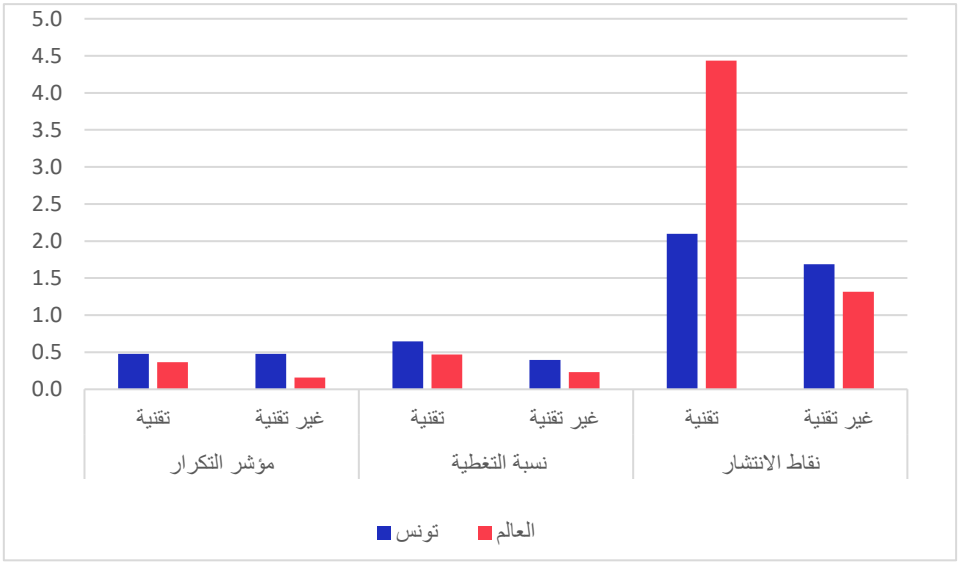

المصدر: من جمع المؤلفتين باستخدام بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أهم التدابير غير التعريفية في تونس هي الحواجز التقنية أمام التجارة، تليها تدابير الصحة والصحة النباتية، والتفتيش قبل الشحن، والتدابير المتعلقة بالتصدير، وكذلك مراقبة الأسعار والقيود الكمية.

إلى جانب هذه السياسات التجارية من خلال التدابير الجمركية وغير الجمركية، نفذت تونس العديد من الإجراءات التي لها آثار ضارة أو، على العكس من ذلك، آثار تساعد على تحرير المبادلات. يُظهر الرسم البياني 22 نمطًا متراجعًا للتدابير ذات العواقب الضارة أو تلك التي تساعد على تحرير المبادلات عام 2017 حسب بيانات (تنبيه التجارة العالمية Global Trade Alert). في الواقع، نلاحظ زيادة في الأعوام 2010 و2016 و2019 وتباطؤًا في 2011 و2017 و2020 في تدابير تحرير المبادلات. بالنسبة للتدابير الضارة، نلاحظ تباطؤًا خلال عامي و2017 وذروة في عام 2020. اعتمدت تونس 8 إجراءات لها عواقب ضارة على تركيا مقارنة ب 6 إجراءات داعمة للتجارة ولها آثار على تحرير المبادلات. لقد نفذت 8 إجراءات ذات آثار ضارة على فرنسا مقابل 7 تدخلات تساعد على تحرير المبادلات. كما نفذت تونس 7 إجراءات ذات عواقب ضارة على الولايات المتحدة والصين والهند، و7 تدابير لها آثار على تحرير المبادلات مع الولايات المتحدة والهند، و10 إجراءات لها عواقب على التجارة مع الصين (انظر الرسم البياني 23).

◄ **الرسم البياني 22: إجراءات تحرّر المبادلات وأخرى ضارة**

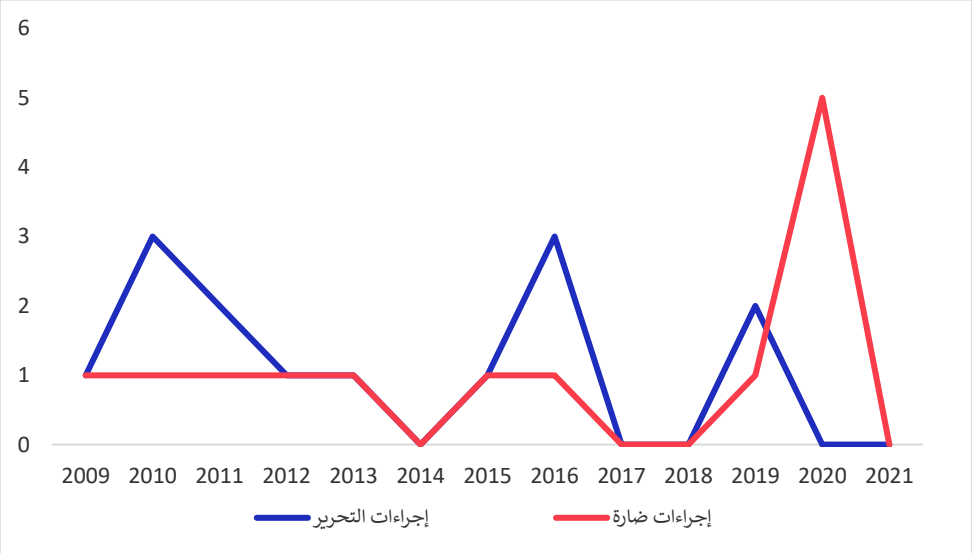

المصدر: تنبيه التجارة العالمية Global Trade Alert

◄ **الرسم البياني 23: الإجراءات الضارة من قبل الشريك التجاري**

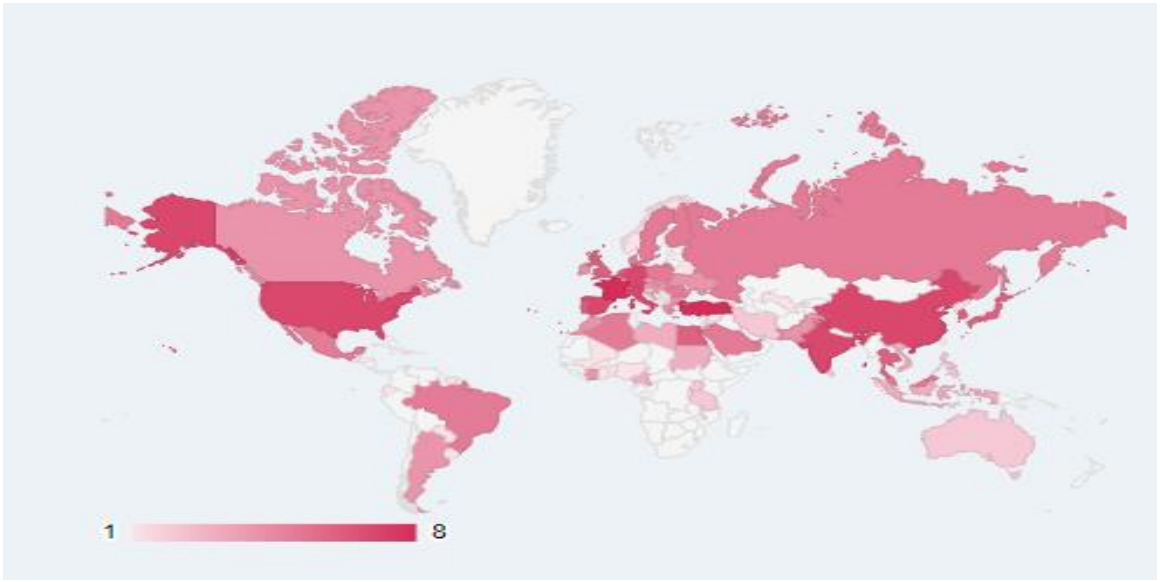

المصدر: تنبيه التجارة العالمية Global Trade Alert

يمثل الرسمان البيانيان 24 و25 تدابير تساعد على تحرير المبادلات وضارة حسب المنتج. نلاحظ وجود تباين كبير للغاية، اعتمادًا على المنتجات التي كانت موضوع تدابير تضر بالمبادلات إلى حد ما، والتي تم إبرازها أثناء الوباء. نلاحظ وجود تدابير تحرير المنتجات المصنعة مثل المنتجات المعدنية ذات 9 مقاييس والمضخات والضواغط والمحركات الهيدروليكية وقطع الغيار التي استفادت من 8 إجراءات تساعد على تحرير المبادلات.

من ناحية أخرى، عانت المستحضرات الصيدلانية من 5 إجراءات ضارة. هناك أيضًا منتجات مثل الخزانات والحاويات وخزانات الحديد. أما المنتج الذي عانى من أكثر الإجراءات الحمائية هو "عجين الورق والورق والكرتون" من خلال سبعة مقاييس. كما استفاد هذا المنتج من إجراءات التحرير. المنتجات الأخرى التي خضعت لتدابير حمائية وتحرير المبادلات هي "المنتجات المعدنية الأخرى". أما الآثار الضارة على هذه "المنتجات المعدنية الأخرى" و "الخزانات والحاويات والصهاريج الحديدية" فهي نتيجة فرض الجمارك التونسية رخصة تصدير لخردة الحديد في ديسمبر 2020. كانت منتجات الحديد هذه نادرة جدًا في البلاد. وبالمثل، حظرت وزارة التجارة تصدير بعض المنتجات الصيدلانية في ديسمبر 2020. يجب التأكيد على أن معظم التدابير التي لها عواقب ضارة على التجارة قد تم وضعها من أجل دعم الشركات والقطاع الخاص في مواجهة جائحة كوفيد-19. يمكن أن نذكر، على سبيل المثال، تخصيص وزارة الفلاحة 165.5 مليون دينار تونسي لدعم القطاع الفلاحي في ديسمبر 2020 أو مجموعة الإجراءات لدعم الشركات التونسية لتحفيز الاقتصاد في مارس 2020.

◄ الرسم البياني 24: تحرير التدابير حسب المنتج

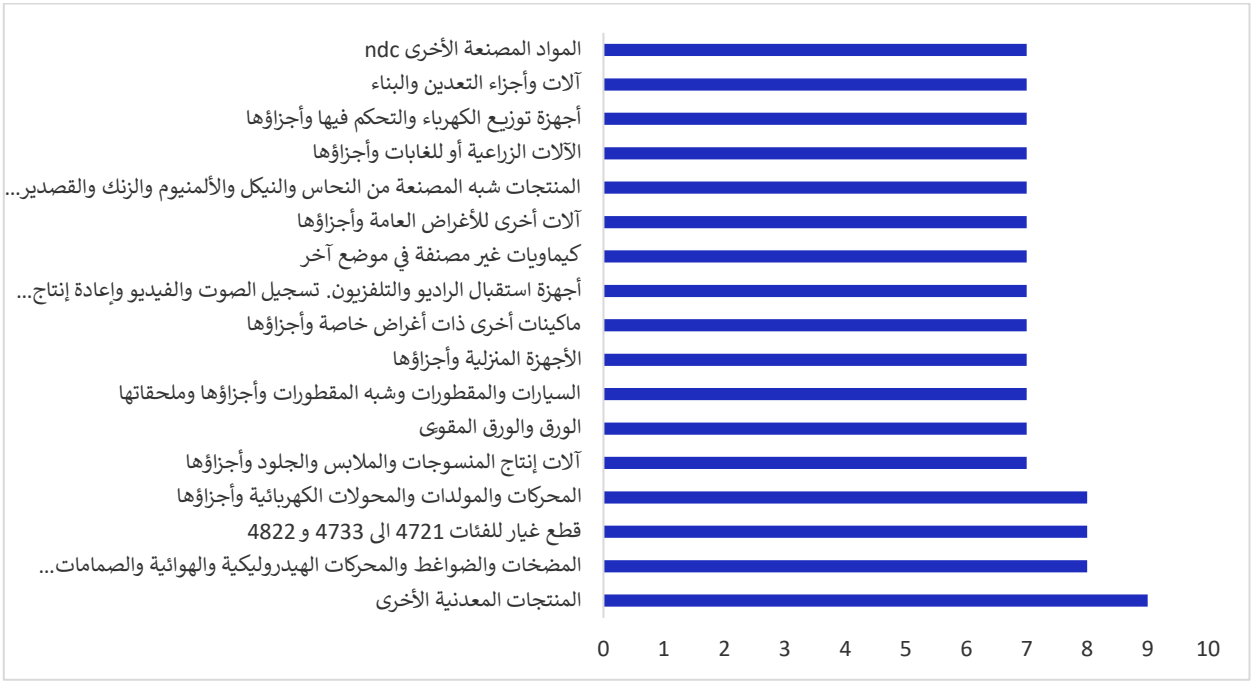

المصدر: تنبيه التجارة العالمية Global Trade Alert

◄ الرسم البياني 25: التدابير الضارة حسب المنتج

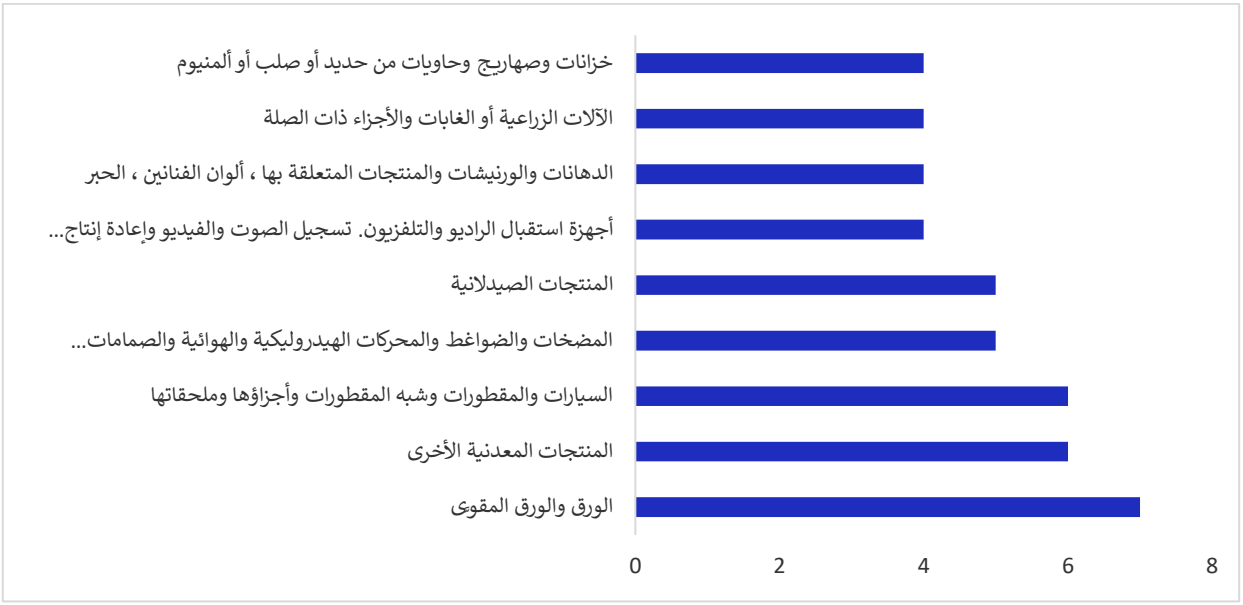

المصدر: تنبيه التجارة العالمية Global Trade Alert

تحتل تونس موقعًا معتدلًا من حيث تيسير التجارة. يوضح الرسم البياني 26 أن مهلة استيراد تونس أعلى من المتوسط العالمي في عام 2020 فيما يتعلق بالامتثال الوثائقي على الحدود. وبالتالي، فإن المبادرات الهادفة إلى تقليل التأخيرات على هذا المستوى يمكن أن يكون لها فوائد عرضية من المحتمل أن تسهل التجارة وتعمق التكامل الإقليمي، لا سيما مع بلدان

اتحاد المغرب العربي والبلدان الأفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. لا يزال الوقت المستغرق لتنفيذ التصدير أقل من المتوسط العالمي سواء من حيث الامتثال على الحدود أو من حيث الامتثال الوثائقي.

◄ **الرسم البياني 26: المدة الزمنية لتنفيذ التصدير والتوريد - 2020**

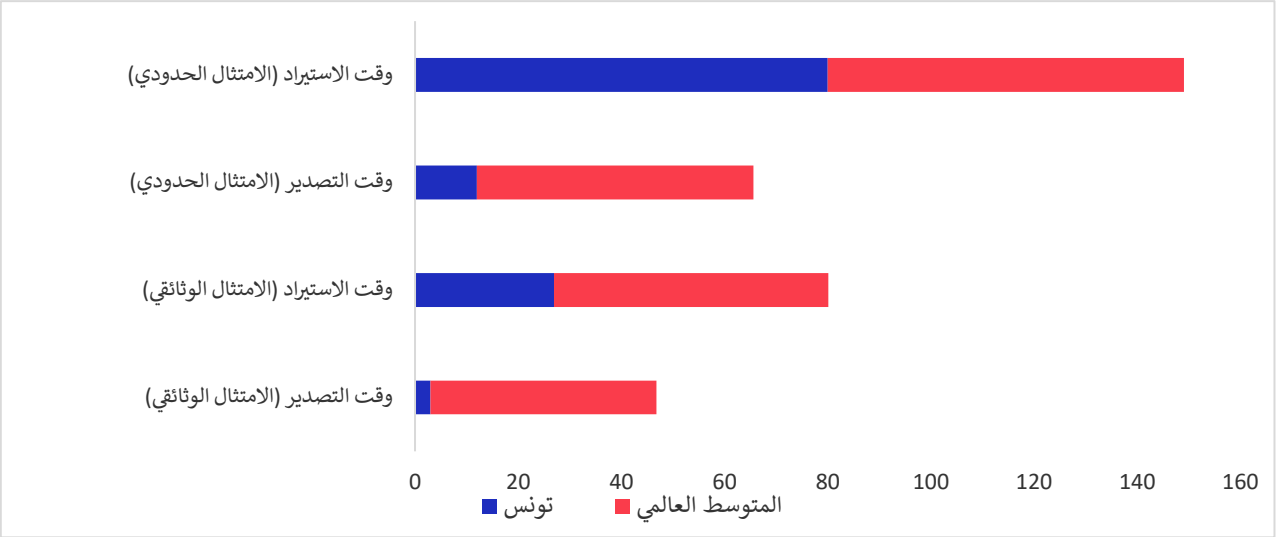

المصدر: ممارسة الأعمال (Doing Business)

3.3. تطور سياسات التشغيل

طورت عدة دول سياسات العمل الحر على مدى العقدين الماضيين. تبنت بعض البلدان رسميًا سياسة وطنية للتشغيل (PNE)، في حين نجد دولًا أخرى، مثل تونس، بصدد القيام بذلك.[12]

تهدف خطة التنمية الوطنية 2016-2020 في تونس إلى جعل التشغيل أحد أهم أهداف السياسات القطاعية، إلى جانب تطوير عدد من التدابير والبرامج التي تحفز خلق فرص العمل وتساعد الباحثين عن شغل على الاندماج في سوق العمل.

تعد صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل جزءًا من استمرارية النهج التشاركي الشامل الذي بدأ في مرحلة تشخيص التشغيل في تونس.
في الواقع، اهتمت المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2030 بتشخيص يهدف إلى بناء قاعدة معرفية صلبة لتحديد القضايا التي يجب معالجتها، والأهداف الملموسة التي سيتم تحديدها والتدخلات السياسية في إطار السياسة الوطنية للتشغيل المستقبلية.

يدعو الإعلان التونسي للتشغيل الصادر في 29 مارس 2016 إلى تطوير "استراتيجية وطنية متكاملة تجعل التشغيل العنصر المركزي في جميع السياسات القطاعية وتستند إلى مقاربة شاملة لمعالجة هذه المسألة، (...) من خلال العمل على وضع

[12] المصدر: Eléonore D'Achon ، "عقدان من سياسات التشغيل الوطنية: 2000-2020 ، الجزء الأول: تصميم سياسة للتشغيل: دروس من الماضي ، سياسات للمستقبل" ، منظمة العمل الدولية، 2021

مجموعة من التدابير قصيرة المدى التي من شأنها أن تكمل المقاربة الاستراتيجية للتشغيل على المدى المتوسط والطويل ".[13]

يتناول هذا الإعلان التوجهات الرئيسية المعتمدة في العقد الاجتماعي الموقع في جانفي 2013 من قبل الحكومة والشركاء الاجتماعيين. يمثل هذا العقد إرادة الحكومة والشركاء الاجتماعيين الانتقال من سلسلة من سياسات سوق العمل النشطة إلى استراتيجية تشغيل متعددة الأبعاد وشاملة تشمل جميع الروافع التي من المحتمل أن تخلق فرص عمل كافية كماً ونوعاً وتجمع بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المعنية بسياسات وتدابير التشغيل.

حددت وزارة التكوين المهني والتشغيل، والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الآلية المؤسسية التي سيتم وضعها لضمان عملية صياغة قائمة على أساس حوار موسع تشاركي وشامل.

تم وضع لجنة السياسات، ولجنة توجيهية، ولجنة فنية، وتجمع هذه اللجان الثلاثية والمشتركة الوزارات وجميع الجهات الفاعلة المعنية، وتهدف إلى تعزيز تماسك أعمالها، مع توجيه صياغة استراتيجية التوظيف المستقبلية بطريقة منسقة. عقد أول اجتماع للجنة السياسات في 22 أوت 2017 لإطلاق عملية الصياغة رسميًا تحت رعاية رئيس الحكومة وبحضور الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ورئيسة الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة ومختلف الوزراء وممثلي الإدارات الوزارية، وبرلمانيين وشركاء تقنيين وماليين.

تستجيب صياغة السياسة الوطنية للتشغيل للمشروع الاجتماعي من أجل توفير شغل لائق للجميع، أي مواطن شغل تضمن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وشروط الحوار الاجتماعي، والحد الأدنى من الضمان الاجتماعي للخدمات ومستوى دخل مقبول اجتماعيا.

تحدد هذه الاستراتيجية أربعة مجالات استراتيجية رئيسية، وهي: (1) اقتصاد تنافسي وشامل ومتنوع ومبتكر يخلق وظائف لائقة ومنتجة، (2) رأس مال بشري مسؤول وقابل للتشغيل، يعترف بقيمته ويكون أداة للتنمية والازدهار، (3) حوكمة سوق الشغل على أساس النموذج الجديد للعلاقات الصناعية المحدد في العقد الاجتماعي الثلاثي، و (4) التنفيذ التشاركي المستمر، والمساءلة والتركيز على النتائج والأداء.

تُظهر هذه الاستراتيجية أن مكافحة البطالة وغيرها من أوجه العجز في توفير العمل اللائق (مثل النقص في اليد العاملة، والعمالة غير الرسمية والضعيفة) لا يمكن معالجتها من خلال سياسات التوظيف النشطة وحدها، وهذا بغض النظر عن درجة فعاليتها. يجب أن يكون خلق العمل اللائق نتيجة تنفيذ استراتيجية متعددة الأبعاد وشاملة لجميع السياسات العامة التي من

[13] منظمة العمل الدولية ووزارة التشغيل والإدماج المهني "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل: تقرير تشخيصي" ، نوفمبر 2019

المحتمل أن تسهم في خلق فرص عمل بكميات ونوعية كافيين (زواري، 2021). وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التشغيل والتكوين المهني تقوم بإعداد سياسة تشغيل وطنية جديدة وفقًا لإعلان الوزير في 28 ديسمبر 2021[14].

في إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي تهدف أساسا إلى الحد من البطالة، كان من الضروري إنشاء إطار مؤسسي ديناميكي قادر على تسهيل الاندماج المهني للعاطلين وتلبية احتياجات سوق العمل من حيث العمالة الماهرة في وقت واحد. .

على مدى السنوات العشرين الماضية، انفتح عمل السياسة الوطنية للتشغيل التي تدعمها منظمة العمل الدولية على مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، مما سهل الأطر الجديدة وعزز الحوار الاجتماعي للتوصل إلى توافق في الآراء حول حلول التوظيف. وتعتبر الوزارات المسؤولة عن العمل والتشغيل، وكذلك منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية أصحاب المصلحة المشتركون. ساعد الحوار بين الشركاء الاجتماعيين الثلاثة في تشكيل عمليات الشراكة الجديدة للتشغيل، على الرغم من اختلاف المدى والنتائج من بلد إلى آخر.

على مدى العقدين الماضيين، رحب الحوار الاجتماعي حول تطوير سياسات التشغيل أيضًا بالتحاق أطراف فاعلة جديدة، مثل الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد والمالية والمجتمع المدني. ومع ذلك، تبقى الجهات الفاعلة المهمة مثل ممثلي العمال غير الرسميين والريفيين غير ممثلة دائمًا.

يستعرض القسم التالي الآليات المؤسسية الرئيسية المطبقة لتطوير سياسة التشغيل ويفصل بين بعض مزايا وعيوب هذه العملية.

عقدت تونس مناقشات حول سياسة التشغيل في إطار آليات الحوار الاجتماعي الثلاثية القائمة. ومع ذلك، إذا تم تنظيم العملية التشاركية على عجل مع مواعيد نهائية قصيرة، أو إذا لم تعترف الحكومة بقيمة الحوار الاجتماعي، فلن يكون لدى الشركاء الاجتماعيين حافز يذكر للمشاركة الكاملة في العملية (الجدول 10).

في عام 2012، على سبيل المثال، اشتكى الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو اتحاد النقابات الرئيسي في تونس، وكذلك الوزارات المعنية، من المشاركة المحدودة. بذلك لم يتم الاعتراف بمشروع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، مما حال دون اعتمادها. لم تبدأ الحكومة التونسية عملية صياغة استراتيجية جديدة للتشغيل إلا في 2016-2017.

شهدت المسارات الأخيرة مشاركة أهم لمنظمات المجتمع المدني وممثلي شرائح معينة من السكان، من بينها الشباب على سبيل المثال.

[14] https://www.tuniscope.com/article/321298/business/services/new-policy-431614

يبقى الوصول إلى المعلومات العنصر الأساسي للمشاركة. من بين المشاكل المطروحة نجد أن وثائق سياسة التشخيص والتوظيف تميل إلى أن تكون طويلة ولا تشجع على المشاركة. بدعم من منظمة العمل الدولية، حاولت بعض الوزارات أيضًا تقديم نسخ مبسطة وواضحة للوزارات التنفيذية الأخرى والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والعموم. في تونس، على سبيل المثال، دعمت منظمة العمل الدولية إنتاج نسخ من استراتيجيات التشغيل الوطنية يسهل الحصول عليها. وبالمثل، أصدرت تونس ملاحظات إرشادية مواضيعية لعرض الأفكار الرئيسية من التحليلات الفنية والتشخيصات على جمهور أوسع.

يجب دعم هذه المبادرات لتبسيط السياسات والدراسات بشكل أكبر لتمكين الوزارات التنفيذية والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني والعموم من المشاركة بثقة أكبر في مناقشات السياسات.

في تونس، دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء بوابات ومواقع إلكترونية مخصصة لجميع الوثائق المتعلقة بعملية التشاور وكذلك النشر على الإنترنت. لسوء الحظ، نادرًا ما يتم تحديث هذه المواقع. هذا هو السبب الذي جعل بعض البلدان، مثل تونس، تأخذ بعين الاعتبار ما هو أبعد من قنوات الاتصال التقليدي، باستخدام وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية المعتادة، من أجل استراتيجيات اتصال أكثر شمولاً تعزز بروز السياسة الاقتصادية الجديدة وتشجّع الجميع على تملّكها.

في كثير من الحالات، يتم إجراء دراسات محددة أيضًا من أجل دراسة أكثر عمقا لموضوعات معينة. يختلف عدد الدراسات ونطاقها اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر، اعتمادًا على الاحتياجات والأولويات والفجوات التي يتعين سدها. وهذا يشمل الدراسات التي تجمع بين التشغيل وسياسات الاقتصاد الكلي، أو النوع الاجتماعي أو السياسات القطاعية كما هو الحال في تونس.

كما تطورت أساليب جمع البيانات والتقييم والنمذجة على مر السنين. في سياق أزمة كوفيد-19، على سبيل المثال، تم تطوير طرق جديدة لجمع البيانات بالإضافة إلى مناهج تحليلية استجابة لتزايد الارتياب وتنامي الحاجة إلى معلومات سريعة. على سبيل المثال، تم إجراء بيانات عالية التردد واستقصاء سريع للقوى العاملة عبر الهاتف في تونس. كما وضعت منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية لإجراء تقييمات سريعة لسوق الشغل.

في مجال عمليات السياسة الوطنية الجديدة الحديثة، يهدف دعم منظمة العمل الدولية إلى تحفيز النقاش حول دورة الحياة بأكملها، من التشخيص الأولي إلى المصادقة النهائية. تم ذلك عادة في إطار سلسلة من ورش العمل على مدى عدة أيام، كما حدث في تونس. قدمت ورش العمل هذه توجهات استراتيجية واقترحت استجابات لمشاكل التشغيل الرئيسية.

ستعتمد أساليب ومنتديات المشاركة على أهداف ومراحل العمليات والوقت والموارد المتاحة وأصحاب المصلحة المشاركين وعلى أي مستوى، سياسي أو تقني كان، كما هو الحال في تونس (الجدول 10). بالإضافة إلى المنتديات الرسمية، تم إجراء مشاورات متكررة من خلال مجموعة من الأساليب الرسمية وغير الرسمية: مجموعات العمل، تداول التعليقات، المناقشات الثنائية، المقابلات، الاستبيانات وحلقات العمل، من أجل جمع مجموعة واسعة من الآراء.

لقد أبرز سياق كوفيد-19 أكثر من أي وقت مضى أهمية تطوير طرق جديدة لمشاركة أصحاب المصلحة والعموم عن بعد، وكذلك تطوير أدوات جديدة لتسهيل المشاورات عبر الإنترنت والمشاركة الإلكترونية. في هذا السياق، هناك حاجة إلى جهود إضافية لتطوير تصميم مبتكر للسياسات العامة، لا سيما من خلال الاستخدام الذكي والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لضمان مشاركة المسؤولين الحكوميين، تتطلب السياسة الاقتصادية الجديدة مناصرة سياسية، في شكل ملخصات وحقائق ووسائط إعلامية ورسائل، إلى جانب بناء العلاقات. في حالات أخرى، على سبيل المثال، في تونس طُلب دعم رئيس الحكومة لبدء عملية الصياغة أو إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة. وتشمل الوسائل الأخرى لحشد الالتزام السياسي إدراج التشغيل كأولوية في خطط التنمية الوطنية أو في الاختصاصات الدستورية الرئيسية. في تونس، تم التوقيع على العقد الاجتماعي (2013) وإعلان التشغيل (2016) من قبل أعلى ممثلين عن الشركاء الثلاثة.

يحدد هذا الإعلان أحد عشر مبدأ لتوجيه مزيد من الإجراءات التي تخص التشغيل، بما في ذلك الحاجة إلى اعتماد استراتيجية تشغيل شاملة تغطي جميع جوانب خلق فرص العمل. ووقع عليها كل من رئيس الوزراء التونسي ورؤساء منظمات العمال وأرباب العمل (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة العمل الدولية. وقد وضع ذلك الأسس السياسية المتينة لعملية صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة ونقطة مرجعية تجمع وجهات النظر المتباينة.

في حالات قليلة، تضمنت عمليات السياسة الاقتصادية الجديدة أصوات المواطنين وتعليقاتهم للتأكد من أن السياسة الاقتصادية الجديدة تستجيب للاحتياجات الحقيقية للناس. في تونس، على سبيل المثال، تم إجراء دراسات استقصائية "سريعة" حول الشباب والمؤسسات من أجل فهم أفضل لمشاكل وتطلعات الشباب والمؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، تمت دعوة ممثلي الشباب للمشاركة في بعض المناقشات حول السياسة الوطنية للتشغيل، بما في ذلك تلك التي حددت رؤية وأهداف هذه السياسة.

يعد جمع جميع شركاء السياسة الوطنية للتشغيل من أجل التنسيق المستمر طوال عملية التخطيط أمرًا بالغ الأهمية، ولكنه لا يحدث بشكل طبيعي. عمليا، تختلف آليات التنسيق هذه. في ظل عدم وجود هياكل ثلاثية مشتركة مناسبة أو فعالة بين الوزارات، أنشأت العديد من البلدان لجانًا مخصصة لتصميم السياسة الوطنية للتشغيل كما رأينا في تونس. أظهرت عمليات السياسة الوطنية للتشغيل في تونس وغيرها من البلدان شرطين أساسيين: يجب أن تكون ثلاثية الأطراف وتشمل مختلف الوزارات، وأن تعمل على مستويات عالية في الحكومة.

◄ **الجدول 10: طرق مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صياغة السياسة الوطنية للتشغيل**

البلد	لجنة السياسات	اللجنة التوجيهية	اللجنة الفنية	المجموعات المواضيعية	لجان الحوار الاجتماعي الثلاثية
تونس (للاعتماد)	لجنة سياسية يرأسها رئيس الحكومة وتتألف من الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (أرباب العمل) وجميع الوزراء.	اللجنة التوجيهية: برئاسة وزير التكوين المهني والتشغيل وتتكون من شركاء اجتماعيين وسبعة وزراء (الشؤون الاجتماعية، والاقتصاد، والمالية، والصناعة، والفلاحة، والتعليم العالي، والسياحة).	اللجنة الفنية: برئاسة إدارة التشغيل بوزارة التكوين المهني والتشغيل وتتكون من الشركاء الاجتماعيين ووزارات التشغيل والمالية والشؤون الاجتماعية، والاقتصاد، والمالية، والصناعة، والفلاحة، والتعليم العالي، والسياحة).	تم تشكيل أربع مجموعات عمل مخصصة: (1) سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية؛ (2) تنمية رأس المال البشري؛ (3) إدارة سوق الشغل؛ و (4) تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل.	

المصدر: Eléonore D'Achon ، "عقدان من السياسات الوطنية للتشغيل: 2000-2020 ، الجزء الأول: تصميم سياسة التشغيل: دروس من الماضي ، سياسات للمستقبل" ، منظمة العمل الدولية ، 2021

4.3. العلاقة بين التجارة والاستثمار والعمالة: سلاسل القيمة العالمية ودمج أحكام التشغيل في الاتفاقيات التجارية

سلطت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ALENA، التي دخلت حيز التنفيذ في 1994) الضوء على أهمية قضايا الشغل والبيئة في السياسة التجارية. لذلك، ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية إدراج أحكام التشغيل في الاتفاقيات التجارية (انظر الرسم البياني 27).

◄ الرسم البياني 27: حصة الاتفاقيات التجارية التي تضمنت أحكاما تخص التشغيل -على المستوى الدولي (1990-2015)

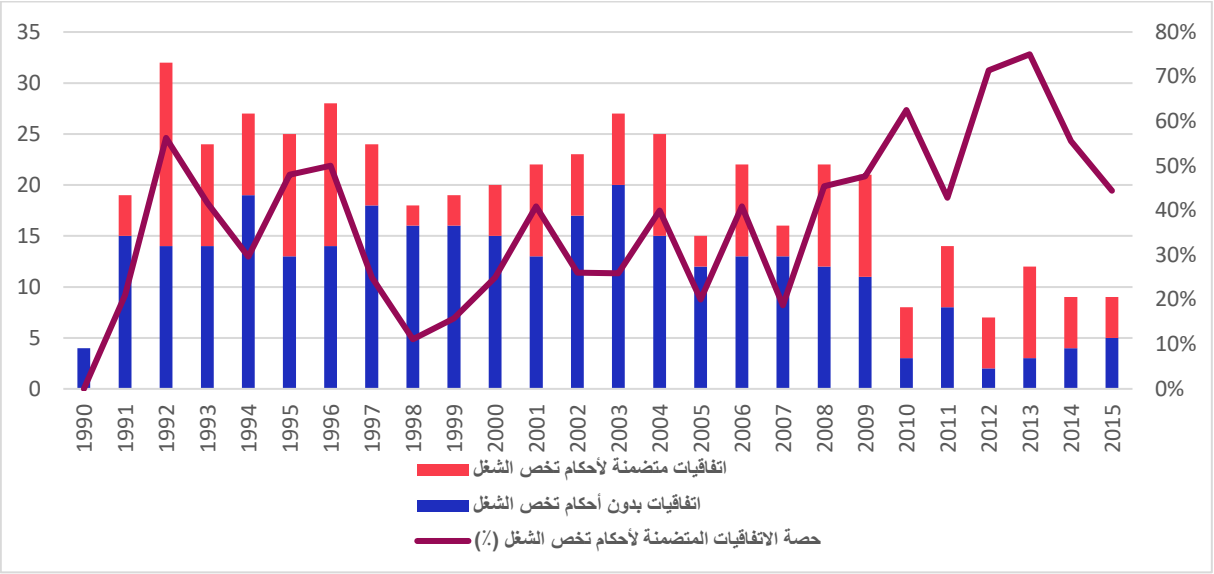

المصدر: من إعداد المؤلفتين باستخدام بيانات UK Data Service (LABPTA)

في الغالبية العظمى من الاتفاقيات التي تشمل أحكام العمل، تتعهد الأطراف بعدم خفض معايير الشغل، وعدم الانتقاص من القوانين المنظمة له، وضمان تطبيق القوانين الوطنية بشكل فعال بما يتماشى وبعض حقوق الشغل ومبادئه.

يوضح تطور الأحكام الخاصة بالشغل في اتفاقيات التجارة الأوروبية أهميتها مع مرور الوقت. كانت تفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين عامي 1995 و2002 أولى الاتفاقيات التي تضمنت إحالات على البنود المنظمة للشغل. تحتوي هذه الاتفاقيات على أحكام خاصة بكل بلد (تقييم أحكام العمل في ترتيبات التجارة والاستثمار، منظمة العمل الدولية 2016). يفرض الاتفاق مع تونس شرط عدم التمييز على أساس الجنسية فيما يتعلق بظروف العمل والضمان الاجتماعي والأجور والفصل. تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة (ALECA) التي تحتوي على فصل خاص بالتجارة والتنمية المستدامة أحدث جيل من الاتفاقيات الأوروبية التي تضمنت أحكاما خاصة بالشغل. في هذا السياق، غالبًا ما تتم الاشارة إلى حوكمة معايير العمل في سلاسل القيمة العالمية باعتبارها ركيزة أساسية ينبغي توحيدها (دليل تقييم أحكام العمل في ترتيبات التجارة والاستثمار، منظمة العمل الدولية 2017). في الواقع، من المعروف أن التحسينات في معايير وشروط العمل التي تضعها الشركات المزودة مرتبط بضغط الشركات القيادية (chefs de file) عليها من حيث خفض التكلفة ووقت التسليم وعوامل أخرى.

حظيت الأحكام المتعلقة بالتنمية المستدامة باهتمام كبير من الباحثين في الآونة الأخيرة. يدرس زارزوزو وكروز ومارتيناز (Martinez-Zarzoso and Kruze (2019 تأثير الأحكام الخاصة بالشغل المدرجة في اتفاقيات التجارة الحرة (ALE) على ظروف سوق العمل في البلدان الموقعة عليها. باستخدام عينات من البيانات التي تخص 96 دولة من 1995 إلى 2008، حدد الباحثون تأثير اتفاقيات التجارة الحرة على ظروف العمل، والتمييز بين اتفاقيات التجارة الحرة التي تحتوي على أحكام تخص الشغل والاتفاقيات التي لا تحتوي عليها. تظهر النتائج أن اتفاقيات التجارة الحرة تحسّن جزئيا ظروف العمل في البلدان الموقعة. كما

تكشف هذه الدراسة أن الأحكام الخاصة بالشغل يمكن أن تكون أداة مناسبة لضمان معايير العمل اللائق، مع التحذير أيضًا أن هذه الأحكام وحدها لا يمكن أن تمنع "السباق نحو المستوى الأدنى". وبالتالي، يجب أن تكون الأحكام الخاصة بالشغل مرتبطة بأهداف محددة لتجنب مثل هذا السباق. تظهر البيانات الخاصة بالاتفاقيات التجارية في تونس أنه تم تضمين أحكام خاصة بالشغل في اتفاقية التجارة المبرمة بين تونس والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في عام 2004 دون سواها (انظر الجدول 11).

◂ الجدول 11: الأحكام الخاصة بالشغل في الاتفاقيات التجارية - تونس

اتفاقات التجارة	السنة	الأحكام الخاصة بالشغل
الاتحاد الأوروبي / تونس	1995	لا
الأردن / تونس	1998	لا
المغرب / تونس	1999	لا
تونس موريشيوس	2004	لا
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرةِ/تونس	2004	نعم
الجزائر / تونس	2008	لا

المصدر: البيانات التي نشرتها UK Data Service (LABPTA)

على غرار الاتفاقيات التجارية، زادت أحكام العمل أيضًا في ترتيبات الاستثمار الدولية. لم يكن الهدف من هذه الاتفاقيات، في بدايتها، حماية العمال وإنما حماية المستثمرين. ومنذ ذلك الحين، ازداد الاهتمام بالقضايا الاجتماعية في اتفاقيات الاستثمار، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية التي تضم فصولاً جوهرية تخص الاستثمار. يُظهر تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد (2015) أن ما يقرب من 40٪ من اتفاقيات الاستثمار المبرمة في عام 2014 تشير إلى حماية العمال.

تونس، من جهتها، لديها 59 اتفاقية استثمار، تضمنت 23 ترتيبات تحتوي على إشارات إلى التحكيم أو التوفيق في إطار اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات[15].

[15] https://icsid.worldbank.org/fr/ressources/base-de-donn%C3%A9es/base-de-donn%C3%A9es-relative-aux-trait%C3%A9s-bilat%C3%A9raux-dinvestissement

4. الآليات المؤسسية

يهدف هذا القسم إلى عرض الآليات المؤسسية التي تدعم تصميم وتنفيذ سياسات التجارة والاستثمار والتشغيل في تونس.

1.4. سياسات الاستثمار

في إطار تشجيع الاستثمار ووضع سياسة استثمار واضحة، صدر قانون الاستثمار الجديد (القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016) والمرسوم الحكومي بشأن حوكمة الاستثمار (الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017) وينص كلاهما على اعتماد آلية مؤسسية جديدة تتكون من ثلاثة محاور رئيسية هي المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار.

1.1.4 المجلس الأعلى للاستثمار (CSI)

يأتي المجلس الأعلى للاستثمار ليحل محل الهيئة العليا للاستثمار. يرأسه رئيس الحكومة ويتكون من الوزراء المعنيين بالاستثمار ومحافظ البنك المركزي التونسي، ومهامه الأساسية هي:

- إقرار سياسة الدولة واستراتيجيتها وبرامجها الاستثمارية.
- تقييم سياسة الاستثمار واتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز مناخ الأعمال.
- منح الحوافز لمشاريع المصلحة الوطنية.
- فحص النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار.

2.1.4 الهيئة التونسية للاستثمار (ITI)

من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين، تم إنشاء الهيئة التونسية للاستثمار لتكون المحاور الوحيد للمستثمر، وتتمثل مهامها في ما يلي:

- اقتراح السياسات والإصلاحات بالتنسيق مع القطاع الخاص.
- اشراف وتوجيه المستثمرين ومراجعة طلبات المنح للمشاريع التي تزيد كلفتها عن 15 مليون دينار.
- منح التراخيص وفقاً لأحكام المادة 4 من قانون الاستثمار.
- فحص ومعالجة طلبات المستثمرين لحل المشاكل التي تنشأ بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.
- دراسة وتقييم المشاريع ذات الاهتمام الوطني وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار.
- جمع ونشر المعلومات الخاصة بالاستثمار وإعداد تقارير التقييم.

3.1.4 الصندوق التونسي للاستثمار (FTI)

من أجل تشجيع المستثمرين، أنشأ قانون الاستثمار الجديد الصندوق التونسي للاستثمار، وهو مسؤول بشكل أساسي عن:

- منح أقساط الاستثمار.
- المساهمة في صناديق الاستثمار المشتركة وصناديق رأس المال الإنمائي.
- إنشاء صناديق التمويل الأولي وصناديق التنمية في كل منطقة.
- إنشاء صناديق خاصة بالقطاعات ذات الأولوية.

4.1.4 الوكالات الحكومية الأخرى

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي وهي وكالة أخرى مسؤولة أيضًا عن دعم الاستثمار، مستقلة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII)، وهي بوابة استقبال المستثمرين تحت إشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم. ومع ذلك، فإن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي المسؤولة على تشجيع الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الصناعي، ويعني ذلك الحاجة إلى تعاون مكثف بين الوزارات لتجنب الازدواجية والتداخل. أبرزت مراجعة دائرة الحاسبات لحسابات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وإدارتها مساهمة محدودة في تنمية الاستثمار، حيث كان الأداء أقل من التوقعات مع قصور في إدارة المنافع والإعفاء من المنح وتداخل بين الامتيازات الممنوحة من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة تشجيع الاستثمار الزراعي وصرف المساعدات دون التحقق الشامل من أهلية الاستثمار[16]. وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي هي وكالة أخرى مسؤولة عن ترويج الاستثمار، مستقلة أيضا عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وهي بوابة استقبال المستثمرين تحت إشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم. ويتضح من هذا العدد، الذي لا يشمل الهياكل القطاعية الأخرى، أن هذه المؤسسات والتكاليف المرتبطة بها ستستفيد حتما من ترشيدها.

5.1.4 آليات الصناديق والمساعدات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت تونس العديد من الصناديق وآليات المساعدة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. يلخص الجدول 12 آليات التمويل والدعم التي تستهدف الشركات المصدرة.

[16] http://www.courdescomptes.nat.tn/Ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA_58_4_0_0_0_0000_0000_Agence%20de%20promotion%20de%20l'industrie%20et%20de%20l'innovation__216

◄ الجدول 12: الصناديق وآليات المساعدة التي تستهدف الصادرات

آلية الصناديق / المساعدات	النص قانوني	المهمة
صندوق الوصول إلى الأسواق الخارجية فامكس 1) (FAMEX) و 2)		صندوق الوصول إلى الأسواق الخارجية هو جزء من برامج مشروع تنمية الصادرات (الأول والثاني) من خلال قرض من البنك الدولي. الهدف منه - تقديم المساعدة الفنية والمالية للشركات التي تصدر لأول مرة. - مساعدة الشركات المصدرة لتنويع أسواق التصدير والنجاح في الانتقال من المناولة إلى المنتج النهائي. - مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المعارض الدولية للترويج لمنتجاتها
صندوق النهوض بالصادرات (FOPRODEX)	المادة 85 من القانون 84-84 المؤرخ في 31 ديسمبر 1984	صندوق النهوض بالصادرات هو صندوق خزينة خاص ممول من وزارة المالية تحت إشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات ويديره CEPEX: - مساعدة الشركات في تنفيذ إجراءات البحث عن الأسواق الجديدة والتعريف بمنتجاتها في الخارج. منذ عام 1998، تم توسيع مجال تدخله ليشمل الإجراءات التي تسمح بتطوير وظيفة التصدير للشركات، مثل: التمثيل التجاري في الخارج، والوصول إلى تقنيات المعلومات، وتدريب مديري الشركات على التجارة الدولية.
صندوق تنمية الأنشطة الصناعية (FODEC)	القانون رقم 94-127 المؤرخ في 26 ديسمبر 1994	صندوق تنمية الأنشطة الصناعية هو آلية التمويل التي تتدخل في إطار برنامج التحديث الصناعي. يُعد صندوق FODEC مكملًا لآليات التمويل الأخرى ويتضمن من حيث المبدأ جميع التدابير لتحسين أداء الشركات التي لا يشملها هذا الأخير. يقدم المساعدة في شكل برنامج تأهيل (PMN) والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP). يساهم في تمويل الإجراءات المتعلقة بتحسين جودة المنتجات الصناعية؛ عمليات إعادة الهيكلة الصناعية. الدراسات الاستراتيجية القطاعية وجميع الإجراءات الأخرى الهادفة إلى تنمية القدرة التنافسية في قطاعي الصناعة والخدمات.
برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ إلى الأسواق (PCAM)	قانون 2005-58 الصادر في 18 جويلية 2005	يعد برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ إلى الأسواق جزءا من برامج التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة. الهدف الاستراتيجي لـبرنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ إلى الأسواق هو تعزيز القدرة التنافسية للشركات التونسية وتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق الدولية، ولا سيما في أوروبا.
تصدير +	المرسوم 2015-124 المؤرخ في 13 جويلية 2015	تصدير + هو مشروع يهدف إلى تعزيز الصادرات التونسية من خلال مجموعة من خدمات الأسناد والدعم الفني والمالي. يتدخل في شكل منح تعويض مطابقة جزئية ويتضمن بشكل أساسي الأهداف التالية: - تعزيز قدرات نفاذ الشركات التونسية إلى الأسواق الخارجية. - دعم الجمعيات المهنية ومجموعات الأعمال في مبادراتها الدولية. - تنمية الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

المصدر: مقتبس من التقرير "دراسة حول المساعدة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية والخدمات ذات الصلة في تونس"، أجرتها شركة PwC Tunisia ومجلس التحليل الاقتصادي، Project GIZ-IDEE / CAE، 2020

2.4. السياسات التجارية

1.2.4 وزارة التجارة وتنمية الصادرات

تعتبر وزارة التجارة وتنمية الصادرات الفاعل الرئيسي في إدارة السياسة التجارية في تونس. إلى جانب ذلك، يكمن دورها الرئيسي في تعزيز قدرة التجارة المحلية والخارجية. كما أنها مسؤولة عن تنفيذ الرقابة الاقتصادية وسياسة المنافسة وحماية صحة المستهلك وسلامته من خلال مراقبة الأسعار والجودة. من ناحية أخرى، فإن وزارة التجارة وتنمية الصادرات هي النقطة المحورية التي تتعامل مع كل ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية (WTO) ونظام التجارة متعدد الأطراف بشكل عام.

2.2.4 المؤسسات الحكومية الأخرى

تدعم العديد من المؤسسات الأخرى وزارة التجارة وتنمية الصادرات وتتدخل لدعم الصادرات. تم إنشاء مركز النهوض بالصادرات (CEPEX) في عام 1973 من أجل تنفيذ استراتيجية تطوير الصادرات تحت إشراف الوزارة من خلال إعلام المصدرين التونسيين وأسنادهم في عملية التصدير ودعمهم إدارياً ومالياً ومرافقتهم في الأسواق الخارجية. يدير مركز النهوض بالصادرات أحد أقدم صناديق الدعم للمصدرين، وهو صندوق النهوض بالصادرات (FOPRODEX)، الذي أنشأته الدولة في عام 1985. يساعد هذا الصندوق المؤسسات في البحث عن الأسواق واكتشافها والاشهار والانتصاب في الخارج والوصول إلى تقنيات المعلومات الجديدة. كما أنه يساعد على تدريب المدراء التنفيذيين في مجال التجارة الدولية. أما المجلس الوطني للتجارة الخارجية، فقد أنشأ في عام 1994 لتنفيذ استراتيجية النهوض بالصادرات، كما يراقب الإجراءات التجارية، حيث يقوم ببرمجة المعارض والفعاليات.

3.2.4 الاتفاقات والترتيبات التجارية

<u>تونس ونظام التجارة متعدد الأطراف</u>

منذ عام 1990، انضمت تونس رسميًا إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. يهدف هذا الاتفاق متعدد الأطراف إلى تطوير التبادل الحر من أجل الضغط على الأسعار لفائدة المستهلكين والاستفادة بشكل أفضل من عوامل الإنتاج ودعم الشغل في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان بامتيازات مقارنة مع البلدان الأخرى. علاوة على ذلك، دعمت تونس 909 تعريفة من إجمالي 6052 يشملها نظام التسمية المنسق (HSN)، من بينها (832 تعريفة) تخص المنتجات الصناعية، أي ما يناهز 14٪ من نظام (NSH)، و (77 تعريفة أخرى) تخص المنتجات الزراعية، أي ما يناهز 2٪ من نفس النظام.

في عام 1995، أصبحت تونس عضوا في منظمة التجارة العالمية . وفي هذا السياق، وصلت التزاماتها في المجالات الزراعية والصناعية إلى 4005 تعريفة، أو 66٪ من نظام التسمية المنسق NSH. وبالمثل، تتعهد تونس بمعاملة شركائها التجاريين حسب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (NPF) التي تهدف بشكل خاص إلى تعزيز تبادل المعلومات التجارية وتسهيل المشاركة في الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي.

في نوفمبر 2014، تم اعتماد بروتوكول التعديل لإدراج الاتفاقية الجديدة بشأن تيسير التجارة في الملحق 1 (أ) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والتي تم صادقت عليها تونس في عام 2020. يبلغ المعدل الحالي لتنفيذ الالتزامات بموجب هذه الاتفاقية 59.7٪ مع أفق زمني يتراوح من فيفري 2017 إلى ديسمبر 2030. رفعت تونس دعوى ضد المغرب لدى منظمة التجارة العالمية حول رسوم مكافحة الإغراق النهائية التي فرضها المغرب على واردات الكراسات المدرسية في 21 فيفري 2019. وتعتبر هذه الدعوى الاستشارة الثانية التي تطلبها تونس من المنظمة بشأن المغرب حول رسوم مكافحة الإغراق المؤقتة التي يفرضها هذا البلد على واردات الكراسات المدرسية من تونس. قدمت اللجنة التي أنشأتها هيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية لفحص الشكوى المقدمة من تونس ضد المغرب تقريرها في 27 جويلية 2021 وكان القرار لصالح تونس[17].

اتفاقيات مع دول أوروبية

في عام 1995، وقعت تونس على أول اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، وتهدف بشكل أساسي إلى إعفاء المنتجات الصناعية بالكامل بداية من 1 جانفي 2008. كما نصت هذه الاتفاقية على التحرير الجزئي لبعض المنتجات الزراعية والسمكية من خلال فتح حصص بدون رسوم جمركية. لا تزال المفاوضات حول التكامل الإقليمي مع الشريك الأوروبي مستمرة منذ انطلاقها في عام 2015 من أجل اتفاقية تجارة حرة شاملة وعميقة بين تونس والاتحاد الأوروبي (ALECA). وقد لوحظت العوائق على مستوى عدة فصول. لم تستمر المفاوضات منذ الجولة الأخيرة من المفاوضات في ماي 2019، لا سيما المتعلقة بقطاعي الخدمات والزراعة التي تثير الكثير من المخاوف في تونس.

في فيفري 2004، وقعت تونس والأردن ومصر والمغرب اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي (اتفاقية أغادير). بموجب هذه الاتفاقية، يتم تبادل جميع المنتجات، الزراعية والصناعية، بحرية منذ عام 2007 وهي معفاة من كل الرسوم الجمركية مع الابقاء على تراكم المنشأ مع الاتحاد الأوروبي.

تم إبرام اتفاقية جديدة بين تونس والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) في ديسمبر 2004. في هذا الإطار، أصبحت المنتجات غير الزراعية معفاة من الرسوم الجمركية منذ جويلية 2008.

اتفاقيات مع الدول العربية وتركيا

في فيفري 2004، وقعت تونس والأردن ومصر والمغرب اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية، اتفاقية أغادير، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007. بموجب هذه الاتفاقية، تستفيد جميع المنتجات من الإعفاء الكامل من رسوم الاستيراد ومن أي ضريبة لها تأثير مماثل. كما تنص الاتفاقية على التراكم القطري للمنشأ للمنتجات المنتجة بشكل مشترك في الدول الأعضاء

[17] https://www.wto.org/french/tratop_f/dispu_f/cases_f/ds578_f.htm

في الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتركيا ("Euromed- Pan- ") ، باستثناء المنتجات الزراعية والصناعية الزراعية التي لم يتم تحريرها بعد بين الاتحاد الأوروبي وكل أطراف الاتفاق.

أبرمت تركيا اتفاقية مع الجمهورية التونسية في نوفمبر 2004، التي دخلت حيز التنفيذ في جويلية 2005. نصت هذه الاتفاقية على الإعفاء الكامل للمنتجات الصناعية، وكذلك إعفاء بعض المنتجات الزراعية.

في عام 1997، وقعت تونس اتفاقية تيسير وتنمية التجارة العربية البينية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) التي تضم حاليًا 18 دولة عربية. هذه الاتفاقية هي اتفاقية تجارة حرة وتسمح بإعفاء المنتجات الزراعية والصناعية بداية من 1 جانفي 2005، باستثناء القائمة العربية المشتركة للمنتجات المحظورة لأسباب أمنية وصحية ودينية وبيئية.

كما أبرمت تونس العديد من الاتفاقيات لإنشاء مناطق تجارة حرة مع مختلف البلدان المغاربية والعربية. أبرمت تونس أول اتفاقية من هذه الاتفاقيات مع مصر في مارس 1998 لتصبح سارية المفعول في نفس العام. ثم وقعت اتفاقية مع الأردن في أفريل 1998 دخلت حيز التنفيذ في 1999، كما وقعت على اتفاقية مع المغرب دخلت حيز التنفيذ في مارس 1999. في جوان 2001، وقعت تونس اتفاقية مع ليبيا دخلت حيز التنفيذ في فيفري 2002. وأخيراً، تم إبرام اتفاقية مع سوريا في جوان 2004 دخلت حيز التنفيذ في مارس 2005.

كما وقعت تونس عدة اتفاقيات تجارية تفضيلية أخرى. وقعت تونس على اتفاقية تجارية مع موريتانيا في 25 سبتمبر 1964 وتم تعديلها بموجب البروتوكول الإضافي المؤرخ في 27 جانفي 1986، كما وقعت على بروتوكولها الإضافي بتاريخ 12 جويلية 1988. وقعت تونس على اتفاقية الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2002، ووقعت على اتفاقية تجارة تفضيلية أخرى مع إيران في جانفي 2007 دخلت حيز التنفيذ في ماي 2008. وتشجع هذه الاتفاقية، على وجه الخصوص، على تخفيض التعريفة الجمركية على بعض المنتجات الصناعية. في ديسمبر 2008، وقعت تونس على اتفاقية تجارة ثنائية تفضيلية جديدة مع الجزائر دخلت حيز التنفيذ في مارس 2014. وتنص هذه الاتفاقية على أن يمنح كل منهما للآخر امتيازات لا تقل أهمية عن تلك التي يمنحها كل منهما للاتحاد الأوروبي.

<u>اتفاقيات مع الدول الأفريقية</u>

بعد التوقيع على الاتفاقية في مارس 2018، انضمت تونس رسميًا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf) في جويلية 2020. تنص هذه الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية التي تمثل 90٪ من بنود التعريفة الجمركية على مدى 5 سنوات لمعظم البلدان المتقدمة، وعلى مدى 10 سنوات بالنسبة للبلدان الأقل نموا. تلزم الاتفاقية الأطراف على إلغاء الرسوم الجمركية في وقت لاحق بالنسبة لـ 7٪ من بنود التعريفة الجمركية. دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 جانفي 2020، لكن تونس، لم تنته بعد من إعداد القائمات الخاصة بامتيازات التعريفة الجمركية، وبذلك لم تتمكن من تنفيذ المبادلات دون رسوم جمركية. يجري العمل التقني حاليا لإعداد قائمات المنتجات الصناعية والزراعية والحرفية إلى جانب الالتزامات المحددة في قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية التي ستقدمها تونس لشركائها الأفارقة. في جويلية 2018، وقعت تونس على اتفاقية

أخرى للانضمام إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا). كجزء من هذه الاتفاقية وبداية من 1 جانفي 2020، بدأت المبادلات التجارية بين تونس والدول الأعضاء في الكوميسا تستفيد، على أساس متبادل، من العديد من الامتيازات الجمركية التي تشمل بشكل أساسي الإعفاءات الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

3.4. سياسات التشغيل

فيما يلي تقديم للجهات الفاعلة المختلفة المسؤولة عن تنفيذ سياسات التشغيل.

1.3.4 وزارة التكوين المهني والتشغيل (MEFP)

تتمثل المهمة الرئيسية لوزارة التكوين المهني والتشغيل (MFPE) في إعداد خطط واستراتيجيات قطاعية في مجال التكوين المهني والتشغيل وريادة الأعمال. فيما يتعلق بالتكوين المهني، تهدف وزارة التكوين المهني والتشغيل إلى زيادة معدل اندماج المتخرجين من مراكز التكوين المهني في سوق العمل من خلال تحسين التكوين وتطوير الشراكات مع قطاعات الإنتاج. بدأت الوزارة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة، والتي تشمل تطوير ثقافة ريادة الأعمال، ودعم أصحاب المشاريع، ومساعدتهم على الوصول إلى التمويل ونظام ضمان الائتمان، وتنويع مصادر التمويل وإنشاء إطار تنظيمي يسمح بإدراج الأنشطة غير الرسمية في النظام الرسمي. أخيرًا، تهدف وزارة التشغيل والتكوين المهني إلى زيادة قابلية توظيف الباحثين عن عمل على مستويات مختلفة من خلال تكييف سياسات التشغيل النشطة للاستجابة على النحو الأمثل لاحتياجات القطاعات المنتجة. لتنفيذ مهمتها، تعتمد وزارة التشغيل والتكوين المهني على مجموعة من المؤسسات التي يتم تعريفها في الأقسام التالية.

2.3.4 الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI)

الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل مؤسسة عمومية غير إدارية تم إنشاؤها في فبراير 1993 تحت إشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تنفيذ سياسة التشغيل الوطنية. وهي مسؤولة بشكل أساسي عن تحفيز سوق العمل على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية والقطاعية. كما تهدف إلى تطوير وتوفير المعلومات حول التشغيل والمؤهلات المهنية لأصحاب الأعمال وكذلك للباحثين عن عمل. ومن بين مهامها أيضًا تنفيذ برامج تعزيز التشغيل وإدماج الشباب. من ناحية أخرى، تتعهد بتقديم الدعم اللازم لدعم المؤسسات الصغرى والعمل المستقل. كما تهتم بانتداب اليد العاملة التونسية في الخارج وإعادة دمج العمال المهاجرين في الاقتصاد الوطني بعد عودتهم إلى البلاد.

3.3.4 المرصد الوطني للتشغيل والمؤهلات (ONEQ)

يعد المرصد الوطني للتشغيل والمؤهلات مكونًا أساسيًا لنظام الإحصاء الوطني، وهو متخصص في دعم اتخاذ القرار في مجال التشغيل والمؤهلات. ويشارك بشكل رئيسي في تطوير الاستراتيجيات والسياسات والبرامج في مجال التكوين والتشغيل، حيث يضمن متابعة وتقييم الإجراءات المعتمدة في هذا المجال. كما يتولى تحليل سوق العمل والتكوين على

المستوى الإقليمي والقطاعي وتحديد الاحتياجات من حيث المؤهلات والمهارات. وبالتالي فإن المرصد الوطني للتشغيل والمؤهلات مسؤول عن مراقبة اندماج أولئك المتخرجين من نظم التكوين والتعليم في الحياة المهنية. من ناحية أخرى، تهتم هذه المؤسسة بإنتاج وتطوير الإحصاءات المتعلقة بسوق الشغل، وكذلك إجراء ونشر تحليلات التشغيل والمؤهلات باستخدام المؤشرات ذات الصلة والتقارير الدورية عن توجهات سوق الشغل.

4.3.4 الصندوق الوطني للتشغيل (FNE)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل، أو صندوق 21-21، في جانفي 2000 كآلية جديدة تقوم على التضامن الوطني وتهدف إلى تسهيل اندماج الشباب، وبشكل أعم جميع الباحثين عن عمل الذين يواجهون صعوبات في دخول سوق الشغل بغض النظر عن أعمارهم ومستوى دراستهم أو الجهات التي ينتمون اليها. تم إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل لمساعدة الشباب على تكوين أفضل وتهدف إلى زيادة فرصهم في الحصول على شغل.

5.3.4 البنك التونسي للتضامن (BTS)

تم إنشاء البنك التونسي للتضامن في ديسمبر 1997 لتمويل الشباب من خريجي التعليم العالي والتكوين المهني. البنك متخصص في دعم الشركات الصغيرة جدًا من خلال تمويل الأشخاص غير المؤهلين عادةً للحصول على قرض من البنوك التجارية بسبب افتقارهم إلى الأصول أو الضمانات. يبلغ معدل الفائدة السنوية المفروض على القروض الممنوحة 5٪ كحد أقصى مع فترة إعفاء تتراوح بين 3 و12 شهرًا. يمكن سداد هذه القروض على مدى فهرة من سنتين إلى 7 سنوات أو من 7 إلى 11 سنة. يجب أن يكون جزء التمويل الذاتي بين 3٪ و10٪ من إجمالي المبلغ المستثمر.

4.4. مواثيق القدرة التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

تتمتع تونس بالعديد من الايجابيات التي تسمح لها بأن تجد طريقها مرة أخرى نحو التنمية المستدامة بنسق تدفعه فرص كثيرة في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي. وإدراكًا منه بالفرص المتاحة والتزاما منه بتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز إمكانيات النمو، وضع مجلس التحليل الاقتصادي برئاسة الحكومة ميثاقا للقدرة التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في عام 2019.

يهدف هذا الميثاق، الذي يركز على القطاع الصناعي، إلى دعم بداية الانتعاش الاقتصادي مع العمل من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. تأخذ التدابير التي يوصي بها هذا الميثاق في الاعتبار قضايا القدرة التنافسية غير السعرية وقدرة الارتقاء الموصوفة سابقا وتغطي الركائز الخمس التالية: الإطار التنظيمي والمحفز، والبنية التحتية، والتمويل، والتوظيف، والتكوين والتجديد. تستجيب الالتزامات المقترحة للقضايا التي تشترك فيها التجارة والاستثمار والتشغيل، وبالتالي تشكل هذه الالتزامات خارطة طريق مهمة.

من أجل دعم القطاعات الواعدة في تحقيق أهدافها المحددة، يشجع مجلس التحليل الاقتصادي على تطوير 20 اتفاقية تنافسية قطاعية أخرى. ومن أهم القطاعات المعنية، نجد صناعة السيارات والأدوية وصناعة النسيج والملابس. تهدف هذه الاتفاقيات إلى إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات المتبادلة بهدف ضمان التعبئة الوطنية اللازمة حول هذه الأهداف الطموحة.

تم وضع هذا الميثاق على أساس المسؤولية المشتركة بين الأطراف المعنية والحكومة والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل. وفي هذا السياق، تلتزم الدولة بتنفيذ الأدوات الأفقية والقطاعية للسياسة الصناعية. في المقابل، يلتزم القطاع الخاص بتحقيق أهداف 2025 من حيث الاستثمار والصادرات وخلق فرص العمل والتطوير التكنولوجي والمسؤولية الاجتماعية.

سيتم وضع هيكل حوكمة يشمل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على مستويين: مستوى أول استراتيجي، من خلال إنشاء لجنة توجيهية للميثاق تكون مسؤولة مباشرة أمام رئاسة الحكومة. وستتمثل مهمتها في ضمان التنفيذ السليم للميثاق وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذه. ويكون المستوى الثاني فنيا، من خلال تشكيل اللجان القطاعية التي ستكون ملحقة باللجنة التوجيهية للميثاق، إلى جانب لجنة أخرى تكون مهمتها الرئيسية تطوير استراتيجية الاتصال وتنفيذها. ستكون اللجان الفنية مسؤولة عن مراقبة الميثاق بدعم من المجموعات الفنية وستحاول التركيز على الركائز الخمس للاتفاقية. تم وضع شرط أساسي للإدارة السليمة للاتفاقية وهو احترام التكافؤ بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

الأهداف الرئيسية لاتفاقية 2025 هي كما يلي:

- تحقيق نمو 4.5٪ في الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة الصادرات لتصل إلى 90 مليار دينار
- زيادة معدل الاستثمار لكي يمثل 24٪ من الناتج المحلي الإجمالي
- خلق 84.000 موطن شغل سنويا
- الالتحاق بالخمسين دولة الأفضل تصنيفًا دوليًا من قبل دافوس وممارسة أنشطة الأعمال (Davos et Doing Business)

وتتعهد الدولة من جهتها بإجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف (انظر الجدول رقم 13).

الجدول 13: الأهداف الكمية لعام 2025

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
معدل النمو (في المائة)	2,5	1,6	2,5	3	3,5	4	4,5	4,5
صادرات السلع والخدمات (بمليارات الدنانير الحالية)	49	52	57	64	72	79	93	106
صادرات السلع والخدمات (بمليارات الدنانير الحالية)	41	43	47	53	60	66	78	90
الصادرات من السلع	38,8	36,7	37	38,5	40	41	45	47,5
الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي	18,5	18,6	20	20,5	21,5	22,5	23	24
خلق فرص العمل (بالآلاف)	28	29	39	45	54	61	79	84

المصدر: ميثاق التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في تونس (رئاسة الحكومة)

لم يتم تنفيذ الميثاق حتى الآن. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الميثاق الوطني والاتفاقيات القطاعية لازالت قيد المناقشة[18]. يُعزى التأخير الحاصل طبعا إلى التغييرات المتعددة والمتتالية على مستوى صنع القرار السياسي.

1.4.4 ميثاق القدرة التنافسية لصناعة السيارات

أثبتت صناعة السيارات التونسية نفسها على مدى العقدين الماضيين كقطاع رئيسي للنمو الوطني مع أداء ملحوظ من حيث خلق فرص العمل (80 ألف وظيفة في عام 2016 بما في ذلك 67 ألف وظيفة مباشرة و13 ألف وظيفة غير مباشرة) والتصدير (10.7+٪ متوسط النمو في قيمة الصادرات بين عامي 2010 و2016).

تم إبرام ميثاق للقدرة التنافسية لصناعة السيارات، ولا يزال قيد المناقشة بين الحكومة والقطاع الخاص[19]لتنشيط القطاع وضمان نموه المستدام. ضمن هذا الإطار، يجب تحقيق أهداف واضحة وطموحة من قبل القطاع الخاص، شريطة أن يتم ضمان التدابير والالتزامات اللازمة من قبل الجانب الحكومي (انظر الجدول 14).

[18] https://www.webmanagercenter.com/2022/03/07/481006/tunisie-une-nouvelle-strategie-de-relance-du-sector-industriel-en-preparation/

[19] https://www.webmanagercenter.com/2022/01/27/479713/components-automobiles-les-ambitions-tunisiennes-a-lhorizon-2027/#:~:text=A%20travers%20le%20pacte%20Partnership، مضاعفة%20d%ش٪ 20 معدل%20d%تأطير.

ينص تنفيذ هذا الاتفاق على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية بحلول عام 2025، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار والصادرات وخلق فرص عمل جديدة.

ولتحقيق هذه الأهداف تلتزم الدولة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تؤثر بشكل رئيسي على تحسين البنية التحتية والكفاءة اللوجستية، وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية، ومراجعة نظام التعليم والتكوين المهني من أجل ضمان التوازن بين العرض والطلب على مستوى سوق العمل، وتشجيع البحث والتطوير، وتحفيز الابتكار من أجل تعزيز القيمة المضافة للقطاع، وأخيراً تعزيز وإبراز صورة تساعد على جذب المستثمرين الأجانب.

◄ الجدول 14: أهداف عام 2025

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الصادرات (مليار دينار تونسي ثابت 2018)	5,7	6,1	6,5	7,1	8,3	9,3	11	12.6
الاستثمار (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للسيارات)	%12	%12,50	%14	%17	18%	% 22	%25	%26
استثمارات جديدة في صناعات السيارات تونس	1 وحدة تجميع نهائية للسيارات الكهربائية باستثمار مبدئي 300 مليون يورو عام 2023							
	اثنان من مزودي المعدات الأصلية للسيارات من الطراز الأول باستثمار 200 مليون يورو في 2021 ثم 2024							
	مركزان للكفاءة يشغلان أكثر من 500 شخص في كل وحدة في عام 2021 ثم 2024							
عدد مواطن الشغل	84 786	87 500	90 125	96 329	98 000	108940	115 708	120 000
القيمة المضافة لكل موظف (ألف دينار)	36,9	38,3	39,6	40,4	46,5	46,8	52,2	57,6
معدل الاندماج الوطني (٪)	%40	%40,50	%42	%44	%45	%48	%49,50	%50
معدل الإدارة (٪ من الموظفين)	%14 في 2016	%14,50	%15	%16	%16,20	%18	%19	%20

المصدر: ميثاق القدرة التنافسية لصناعة السيارات في تونس (رئاسة الحكومة)

2.4.4 ميثاق القدرة التنافسية لقطاع الأدوية

تهدف مبادرة تطوير القدرة التنافسية لقطاع الأدوية إلى حشد وتنسيق أعمال القطاعين العام والخاص بهدف تسريع وتيرة التنمية القطاعية، وبالتالي تعزيز خلق فرص العمل وتنمية الصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى وتشجيع الاستثمار الخارجي.

ويهدف إلى التعاقد على التدابير والالتزامات المتبادلة لجميع الأطراف المعنية بهدف تعزيز قطاع صيدلاني مبتكر ذي قيمة مضافة عالية وتنافسية عالية على مستوى القارة الأفريقية بأكملها وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ترتبط التزامات القطاع الخاص، التي تتمثل في عقد حول برنامج يغطي الفترة 2019-2022، بشكل أساسي بتنمية الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، والنهوض بالاستثمار الخارجي وخلق فرص عمل جديدة (انظر الجدول 15).

هذه الصيغة التعاقدية هي أيضًا ضمان للتنفيذ السليم للإجراءات المقررة. وبالفعل، فإن الدولة ملتزمة بإجراء الإصلاحات اللازمة لدعم القطاع الخاص لمن أجل تحقيق أهدافه.

يتعين على الدولة تنفيذ بعض الإصلاحات، المصنفة كأولويات عالية، بمجرد التوقيع عليها وهي على المدى القصير:

- إصلاح سياسة تسعير الأدوية (تحديد ومراجعة وسداد التكاليف) من خلال إنشاء لجنة السعر الواحد
- تحسين التعويض ونجاعة نظام تزويد الأدوية
- تعزيز أداء حوكمة القطاع من خلال إنشاء وكالة للأدوية
- تقليل الوقت المطلوب للحصول على تصاريح التسويق وتحديث عملية التسجيل

من المقرر تنفيذ تدابير تكميلية أخرى على المدى المتوسط (بحلول عام 2022):

- تشجيع تطوير البيوتكنولوجيا (البيولوجيا الحيوية)
- تحسين الإطار المؤسسي لتطوير التجارب قبل السريرية والسريرية كخدمات تصدير
- دعم التصدير المباشر

الجدول 15: الأهداف الرئيسية لعام 2022

المؤشر	الوضع في نهاية عام 2017	أهداف عام 2022
سوق الأدوية البشرية	2020 مليون دينار موزعة بين السوق الخاص بقيمة 1495 مليون دينار (بالأسعار العامة) وسوق المستشفيات بقيمة 530 مليون دينار	الحفاظ على معدل نمو أعلى من 8٪ للإنتاج المحلي
	نمت مبيعات الأدوية المنتجة محليًا بمعدل 7,5٪ بين عامي 2013 و2017	
	شهدت مبيعات الأدوية المستوردة نموًا صفريًا بين عامي 2013 و2017	
مواطن الشغل	8800 وظيفة في صناعة الأدوية (الأدوية البشرية) بما في ذلك 1000 وظيفة خدمية (مقارنة بـ 6000 في عام 2013)	خلق أكثر من 2500 فرصة عمل، من بينها 2000 في الصناعة و500 في الخدمات
الصادرات	116 مليون دينار قيمة صادرات الأدوية البشرية في عام 2017 بإنتاج إجمالي قيمته 900 مليون دينار، أي 13٪ من الصادرات	توحيد الصادرات الصناعية الوطنية لزيادة الإنتاج المحلي من 13 إلى 24٪ لتصل إلى 320 مليون دينار
	تضاعفت الصادرات بين عامي 2012 و2017 (من 60 مليون دينار إلى 116 مليون دينار). بالدولار، فقد بلغت 48 مليون دولار في عام 2017 بعد ركود في مستوى 40 مليون دولار بين عامي 2012 و 2016	
التغطية الإجمالية بالقيمة	51٪ في 2017 (47٪ في 2014) من سوق إجمالي قيمته 2020 مليون دينار، أي 1025 مليون دينار مع: 1) 60٪: تغطية السوق الخاص من قبل التصنيع المحلي بقيمة (895 مليون دينار بالأسعار العامة من إجمالي 1490 مليون دينار 2) 25٪: تغطية سوق المستشفيات من قبل الانتاج المحلي بقيمة (130 مليون دينار من إجمالي 530 مليون دينار)	زيادة التغطية الإجمالية للصناعة الدوائية بالتصنيع المحلي إلى 60٪
وحدات التصنيع	33 وحدة لتصنيع الأدوية البشرية (قيد الاستغلال)	الوحدات الإضافية
استثمارات	الاستثمارات التراكمية: 650 مليون دينار	توحيد الاستثمارات المباشرة (المحلية والأجنبية) في الصناعة والخدمات بقيمة 900 مليون دينار
-التجارب الطبية	3,5٪ من حصة السوق من إجمالي الدراسات السريرية في إفريقيا	استقطاب 35٪ من حصة السوق من إجمالي الدراسات السريرية في إفريقيا لتطوير أنشطة بقيمة 300 مليون دينار

المصدر: ميثاق القدرة التنافسية لقطاع الأدوية في تونس (رئاسة الحكومة)، الصادر سنة 2019

3.4.4 ميثاق القدرة التنافسية لقطاع النسيج والملابس

يعد قطاع المنسوجات والملابس قطاعًا حيويًا لاقتصاد البلاد. وفقًا لإحصاءات تونس (بيانات السجل الإحصائي للمؤسسات)، يشغل قطاع النسيج والملابس ما يقرب من 165 ألف عاملا وعاملة في عام 2020، أو 31٪ من القوة العاملة في الصناعات التحويلية. ووفقًا للمصدر نفسه، فإن 71٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تشغل 6 عمال أو أكثر في القطاع مصدرة بالكامل و24٪ من بينها تحمل جنسية أجنبية.

بالنظر إلى عدة عوامل مثل مناخ الأعمال وضعف البنية التحتية، واجه القطاع عدة صعوبات في السنوات الأخيرة.

هذا الاتفاق، الذي تتم مناقشة حاليا، له عدة أهداف طموحة جدا بحلول عام 2023، أي خلق 50.000 موطن شغل، وحصة 4 ٪ من السوق الأوروبية والصادرات بحوالي 4 مليارات يورو.

من جانبها، تلتزم الحكومة بضمان الحوكمة الرشيدة وتحسين مناخ الأعمال وتوفير البنية التحتية اللازمة.

5. تحديات السياسات الاقتصادية

شهدت تونس في السنوات الأخيرة تدهوراً غير مسبوق في قدرتها التنافسية الاقتصادية. تنعكس هذه الأزمة التي يمر بها الاقتصاد التونسي بشكل رئيسي في التراجع الحاد في النمو، وتراجع الاستثمار، وفقدان مواطن الشغل، والزيادة الكبيرة في الضغط على المالية العامة.

فيما يخص السياسات، هناك حاجة إلى العديد من الإصلاحات لتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للقدرة التنافسية الصناعية والتوظيف ودور الدولة كمحفز لتنمية القطاع الخاص.

1.5. تحديات الاستثمار

يعاني مناخ الأعمال في تونس من عدة عوائق. يوضح الرسم البياني 28 أن تونس تحتل المرتبة الثامنة في منطقة شمال افريقيا والشرق المتوسط بعد اقتصادات أخرى مماثلة مثل المغرب والأردن. لذلك، من الضروري إجراء العديد من الإصلاحات اللازمة لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

◄ **الرسم البياني 28: ترتيب الدول حسب سهولة بيئة الأعمال**

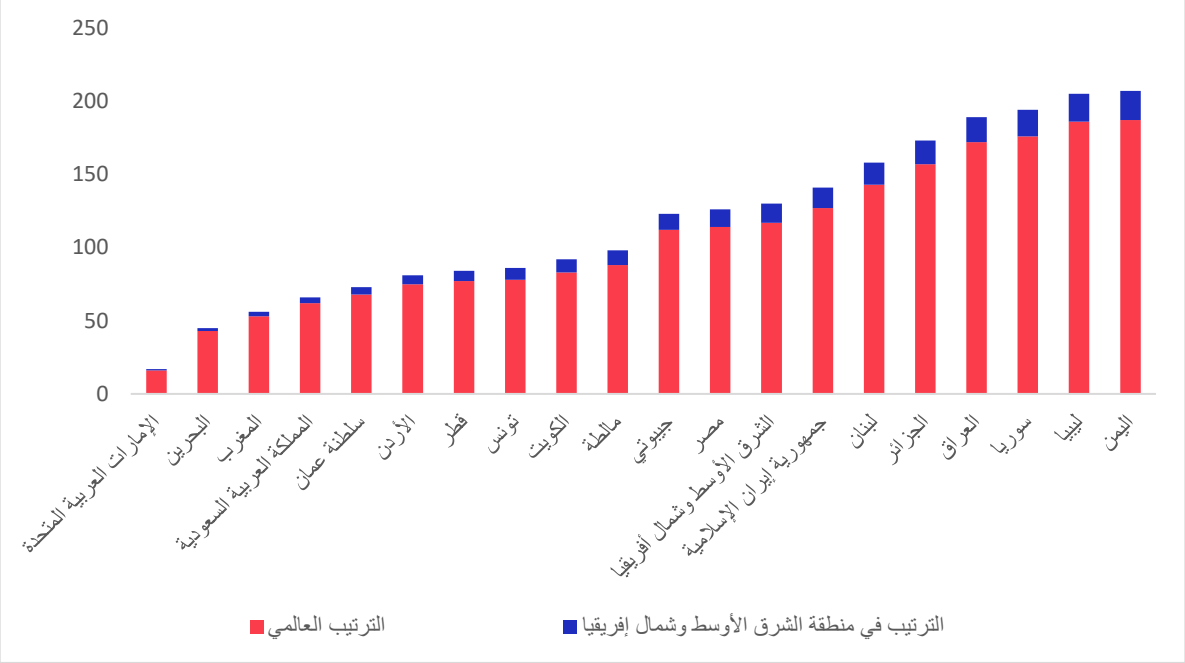

المصدر: من إنجاز المؤلفتين باستخدام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 (Doing Business)

بالإضافة إلى ذلك ، يكشف التقرير الذي أعدته شركة PwC Tunisia ومجلس التحليل الاقتصادي في عام 2020 بعنوان "دراسة حول المساعدة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات ذات العلاقة في تونس" عن نقاط ضعف خاصة على مستوى إدارة الاستثمار:

- بعض الهياكل التي أدخلها قانون الاستثمار لعام 2016 لا تعمل بعد بشكل كامل، مثل الصندوق التونسي للاستثمار، أو تم تنفيذها جزئيًا، مثل المجلس الأعلى للاستثمار.
- ساهمت الإدارة الجديدة لإدارة المزايا المالية من قبل الهيئة التونسية للاستثمار واللجان المركزية والجهوية التابعة لوكالة النهوض بالاستثمار والتجديد في تأخير الآجال وتعقيد الإجراءات.
- التوزيع السيئ لمهام وأدوار الهيئة التونسية للاستثمار من ناحية والهياكل الأخرى من ناحية أخرى.

كما يشير التقرير إلى الصعوبة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض.

يسلط إيمانويل حسن (2014) في تقريره حول تشخيص برنامج التجديد والابتكار في تونس، الضوء على نقاط ضعف أخرى. يمكن أن تفسر هذه الأسباب الهيكلية لإعاقة محرك الاستثمار:

- عدم الاعتراف على أعلى مستوى بالدور الدافع للبحث والابتكار كمحرك للنمو.
- ابقي لإطار التنظيمي الذي يحكم المنافسة غير ملائم نسبيًا.
- المالية العامة المتدهورة.
- تدهور جودة التعليم الثانوي والعالي.
- انخفاض المشاركة في التكوين المستمر.

بناءً على التحديات الرئيسية التي تم تحديدها، تم اقتراح العديد من التوصيات في كثير من الأحيان.

فيما يلي أهمها:

- إنعاش الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتحديداً الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات ذات الصلة، والذي يتضمن تحسين الحوافز الضريبية بما يسمح بتوفير تمييز إيجابي حقيقي تنتفع منه قطاعات الدخل التي يجب التركيز على هدف الارتقاء بقيمتها في الأسواق.
- تسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي وتحسين نجاعة نظام ضمان الائتمان.

- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير من خلال منحها المكانة اللازمة نظرا لدورها كركيزة أساسية في سياسات الاستثمار.
- تنمية مهارات رأس المال البشري اللازمة لتنمية هذه القطاعات، من خلال دمج الاحتياجات عند وضع برامج التعليم الثانوي والجامعي والتكوين المستمر.
- تحسين إدارة الاستثمار.

2.5. تحديات التجارة

تواجه التجارة الخارجية التونسية تركيزًا جغرافيًا مزدوجًا لأسواقها ومنتجاتها. وبالفعل، يُظهر التحليل السابق للصادرات حسب الوجهة أن دول الاتحاد الأوروبي هي المهيمنة بنسبة 73.9٪ من إجمالي قيمة الصادرات في عام 2019 و74.2٪ في عام 2020. علاوة على ذلك، سلط تحليل الصادرات التونسية على المستوى القطاعي الضوء على هيمنة الصناعات التحويلية، والصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج والملابس وقطاع الجلود والأحذية. تُؤكد دراسة من إنجاز مديني وبن عبد الرحمن والبغدادي (2022) على أن المنتجات التي تتميز بهذا التركيز المزدوج، وخاصة المنتجات التي تنتمي إلى قطاعات الاستخراج والتصنيع (الصناعات الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات) وصناعات الأغذية والصناعات الزراعية، كانت الأكثر تأثراً بتداعيات الوباء، مع انخفاض وارداتها بنسبة 35.85٪ بالنسبة للمنتجات الاستخراجية و23.45٪ بالنسبة لقطاع التصنيع بين عامي 2019 و2020. يفسر الانخفاض الحاد في واردات هذه المنتجات انهيار تدفقات الواردات التونسية بين عامي 2019 و2020. هذا التركيز المزدوج تم تأكيده على مستوى مشاركة تونس في سلاسل القيمة العالمية التي تشير إلى تجزئة عمليات الإنتاج والمهام والأنشطة (البحث والتطوير، والتصميم، والتسويق، والتصنيع، والتجميع، واللف، والتسويق، والتوزيع، وما إلى ذلك). إن الشركات التي تستفيد من العديد من الرافعات المتاحة لها من حيث تقليل تكاليف التصنيع تنتج سلعًا باستخدام المدخلات المنتجة في بلدان مختلفة. وفقًا لبيانات منظمة التجارة العالمية (2015)، تشارك تونس في سلاسل القيمة العالمية بشكل رئيسي (محتوى الصادرات في المنتجات المستوردة) في قطاعات المنسوجات والملابس والآلات الكهربائية والمشروبات والأغذية (المصنعة) في عام 2015. تخص هذه المبادلات ألمانيا وإيطاليا والصين. تشارك تونس في ما يسبق سلاسل القيمة العالمية (القيمة المضافة المحلية المدرجة في شكل استهلاك وسيط في إجمالي صادرات شركائها التجاريين)، لا سيما في تجارة الجملة والتوزيع والنقل والتخزين والمنسوجات والملابس مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا في عام 2015. يعرّض هذا التركيز المزدوج الاقتصاد التونسي لضعف شديد أمام الصدمات الخارجية، وبالتالي يفسر تراجع الصادرات التونسية في أعقاب الأزمة المالية في عام 2009 والوباء في عام 2020. في هذا السياق، تعكس الاتفاقيات الجديدة التي أبرمتها تونس مع البلدان الأفريقية رغبة تونس في تنويع شركائها. رغم ذلك، تظل إمكانيات التصدير غير المستغلة أكبر بكثير مع الشركاء الأوروبيين وتبرز العديد من الفرص التي يجب استغلالها. لذلك، وجب التفكير، بالتوازي مع تنويع الأسواق والمنتجات، في الارتقاء إلى مستوى أعلى في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يمكن تعريفه ببساطة على أنه زيادة في المحتوى التكنولوجي وفي العمالة الماهرة في الصادرات. بينما تتيح سلاسل القيمة العالمية فرصًا لتونس، كما هو الشأن

بالنسبة لعديد من البلدان النامية الأخرى، للاندماج في الاقتصاد العالمي بتكلفة أقل، إلا أنها قد تشكل أيضًا مخاطر مثل الوقوع في شرك الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة في سلاسل القيمة العالمية (مثل أنشطة التجميع) وصعوبة الارتقاء بالمنتج من حيث القيمة في الأسواق.

وفق دراسة للبنك الدولي في عام 2020، تشمل العقبات التي تعيق نشاط الشركات التونسية الحصول إلى التمويل والفساد وعدم الاستقرار السياسي وممارسات القطاع غير الرسمي والعمالة غير الماهرة وأنظمة الجمارك والتجارة (انظر الرسم البياني 29).

◄ **الرسم البياني 29: العوائق أمام ممارسة الأعمال التجارية في(2020) ٪**

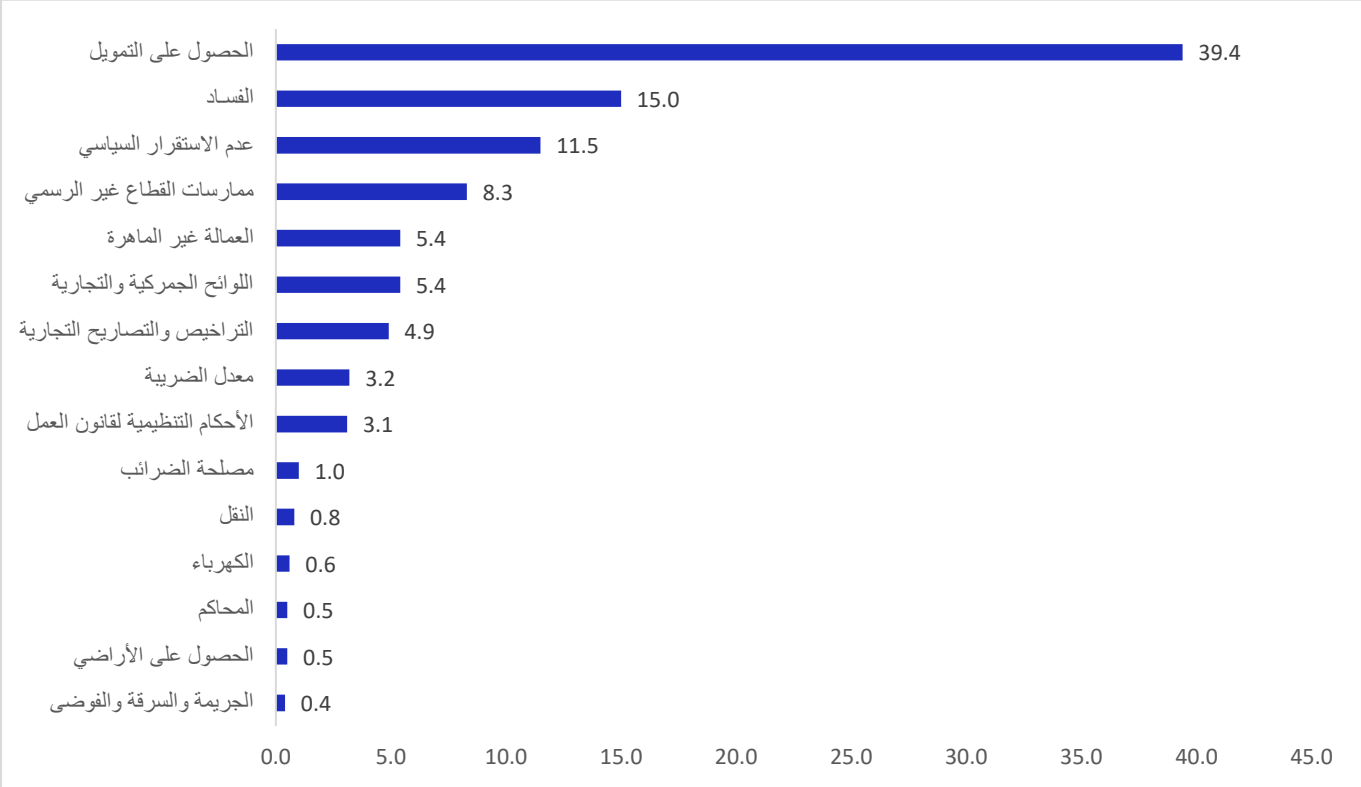

المصدر: البنك الدولي -مسح المؤسسات في تونس 2020

يمكن تقديم العديد من التوصيات بشأن السياسة الاقتصادية لمساعدة الشركات على تحسين مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وتوسيع نطاقها. تقدم لنا الخبرة الدولية العديد من الدروس.

1.2.5 النهوض بقدرات القوى العاملة

تطوير المهارات البشرية أمر ضروري لتمكين المؤسسات من زيادة قدرتها التنافسية. يتطلب التطور السريع للتقنيات واشتداد المنافسة الدولية، خاصة من قبل الدول الناشئة، يقظة دائمة فيما يتعلق بالتطوير المستمر للمؤسسات والتكيف الدائم والسريع لرأس المال البشري للمؤسسات مع متطلبات السوق. يمكن بناء المهارات من خلال زيادة التعاون بين

مؤسسات التكوين التكنولوجي والمهني والجامعات والصناعيين، أو من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا، بهدف تحديد الاحتياجات قصيرة ومتوسطة المدى وأنسب وسائل التنفيذ للاستجابة بسرعة لاحتياجات المؤسسات.

2.2.5 الامتثال لمعايير الجودة العالمية

تمثل المعايير مشكلة كبيرة في سلاسل القيمة العالمية. قد تجد الشركات التي لا تمتثل منتجاتها للمعايير الدولية نفسها مستبعدة من سلاسل القيمة. يجب احترام هذه المعايير على طول السلسلة لأن كل مرحلة من مراحل الإنتاج يمكن أن تؤثر على تلك التي تليها. يمكن للحكومات مساعدة المنتجين المحليين على الامتثال لهذه المعايير من خلال توفير المعلومات والتكوين المهني وتشجيع الشركات على اعتماد هذه المعايير. ستؤدي محاولة مواءمة المعايير المحلية مع المعايير الدولية إلى تقليل تكاليف الامتثال ومساعدة المؤسسات الوطنية على الاندماج بشكل أفضل في سلسلة القيمة الدولية. تحدد المبادرات الحكومية بشكل عام إدارة الامتثال للمعايير والبرامج لمساعدة المؤسسات على تبني المعايير واحترامها. ويمكن أن تشمل هذه المعايير أيضًا معايير الاستدامة، ولا سيما تلك التي تخص العمل اللائق.

3.2.5 تشجيع الابتكار

يتطلب الدخول في سلاسل القيمة العالمية والنمو في إطارها التحديث المستمر للقدرات التكنولوجية للمؤسسات. إن الطلب المستمر على المنتجات الأكثر ابتكارًا، أو بجودة أفضل أو حتى أقل تكلفة، من قبل المشترين الدوليين يجبر المزودين المحليين على تحسين قدراتهم على التجديد التكنولوجي و / أو الإداري. اتخذت الحكومات مبادرات لتشجيع الابتكار وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وهي: دعم المؤسسات المحلية من خلال التدابير الضريبية لتشجيع البحث والتطوير وتمتين أنظمة التجديد الوطنية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني (مجموعات القدرة التنافسية والمجموعات التكنولوجية وما إلى ذلك).

4.2.5 تركيز الحوافز على أهداف السوق

ترجع مشاركة تونس المتزايدة في سلاسل القيمة العالمية بشكل أساسي إلى نظام حوافز ضريبية محددة للشركات المصدرة بالكامل، المسماة "offshore"، الذي تم إنشاؤه في عام 1972، كما هو موضح في القسم 4.1. لكن على الرغم من هذه الحوافز، لم يختر المستثمرون الارتقاء بالجانب التكنولوجي في صادراتهم كما هو مرغوب. ويمكن تفسير ذلك بطبيعة المزايا المقدمة، والتي كان الهدف الرئيسي منها زيادة الصادرات بغض النظر عن محتواها التكنولوجي. بالمقابل، فإن الحوافز الملائمة (الضريبية أو المالية أو المؤسسية أو السياسية) هي أدوات أساسية للبلدان التي شاركت بنجاح في الارتقاء على مستوى سلاسل القيمة العالمية. وتستهدف هذه الحوافز -المشروطة -القطاعات ذات الإمكانات العالية للنمو والتشغيل، والقطاعات ذات التأثيرات "الخارجية" التكنولوجية الهامة أو حتى الأنشطة والمنتجات الجديدة التي تساعد على الارتقاء على مستوى سلاسل القيمة الدولية.

5.2.5 إنشاء تجمعات ومناطق اقتصادية حرة من أجل إعادة اكتساح أفضل لسلاسل القيمة العالمية

تهدف الأقطاب و المناطق الاقتصادية الحرة إلى تحسين التنافسية ودعم التجديد، ومن مزاياها تعزيز روابط الإنتاج بين الشركات في نفس المجموعة وزيادة القدرة الإنتاجية للشركات. على سبيل المثال، استهدف المغرب تطوير قطاع صناعة السيارات من خلال إنشاء منصات صناعية متكاملة. من جهتها، أنشأت تونس أول منطقتين اقتصاديتين حرتين في تونس عام 1993، وهما المنطقة الحرة ببنزرت شمالاً والمنطقة الحرة جرجيس جنوباً.

6.2.5 تيسير التجارة

يجب أن تولي السلطات اهتمامًا خاصًا لتسهيل التجارة والمضي قدمًا في الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية تيسير التجارة مع منظمة التجارة العالمية. سيكون لهذه التطورات آثار مفيدة غير مباشرة، وبشكل خاص في القضاء على الاختناقات في سلاسل التوريد، والتي بدورها يمكن أن يكون لها عواقب تضخمية على أسعار السلع والخدمات (مديني، بن عبد الرحمن، البغدادي، Medini, Ben Abderrahman, Baghdadi 2022).

3.5. التجارة والاستثمار والعمالة: ثلاثية مستحيلة أم ثلاثية قابلة للتحقيق؟

تواجه تونس تحديات متعددة سواء من حيث تجارتها الخارجية أو من حيث الاستثمارات وخلق فرص العمل، لا سيما الشباب من خريجي الجامعات[20]. وإدراكًا منها بهذه التحديات، فإن الحكومة عازمة على توفير الوسائل اللازمة لتعزيز إمكانات النمو هذه وتوحيد جهودها مع القطاع الخاص والنظام البيئي الداعم للاستثمار لجعل هذا النمو فعالًا ومستدامًا في المستقبل القريب.

من أجل بناء وتعزيز منصة صناعية ذات قدرة تنافسية عالية، يجب على تونس أن تمتن التحالفات بين القطاعين العام والخاص دعما للقدرة التنافسية التونسية والارتقاء بسلاسل القيمة العالمية والاستثمار والتوظيف على المستوى الوطني.

وبناء على ذلك، اتفقت مختلف الجهات الفاعلة وصناع القرار الاقتصادي حول روافع التحفيز في شكل اتفاقيات. أما الفكرة الرئيسية التي ظهرت في مختلف الاتفاقيات المبرمة، فهي أهمية تعزيز الإنتاجية، وخاصة من خلال احترام حقوق العمال. في هذا السياق، من المناسب تقديم ميثاق التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، الذي بني على أساس المسؤولية المشتركة بين الأطراف المعنية: الحكومة، والاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن توصيات هذا الميثاق حول القدرة التنافسية تتوافق مع المقترحات المقدمة في دراسة "العقد الاجتماعي: مثال مبتكر لبرنامج قطري للعمل اللائق" (منظمة العمل الدولية، 2017)، الذي يصف اتفاقيتين إطاريتين بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الموقعتين في 2014 كجزء من تطوير

[20] انظر القسم 3.3

العقد الاجتماعي لإنشاء، من بين أمور أخرى، لجنة وطنية ثلاثية مهمتها دراسة الإنتاج والإنتاجية وطرق ووسائل تطويرهما. تتفق هذه اللجان مع ما أوصى به الميثاق الوطني للقدرة التنافسية والمواثيق القطاعية المختلفة.

وبالتالي، من المهم تنفيذ الاتفاقيات الوطنية والقطاعية حول تحالف ثلاثي بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مع الاشتراك من حيث الاستعداد في: (1) الاستثمار الوطني الخاص، (2) الصادرات ذات القيمة المضافة العالية كمحرك وظائف النمو والجودة، و (1) الابتكار، لا سيما على مستوى الشركات والهياكل المشتركة (بين القطاعين العام والخاص) لدعم القدرة التنافسية والارتقاء في نطاق الصناعة في البلاد.

ويجب إنشاء إطار تنظيمي يسند هذه الجهود، ويجب أن يكون هذا الإطار واضحا وسهل الفهم ومستقرّا، يحكم الاستثمار والمنافسة. كما يجب إنشاء هيكل حوكمة على النحو الذي أوصت به الاتفاقية لضمان التوجيه والمراقبة وقبل كل شيء للتعامل مع العقبات التي تحول دون تحسين المشاركة والارتقاء في القطاعات المعنية.

أخيرًا، من الضروري تحقيق الاستقرار في البيئة من خلال إطار للتفاوض بين مختلف الفاعلين السياسيين والتزامهم ببرنامج اجتماعي اقتصادي وطني من خلال مؤسسة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي، الذي تم تقديم مشروع القانون الخاص به لمجلس نواب الشعب، في جوان 2015 ولكنه لم ير النور بعد (منظمة العمل الدولية، 2017).

على المستوى الإقليمي، ونظراً لأهمية الشريك الأوروبي في التجارة الخارجية التونسية، من المناسب البحث عن طرق أخرى لتطوير التجارة والاستثمار. ينبغي مراعاة تكامل بُعد سلسلة القيمة بما أن تونس تشارك في سلاسل القيمة العالمية بشكل أساسي مع الاتحاد الأوروبي. يمكن أن تمثل اتفاقيات التجارة والاستثمار، مثل الاتفاقية الاقتصادية الشاملة بين إندونيسيا وأستراليا (IA CEPA) مثالًا هاما. تمثل مقاربة سلسلة القيمة المحور الأساسي لهذه الاتفاقية حيث تم الاتفاق على تعزيز استيراد المواد الخام الأسترالية لتحويلها على الأراضي الإندونيسية بفضل التكلفة التنافسية للعمالة من أجل تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. تتضمن الاتفاقية عدة أحكام لتعزيز مساهمة الاقتصادين في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك بناء القدرات من خلال التكوين المهني والتعليم العالي والقطاع الصحي. قدم الاتحاد الأوروبي بعض الخيارات لتونس في إطار تطوير التكامل الإقليمي، مثل متابعة المفاوضات في إطار اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق، أو تحديث اتفاقية الشراكة أو اتفاقية أخرى للاستثمار المستدام. يجب تقييم هذه الخيارات من خلال إدراج الارتقاء بالمنتجات على مستوى سلاسل القيمة في قلب الاتفاقية المحتملة، مع أخذ اتفاقية IA CEPA كمثال.

لقد كشف الوباء عن مواطن ضعف سلاسل القيمة العالمية. دفع انقطاع الإمدادات البلدان الصناعية إلى تقصير سلاسل القيمة العالمية وتنويع إمداداتها في أسواق أكثر متانة. في هذا السياق، ستؤثر الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية التي ستضعها الدولة على آفاقها الاقتصادية للثلاثي: التجارة والاستثمار والتشغيل في العقود القادمة.

الخاتمة

قيّم هذا التقرير تطور التجارة والاستثمار وعرض الخصائص الرئيسية للاستثمار الخارجي المباشر والتجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل في تونس. كما تم تحليل تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة والاستثمار وسوق الشغل في تونس.

أظهرت الاستنتاجات الرئيسية لهذه الدراسة أن القطاع المهيمن، من حيث الصادرات أو الاستثمار الخارجي المباشر أو مواطن الشغل، هو قطاع الصناعات التحويلية. في الواقع، يغطي هذا القطاع 56٪ من الاستثمار الخارجي المباشر و48٪ من العمالة الرسمية بأجر في عام 2020. تمثل الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة 69٪ من إجمالي نسيج المؤسسات التي تعمل بشكل رئيسي في صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الغذائية. تعرضت هذه الشركات لأضرار جسيمة من حيث الإنتاجية بسبب جائحة كوفيد-19.

انخفضت الصادرات بدورها في عام 2020 وبالمثل، انخفض الاستثمار الخارجي المباشر بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19 وكذلك بسبب مناخ الأعمال غير الواعد والعوائق الرئيسية التي تعرقل نشاط المؤسسات التونسية وهي أساسا الحصول على التمويل والفساد وعدم الاستقرار السياسي.

سجل سوق الشغل التونسي، الذي يتسم بانخفاض نسبة مشاركة المرأة، تراجعا في أعقاب الوباء وانعكس ذلك في ارتفاع معدل البطالة بين الرجال والنساء في عام 2020. وبالمثل، فإن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يعانون أكثر من البطالة بمعدل 34.9٪.

فيما يتعلق بتطور سياسات الاستثمار والتجارة، فرقت سياسات الاستثمار الاقتصاد التونسي بين قطاعي المؤسسات المقيمة والمؤسسات غير المقيمة. ساهمت هذه الازدواجية في التحول الاقتصادي في تونس حيث جذب نظام المؤسسات غير المقيمة المستثمرين الأجانب وجلب العملات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها بينما ساهم نظام المؤسسات المقيمة المحمي حماية كبيرة في تطوير قاعدة صناعية محلية.

مع إرساء نظام المؤسسات غير المقيمة، تم تبني إصلاحات رئيسية مثل تحرير الرسوم الجمركية من جانب واحد، وإصلاح إجراءات الاستيراد، وإزالة العديد من القيود الكمية على الواردات. كما وقعت تونس على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة. وفيما يتعلق بالآليات المؤسسية الخاصة بسياسات التجارة والاستثمار، كشف هذا التحليل أنه للحصول على مقاربة أكثر شمولاً للتجارة، وجب تحسين التنسيق بين المؤسسات المتدخلة المختلفة. على مستوى الاستثمار، يبقى اختلاف بين المؤسسات المتدخلة واضحًا ويبقى التداخل في ما بينها أقل حدة مقارنة بتداخل وتقاطع مهامها في مجال السياسات التجارية.

لا تزال العديد من التحديات في مجالي التجارة والاستثمار قائمة وتحتاج إلى معالجة. لذلك، يجب تناول بعض التحديات الاستثمارية الرئيسية من أجل تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للقدرة التنافسية الاقتصادية وخلق فرص العمل

ودعم دور الحكومة كحافز لتنمية القطاع الخاص. لم تساعد أزمة كوفيد-19، التي أثرت بشدة على تونس، وكذلك الانتقال السياسي الصعب في البلاد على تحسين الوضع الاقتصادي.

في الواقع، القواعد والإجراءات التنظيمية معقدة ويمكن أن يكون لها آثار اقتصادية، بما في ذلك على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعقيد الحوافز الضريبية وآليات الدعم يزيد من الإجراءات الإدارية المفروضة، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة. وبالتالي، فإن الإجراءات المبهمة والمطولة تثبط روح المبادرة والاستثمار.

من أجل انفتاح الاقتصاد وتقوية المنافسة وكذلك تشجيع خلق مواطن شغل أكثر عددا وأفضل نوعا، يوصى بإجراء تقييم اقتصادي لتأثير أي اجراءات جديدة وتبسيط النظام الضريبي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

من أجل بناء وتعزيز منصة صناعية ذات قدرة تنافسية عالية، يجب أن تطور تونس التحالفات بين القطاعين العام والخاص وتدعمها لتعزيز القدرة التنافسية التونسية والارتقاء على مستوى سلاسل القيمة العالمية والاستثمار والتشغيل على الصعيد الوطني. وفعلا، يعتبر التنسيق ضروريًا بين أصحاب المصلحة المشاركين في قطاعي التجارة والاستثمار ومختلف الهياكل المسؤولة عن التشغيل في إطار حوار اجتماعي يساعد على تحسين عدد ونوعية مواطن الشغل التي يتم إنشاؤها في البلاد.

المراجع

Ahmadi, A. (2019), “Etude empirique de l’effet des investissements directs étrangers sur le marché de l’emploi en Tunisie”, Revue Recherches en Economie et en Management Africain, No. 7, pp. 204-219.

Anyanwu, J. C., Yaméogo, N. D., Ben Ali, M. S. (2016). “Foreign Direct Investment in the Middle Eastern and North African Countries”, 197-216. Economic Development in the Middle East and North Africa, Ben Ali, M. S. (Eds). New York: Springer/Palgrave Macmillan

Autor, D. (2014). “Skills, Education, and the Rise of Earnings Inequality Among the ‘Other 99 Percent’”. Science, 344 (6186): 843–51.

Baghdadi L., Martínez-Zarzoso I. and Kruse H. (2016), Trade Policy without Trade Facilitation: Lessons from Tariff pass-through in Tunisia, in Trade Costs and Inclusive Growth, Geneva: World Trade Organization

Baghdadi, L. (2016), “La libéralisation commerciale est-elle toujours bénéfique ? Leçons apprises de la transmission de la réduction des tarifs sur les prix domestiques en Tunisie”, North Africa Bureau of Economic Studies Intl., Note de politique économique, No. 27, Juillet.

Baghdadi, L. (2018), “PME Tunisiennes : Comment saisir les opportunités des Chaines de Valeur Mondiales”, Programme de Chaires de l’OMC, Note de politique économique n°1 Juillet.

Baghdadi L., Ben Kheder S. et Arouri H., (2019), "Assessing the Performance of Offshore Firms in Tunisia", Journal of Economic Integration, Vol. 34, No. 2, June 2019, 280-307.

Banque Africaine de Développement (2021) « Perspectives économiques en Tunisie », Bâtir aujourd'hui, une meilleure Afrique demain.

Banque Centrale de Tunisie (2021), Rapport Annuel, Juin.

Banque Mondiale (2022), « Tunisie MPO SM22 », Avril, 2022002367FREfre019-Tunisia.pdf (worldbank.org)

Banque Mondiale, Région Afrique du Nord et Moyen Orient, « Reforms and External Imbalances », 2019.

Banque Mondiale, Ease of Doing Business Data, 2020.

Banque Mondiale, 2021,Tunisia Overview: Development News, Research, Data | World Bank

Ben Mim, S., Hedi, A., and Ben Ali, M. S. (2021), “Industrialization, FDI and Absorptive Capacities: Evidence from African Countries”, Economic Change and Restructuring, p. 1-28.

Ben Slimane, M. and Baghdadi, L. (2019), “How Internationalization Affects Firms' Growth in the MENA Region? A Quantile Regression Approach”, Economics Bulletin, Volume 39, Issue 2.

Boughzala, M. (2019), “Unemployment in Tunisia: Why it’s so High among Women and Youth”, The ERF Forum.

Bureau International de Travail, Assessment of Labour Provisions in Trade and Investment Arrangements, Geneve, 2016.

Bureau International de Travail, Handbook on Assessment of Labour Provisions in Trade and Investment Arrangements, Genève, 2017.

Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement (2015) World Investment Report: Reforming international investment governance (New York and Geneva).

Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement (2020) Global Trade Impact of the Coronavirus (COVID-19) Epidemic. Trade and Development Report

Cruz, M., Baghdadi, L., Arouri, H. (2021), "High Growth Firms and Trade Linkages: Imports do Matter", Small Business Economics.

El Lahga, A., Ghali, S. and Helel, Y. (2021), "Growth and Employment Patterns in Pre-and Post-uprising in Tunisia", ILO- ADWA Report, July.

Feenstra, R. C. (2009), Offshoring in the Global Economy. Cambridge, MA: MIT Press.

Fond Monétaire International, (2020) Perspectives économiques régionales : Moyen-Orient et Asie Centrale, Octobre.

Friedt, F. L. and Zhang, K. (2020), Chinese Exports. Centre for Economic Policy research. COVID Economics, 53.

Garcíaa F., Jin, B., and Salomonc R. (2013) "Does inward Foreign Direct Investment Improve the Innovative Performance of Local Firms?", Res Policy 42:231–244.

Ghazali, M. (2009), "Trade Openness and Wages Inequality between Skilled and Unskilled Workers in Tunisia", Economie Internationale N°1, 117, Documentation Française.

Ghazali and Mouelhi (2018), "The Employment Intensity of Growth: Evidence from Tunisia", Journal of Economic Development, Vol.43, No. 3, September, pp. 85-117.

Haouas, I., Yagoubi M., and Heshmati A. (2003), "The Impacts of trade liberalization on Employment and Wages in Tunisian Industries", IZA Working Papers 688.

Statistiques Tunisie, Enquête sur les forces de travail, 2019.

Institut Tunisien des Etudes Stratégiques, (2020), « Vulnérabilité du Pilotage Economique en Temps de la COVID-19 en Tunisie et Eléments de Politiques de Réponse et de Gestion de Sortie de Crise », Octobre.

Joumard, I., Dhaoui, S., et Morgavi, H. (2018), "Insertion de La Tunisie dans les chaines de valeur mondiales et rôle des entreprises offshore », Documents de Travail du Département des Affaires Economiques De L'OCDE N° 1478, Juin.

Krafft, C., Assaad, R., et Marouani, M.A. (2021), "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: Vulnerable Workers, Small Entrepreneurs, and Farmers Bear the Brunt of the Pandemic in Morocco and Tunisia", Economic Research Policy Brief N°55.

Krugman, P. R. (1979), "Increasing Returns, Monopolistic Competition, and International Trade." Journal of International Economics 9 (4): 469–479.

Krugman, P. R. (1980), "Scale Economies, Product Differentiation, and the Pattern of Trade." American Economic Review 70 (5): 950–959.

Marouani, M.A. (1999), "Libéralisation commerciale et emploi en Tunisie : un modèle d'équilibre général calculable avec des salaires d'efficience", Document de Travail DT/1999/09, DIAL-Développement et insertion internationale, pp. 1-29.

Marouani, M.A. and Mouelhi, R. (2016) "Contribution of Structural Change to Productivity Growth: Evidence from Tunisia," Journal of African Economies, 2016, Vol. 25, number 1, 110–132.

Martinez-Zarzozo I., Baghdadi L., and Kruse H. W. (2018), "Is Tunisia's Trade policy Pro-poor", in Trade and Poverty Reduction: New Evidence of Impacts in Developing Countries, Geneva: World Trade Organization and World Bank

Marouani, M. A., P. L. Minh and M. Marshalian. (2020) "Jobs, Earnings, and Routine-task Occupational Change in Times of Revolution: The Tunisian Perspective", UNU-WIDER Working Paper No. 2020-171, December

Marouani, M. A., and Marshalien (2020), "Winners and Losers in Industrial Policy 2.0", WIDER Working Paper 2020/21, March.

Medini, A., Ben Abderrahmen, C., Baghdadi, L. (2022), "Impact of COVID19 on Tunisian Imports", Economic Research Forum Working Paper n°1531.

Melitz, M. J. (2003) "The Impact of Trade on Intra-industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity", Econometrica, 71 (6), pp.1695–725.

Mouelhi, R. (2003), "Impacts of Trade Liberalization on Firm's Labour Demand by Skill: The Case of Tunisian Manufacturing", LEA, ISCAE, University of la Manouba, Campus Universitaire la Manouba, October

Mouelhi, R. (2007), "Impact of Trade Liberalization on Firm's Labour Demand by Skill: The case of Tunisian Manufacturing", Labour Economics 14 (3), pp. 539-563, June.

OCDE (2022), Études économiques de l'OCDE : Tunisie 2022, Éditions OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/69ef3240-fr

Organisation Internationale du Travail (2017), Le contrat social : un exemple innovant de programme par pays pour le travail décent (PPTD) pour la Tunisie (2017-2022)

Organisation Mondiale du Commerce (2015), "Commerce en valeur ajoutée et chaînes de valeur mondiales: profils statistiques"

Organisation Mondiale du Commerce (2016), "Examen des politiques commerciales : Tunisie"

Ouerghi, F. et Zidi, F. (2021), "Etude d'impact de la crise COVID19 sur le secteur textiles et habillement Tunisien", Centre du Commerce International.

PwC Tunisie-Conseil D'analyses Economiques (2020), "Etude sur les Aides financières destinées aux PME dans le Secteur des Industries Manufacturières et Services Liés en Tunisie", Projet GIZ-IDEE/CAE.

Rijkers, B., Arouri, H., Freund, C., Nucifora, A. (2014), "Which Firms Create the Most Jobs in Developing Countries? Evidence from Tunisia", Labour Economics 31, 84-102.

Sassi, S. et Goaied, M. (2016), "L'intensité d'emploi de la croissance en Tunisie, selon le secteur et dans une perspective à long terme", Revue internationale du Travail, Vol. 155, no 2, pp. 277-289.

UfM (Union For the Mediterranean). 2021. "Regional Integration in the Union for the Mediterranean." Progress Report.

Zaki, C. (2016) Employment, Gender and International Trade: A Micro-Macro Evidence for Egypt, Review of Economics & Political Science, Vol.1 Issue 1, pp. 29-60.

Zouari, A. (2021) « Enfin, une stratégie nationale pour l'emploi voit le jour», Leaders, Février. https://www.leaders.com.tn/article/31447-abderrazak-zouari-enfin-une-strategie-nationale-pour-l-emploi-voit-le-jour

إخلاء مسؤولية منظمة العمل الدولية

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ويتحمل المؤلفون دون غيرهم مسؤولية محتوى هذا التقرير والآراء التي يتضمنها والتي لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

ولا تعكس الأسماء المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، والتي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، وعرض البيانات الواردة فيها، موقف مكتب العمل الدولي بشأن الوضع القانوني للبلدان، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سلطاتها، أو حدودها.

ويتحمل مسؤولية الآراء الواردة في المقالات والدراسات والمساهمات الموقعة الأخرى مؤلفوها وحدهم، ولا يشكل نشرها موافقة مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

إن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني موافقة مكتب العمل الدولي عليها، وعدم ذكر اسم شركة أو منتج أو عملية تجارية معينة لا يعني رفضها أو عدم الموافقة عليها.